



جامعـــة الحـــاج لـــخضـــر بـــاتنـــة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

الصفة في اللغة العربية
بين النحو العربي التقليدي واللغويات الحديثة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات اللغة العربية

إعــــــداد:

يوسف معاش

إشراف:

عبد الحميد دباش

السنة الجامعية

1429 هـ - 1430 هـ / 2008 م – 2009 م





جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

الصفة في اللغة العربية
بين النحو العربي التقليدي واللغويات الحديثة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات اللغة العربية

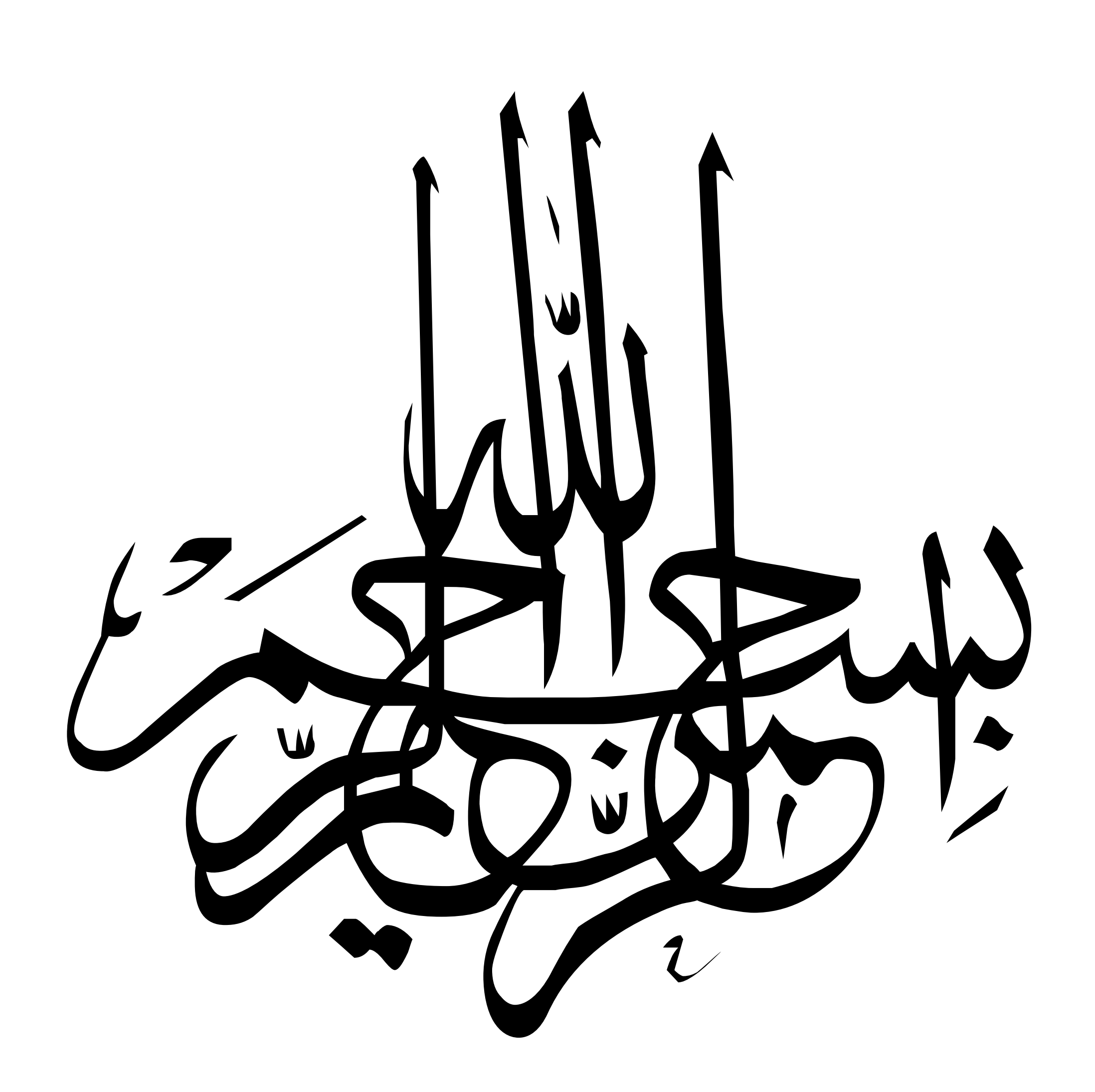
إعداد:
يوسف معاش

إشراف:
عبد الحميد دباش

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. بلقاسم ليبارير	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
د.عبد الحميد دباش	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
د. الجودي مرداسي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا
د. عزالدين صحراوي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا

السنة الجامعية

1429 هـ - 1430 هـ / 2008 م – 2009 م



شكر وعرفان

اشكر الله الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع،

وله الحمد سبحانه على كل ما حصلته، وله الفضل الكامل

في إتمام ثمرة هذا الجهد.

كما أشكر الأستاذ عبد الحميد دباش على الوقت الذي منحه لي،

وتوجيهاته التي ما فتىء يسديها إلي والذي لم يبخل بجهده، أسأل

الله أن يسدد خطاه، وينير دربه ، ويزيده نورا على نور. وما كان لنا إلا

أن نطلب من الله أن يؤتيه الصحة والعافية وطول العمر.

ولا أنسى جميع أساتذة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحترمين : على

الجهد الذي قدموه لي، وإلى كل من ساهم من قريب أو

بعيد ليرى هذا البحث النور.

إليهم جميعا أقدم شكري الجزيل

الصفحة	فهرس الموضوعات
	شكــر وتقديــر
أ-ج	**مقدمـــــــة**..
	قائمة الرموز المستعملة
21-2	**الفصل الأول: مفهوم الصفة** ....
03	**أولا:** تحديد مصطلح الصفة..................................
03	أ- لغـــــة..
03	ب- اصطلاحــا..
04	ج- التوسع في استعمال مصطلح الصفة.........................
06	د- بين الصفة والوصف والنعت..................................
09	**ثانيا:** تصنيف الصفة..
09	**أ:** تصنيف الصفة في النحو العربي التقليدي.......................
10	**ب:** تصنيف الصفة عند الدارسين العرب المحدثين.................
14	**ج:** تصنيف الصفة بمنظور اللغويات الحديثة....................
50-22	**الفصل الثاني: الخصائص المركبية للصفة**..............................
23	**أولا:** في النحو العربي التقليدي...
23	أ- أشكال الكلمة في النحو العربي..............................
25	ب- الصفة كلمة مفردة ....
30	ج- الصفة عنصر في التركيب..
38	**ثانيا:** في اللغويات الحديثة..
38	*I*- مفهوم الصيغم..
40	*II*- مفهوم المركب..
43	ب- الصفة والصيغم..

مقدمـــــة

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

يكتسي موضوع تقسيم الكلم أهمية في الدراسات النحوية قديمها وحديثها، وقد اختلفت آراء الدارسين في تحديدهم وتصنيفهم للكلم، فنحاة العربية صنفوا الكلم إلى (اسم وفعل وحرف)، وخرج دارسون محدثون عن هذه القسمة فبرزت عندهم أقسام أخرى، ومن ذلك أنهم جعلوا الصفة كقسم مستقل عن الاسم بعد أن كانت إسما عند القدماء، وهناك دارسون آخرون يقولون أن الصفة لا تصلح أن تكون قسما مستقلا معتمدين في ذلك معايير معينة لإثبات دعواهم، ومن أجل ذلك وجدت أن الصفة في اللغة العربية موضوع جدير بالدراسة والبحث من جوانبها التصنيفية والاصطلاحية والصرفية والنحوية والدلالية، مستعينا بنصوص نحاة العربية من جهة، ومنهج من مناهج اللغويات الحديثة متمثلا في نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة من جهة أخرى.

ويكتسي البحث في موضوع الصفة أهمية علمية وتعليمية؛ فأما الأهمية العِلْمية فتتمثل في طرق باب جديد في البحث وهو محاولة تطبيق النظريات اللسانية الحديثة على مفهوم من المفاهيم النحوية للغة العربية، أما الأهمية التعليمية فتتمثل في إيضاح مصطلح (الصفة والوصف والنعت) وإبراز الحدود التي تفصل بين هذه المصطلحات لمتعلمي النحو واللغة العربية.

وما أهدف إليه من وراء دراستي للصفة هو التعرف على موقعها ضمن أقسام الكلم والتمييز بين الخصائص المركبية والتركيبية والدلالية للصفة في اللغة العربية.

وتعود أسباب اختياري لموضوع البحث في الصفة إلى رغبتي في إيضاح بعض الجوانب الغامضة في الصفة من جهة، والإفادة من النظريات اللغوية الحديثة وتطبيقها على هذا المفهوم النحوي الجدير بالدراسة من جهة أخرى.

أما إشكالية هذا البحث فتمحورت في عدد من الأسئلة أهمها:

1- ما هي المعايير التي استند إليها نحاة العربية أثناء تصنيفهم وتحديدهم لمصطلح الصفة؟ وما مفهوم الصفة بالضبط وموقعها من الاسم؟

2- ما هي المعايير المستعملة في اللغويات الحديثة؟

3- ما الفرق بين المصطلحات (صفة، وصف، نعت).

4- كيف عالج نحاة العربية الجوانب الشكلية والنحوية والدلالية للصفة؟

5- ما مدى توافق واختلاف معالجات نحاة العربية القدماء للجوانب الاصطلاحية والشكلية والنحوية والدلالية للصفة مع مفهوم الصنف والوظيفة التركيبين في اللغويات الحديثة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وضعت خطة للبحث هي كما يلي:

مقدمة وأربعة فصول: فكان الفصل الأول حول مفهوم الصفة، حيث عالجت فيه تحديد مصطلح الصفة أولا، ثم تصنيف الصفة بين القدماء والمحدثين ثانيا، وتطرقت في الفصل الثاني إلى الصفة من جانبها الشكلي المركبي حيث عنونته بـــ الخصائص المركبية للصفة، فعالجت الصفة بين الإفراد والتركيب عند نحاة العربية كقسم أول، والصفة حسب نظرية الصيغم والمركب في اللغويات الحديثة كقسم ثان، وعرضت في الفصل الثالث إلى الخصائص التركيبية للصفة؛ حيث قسمت هذا الفصل كذلك إلى قسمين، وذلك بتخصيص القسم الأول للصفة من منظور الوظائف النحوية في النحو العربي التقليدي، أما القسم الثاني فعرضت فيه إلى الصفة والوظيفة التركيبية وفق منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة، وتناولت في الفصل الرابع دلالة الأشكال الوصفية حيث قسمته إلى قسمين، فتعرضت في القسم الأول إلى دلالة الصفة الأصلية أو المشتقات الوصفية، أما القسم الثاني فتناولت فيه دلالة الصفة التابعة، ثم ختمت البحث بخاتمة ضمّنتها النتائج التي توصلت إليها.

وقد اعتمدت من المصطلحات اللسانية ما ترجمه الدكتور عبد الحميد دباش، وذلك لاشتغاله وتطبيقه للمنهج التركيبي على مفاهيم نحوية للغة العربية في بحوثه ومقالاته.

واستعنت في هذا البحث بمجموعة من المناهج التي وجدتها مناسبة؛ منها المنهج الوصفي التحليلي الذي درست من خلاله الجانب الشكلي والتركيبي والدلالي للصفة، كما اعتمدت المنهج التقابلي الذي يقوم على المقابلة والمقارنة بين مقاربات النظريات اللغوية المختلفة، حيث قابلت خلال هذا البحث بين مقاربات النظرية النحوية العربية القديمة بنظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة، كما اعتمدت المنهج الوظيفي التركيبي عند تطبيق المنهج التركيبي على الصفة في اللغة العربية.

أما الصعوبات التي واجهتني عند إنجاز البحث فتمثلت في قلة حصولي على ما ألف حول الصفة وقلة المؤلفات التي طبق فيها منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة على اللغة العربية.

أما أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها لإنجاز البحث فتمثلت في: (الكتاب) لسيبويه، و(شرح المفصل) لابن يعيش، و(شرح الكافية) للرضي، و(الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية) لمحمود أحمد نحلة، و(***Comment définir les fonctions syntaxique***) لتوراتي، و(***le prédicat syntaxique en arbe***) لعبد الحميد دباش، بالإضافة إلى عدد من المؤلفات والمقالات رصدتها ضمن قائمة خاصة آخر البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور عبد الحميد دباش الذي كان لي خير أستاذ وخير قدوة في العلم والأخلاق، فهو الذي أنار لي طريق البحث بنصائحه القيمة وتشجيعاته المتواصلة، ولا أستثني عن شكري كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، وأدعو الله أن يوفقهم ويوفقنا جميعا فيما نسعى إليه، ويجعل في هذه المحاولة منفعة لنا ولغيرنا، والحمد لله رب العالمين.

قائمـــة الرموز المُستعمَلة

ج: جملة.

د: أداة

س: اسم.

ص: وصف.

ض: ضمير.

ظر: ظرف.

ف: فعل.

مح: مُحَدّد.

م د: مُركب أداتي.

مس: مُركب اسمي.

مس: س: مُركب اسمي مُنَقْصَفْ إلى اسم.

مص: مُركب صِفَوي.

مف: مُركب فعلي.

مف: ف: مُركب فعلي مُنَقْصِفْ إلى فعل.

الفصل الأول

مفهوم الصفة

نتناول في هذا الفصل الصفة من جانبين، أولهما يتمثل في مفهوم الصفة لغة واصطلاحا والتوسع في استعمال مصطلح الصفة وذلك عندما يدل على مفاهيم نحوية أخرى، والفرق بين المصطلحات (صفة، وصف، نعت).

أما الجانب الثاني فسأتناول فيه تصنيف الصفة وموقعها من أقسام الكلام في العربية وذلك من خلال آراء القدماء والمحدثين.

أولا: تحديد مصطلح الصفة

أ- الصفــــة لغــــة:

يحدد ابن منظور معنى لفظة الصفة بقوله: إن صفة الشيء حليته ونعته من وَصَفَ الشيء وصفا وصفةً أي حلاه، والوصف هو المصدر، أما الصفة فهي الحلية[1]، والوصف يعني الإظهار وبيان الهيئة، يقال هو تحلية الشيء[2]، والصفة هي الحلية، وهي الإمارة اللازمة للشيء[3]، وترتبط الصفة في معناها اللغوي بلفظة النعت، يقول ابن منظور: «النعت وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت ما نُعِت به، نعته ينعته نعتا، ووصفه... وجمع النعت: نعوت [...] والنعت من كل شيء هيئته وكل شيء كان بالغا»[4].

ب- الصفــــة اصطلاحا:

الناظر في كيفية تحديد النحاة العرب لمصطلح الصفة يجد أنهم استعملوا عدة معايير لتحديد هذا المصطلح، فمن النحاة من استعمل المعيار الصرفي، ومنهم من استخدم المعيار النحوي الوظيفي، وآخرون يستخدمون معيار المعنى والدلالة، ومنهم من مزج بين هذه المعايير كلها أو بعضها.

فهذا ابن يعيش يستخدم المعيار الصرفي الاشتقاقي، معتبرا أن الصفة هي كل ما أخذ من الفعل كإسم الفاعل، واسم المفعول كضارب، ومضروب، وما أشبهها من صفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبهها من صفات الحلية، وبصري ونحوهما من صفات النسبة[5]، ويستعمل معيار الدلالة والمعنى، حين يقول أن: «الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود»[6].

---

(1) ابن منظور؛ لسان العرب، ج$_6$، ص: 4849، مادة (وصف).

(2) ابن فارس؛ مقاييس اللغة، ج$_6$، ص: 115.

(3) نفسه؛ ج$_6$، ص: 115.

(4) ابن منظور؛ لسان العرب، ج$_6$، ص: 4470، مادة (نعت).

(5) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج$_1$، ص: 26.

(6) نفسه، ص: 26.

ويعتمد ابن الناظم نفس المعيار حين يقرر أن «الصفة ما دلَّ على حدث وصاحبه»[1]، ويمزج الأشموني بين المعيار الصرفي والدلالي، حين يقول: «المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، بأمثلة المبالغة، وافعل التفضيل»[2].

أما رضي الدين الاستراباذي فيستعمل المعيار النحوي الوظيفي عندما يحدّ الصفة قائلا: «الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص، والمراد بالعام، كل لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعا أولا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: زيد قائم وجاءني زيد راكبا، إذ يقال هما وصفان، ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا، نحو جاءني رجل ضارب»[3].

يبرز الرضي من خلال هذا التحديد نوعين من الصفة؛ وهما ما أسماه الصفة بالاعتبار العام وهذا النوع لا يقتصر على الصفة التي تكون تابعة وتشغل وظيفة النعت، بل قد يشغل هذا النوع وظيفة الخبر أو الحال، وما يشغل هذه الوظائف يتمثل في المشتقات الوصفية، كاسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وهذا ما يشبه مفهوم ***"adjectif"*** عند الغربيين.

أما النوع الثاني من الصفة فهو ما أسماه الرضي بالصفة بالاعتبار الخاص حيث يقتصر هذا النوع على الصفة التابعة لموصوف أي ما يشغل وظيفة النعت وهي المشتقات الوصفية أو ما ينوب عنها كالشبيه بالمشتق، والجملة الاسمية والفعلية، والمصدر، والجار والمجرور.

ج- التوسع في استعمال مصطلح الصفة:

إضافة إلى معنى الوصفية يطلق مصطلح الصفة على مفاهيم نحوية أخرى، ومن ذلك إطلاق سيبويه على الحال والتمييز صفة ووصفا، يقول: «واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك هذا زيد الطويل، ويكون هو هو وليس من اسمه،

---

[1] ابن الناظم؛ شرح ألفية ابن مالك، ص: 170.

[2] الأشموني؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج$_1$، ص: 174.

[3] الرضي؛ شرح الكافية، ج$_2$، ص: 312.

وذلك قولك: هذا زيد ذاهبا، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وزنا»[1].

ومن المفاهيم النحوية التي يطلق عليها سيبويه مصطلح الصفة والوصف أيضا؛ الأسماء التي تقع بعد الأسماء المبهمة وأسماء الإشارة، يقول سيبويه: «وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان، فأي ههنا فيما زعم الخليل، كقولك يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفًا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي ويا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل»[2].

أما الكوفيون فتنوعت عندهم كذلك المفاهيم النحوية التي أطلقوا عليها مصطلح صفة، فالكسائي يسمي الظرف صفةً، يقول عنه ابن السراج: «واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائي صفة»[3]، ويطلق الفراء على حروف الجر صفة حينما يعلق على الآية: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ (البقرة: الآية: 230)، قائلا: «يريد فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن في موضع نصب ألف (إسم)، إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تجد فيها مع غير الباء من الصفات، وإذا كانت تلك الصفة حرفا واحدا مثل اللام والكاف»، وكذلك ينسب إلى الكسائي أنه كان يسمي حروف الجر صفات[4].

ومن المفاهيم النحوية التي أُطلق عليها صفةً شبه الجملة حين يكون متعلقهُ كونا عاما واضحا مفهوما بداهة لذلك وجب حذفه، لأن وضعه صلةً وقد أطلقوا على هذا المفهوم الصفة التامة[5].

ويطلق على مفهوم التوكيد كذلك، (وصفا) يقول سيبويه: «واعلم أن هذه الحروف- أي الضمائر- كلها تكون وصفا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، رأيتك أنت، وانطلقت أنت، وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت: مررت به

---

(1) سيبويه؛ الكتاب، ج2، ص: 118

(2) سيبويه؛ الكتاب، ج1، ص: 407.

(3) ابن السراج؛ الأصول في النحو، ج1، ص: 64.

(4) عوض حمد القوزي؛ المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص: 177.

(5) عزيزة فوال بابتي؛ المعجم المفصل في النحو العربي، ج1، ص: 574.

نفسه، وأتاني هو نفسه، وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس [...] ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة»[1].

كما يطلق على صلة الموصول التي تتألف إما من اسم الفاعل ومرفوعه أو اسم المفعول ومرفوعه، إذا كانت الموصولة هي ال مثل الكذب ينطقه البعيد الملتقي والمرتجي، يطلق على هذا المفهوم الصفة الصريحة أو الصفة المحضة، وإذا تحولت الصفة من معنى الوصفية ودلت على موصوف معين أي تتحول إلى إسم في مثل: هبت النكباء يطلق عليها؛ الصفة الغالبة[2].

د- بين الصفـــة والوصف والنعــت:

استعمل النحاة المصطلحات الثلاثة دالة على معنى واحد تقريبا حيث جاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي ما يدل على ترادف هذه المصطلحات: «وصفه وصفا وصفةً: نعته فاتصف [...] والصفة: كالعِلْم والسواد، فأما النحاة فيريدون بها النعت»[3].

وقد استخدم سيبويه المصطلحات صفة، وصف، نعت في مواطن كثيرة من الكتاب، ومثال استعماله لمصطلح النعت قوله: «فأما النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالإسم الواحد»[4].

ويستخدم مصطلح الصفة في مثل قوله: «وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجب من برٍّ مررنا به قبل فقيرا بدرهم، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة»[5].

ويستعمل سيبويه مصطلح وصف في مثل قوله: «كقوله: هذا والرجل وصف له كما يكون وصفا لـــ هذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع»[6].

---

(1) سيبويه؛ الكتاب، ج$_2$، ص: 407.

(2) صلاح الدين الزعبلاوي؛ مسالك القول في النقد اللغوي، ص: 294.

(3) الفيروز أبادي؛ القاموس المحيط، ص: 875 ، مادة (نعت).

(4) سيبويه؛ الكتاب، ج$_1$، ص: 488.

(5) نفسه، ج$_1$، ص: 465.

(6) نفسه، ج$_2$، ص: 140.

واستعمال هذه المصطلحات عند كل من البصريين والكوفيين كان متداخلا بحيث لم تختص إحدى المدرستين بمصطلح معين وهو ما لاحظه السيوطي عند تناوله: النعت فأشار إلى أن: «التعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة»[1].

والصفة عندما تكون تابعة لموصوف أو الصفة بالاعتبار الخاص كما يسميها الرضي، تفاوت النحاة في الاصطلاح عليها بين النعت والصفة والموصوف، فابن جني يطلق عليها الوصف، حين يقول: «ومن تجاذب الإعراب والمعاني ما جرى من المصادر وصفا نحو قولك: هذا رجل دنفٌ، وقوم مرضيون»[2]، فدنف ومرضيون وردا صفة تابعة للموصوف.أما الزمخشري فيطلق على الصفة التابعة لموصوف صفة، يقول: «والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال أنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف»[3].

أما الرضي فقد أطلق على الصفة التابعة نعتا، وهو المصطلح الأكثر استعمالا لدى النحاة، يقول: «النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا»[4].

وعند تناول النحاة الصفة من الناحية الصرفية استعملوا المُصْطلحين الصفة والوصف دون استعمالهم لمصطلح النعت، ومن ذلك إطلاق ابن هشام على اسم الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته مصطلح الوصف[5]، كما استعمل مصطلح الصفة في قوله: «واسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة، كـــ أَكْرَمْ»[6].

مما سبق نستنتج أن النحاة استعملوا المصطلحات الثلاثة (الصفة، الوصف، النعت) بمعنى واحد وهذا إذا دل المصطلح على ما يسمى بالصفة بالاعتبار الخاص أو الصفة التابعة لموصوف، وإن كان مصطلح النعت هو الأكثر استعمالا للدلالة على هذا المعنى، أما إذا

---

(1) السيوطي؛ همع الهوامع، ج3، ص: 117.

(2) ابن جني؛ الخصائص، ج3، ص: 259.

(3) الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 114.

(4) الرضي؛ شرح الكافية، ج2، ص: 312.

(5) ابن هشام؛ شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 294.

(6) نفسه، ص: 306.

قصد دراسة الصفة من الناحية الصرفية فيستعمل في ذلك (الصفة أو الوصف)، دون استعمال مصطلح النعت، وهذا يعني أن (الصفة والوصف) مصطلحان صرفيان ونحويان وهما أعم من مصطلح (النعت) الذي يقتصر على الناحية النحوية للصفة.

ويفرق الدكتور عبد الحميد دباش بين هذه المصطلحات، حيث يرى أن مصطلح النعت يُعدّ وظيفة نحوية ***(Fonction Syntaxique)***، يقابل الوظائف النحوية الأخرى كالمسند والمسند إليه والبدل... بينما يمثل مصطلح الصفة صنفا تركيبيا ***(Catégorie Syntaxique)*** أو قسما تركيبيا (***classe syntaxique***).

وهذا التمييز بين المصطلحات نابع عن تمييزه بين الوظيفة والصنف التركيبيين، يقول: «نريد بــ الصفة قسما تركيبيا يقابل الأقسام الأخرى مثل الاسم والفعل والظرف... وهو ما يعرف في اللغويات الغربية بــ ***(Adjective)*** والصفة بهذا المعنى تختلف عن النعت ***(Epithète)*** الذي يمثل وظيفة تشغلها الصفة [...] بهذا نكون تجنبنا الخلط الذي وقع فيه النحو العربي التقليدي بعدم تمييزه، في كثير من الأحيان بين الصفة والوصف والنعت»[1].

---

[1] عبد الحميد دباش؛ المحددات في العربية، ص: 09.

ثانيــا: تصنيف الصفــة

أ- في النحو العربي التقليدي:

يُجْمع النحاة القدماء على القسمة الثلاثية للكلم في العربية، وما يدل على ذلك ما جاء في كتاباته الكثيرة، يقول سيبويه: «الكلم اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[(1)]، وقد اِتبع معظم النحويين هذا التقسيم، باستثناء أبي جعفر بن صابر الأندلسي الذي أضاف قسما رابعا هو اسم الفعل الذي أسماه الخالفة[(2)].

أما المعايير والأسس التي استند إليها نحاة العربية ليبرروا بها تقسيمهم للكلم فتراوحت بين المعيار الدلالي المنطقي والمعيار النحوي الوظيفي، وهناك من يمزج بين هذه المعايير، فالزجاجي يعتمد الأساس الدلالي المنطقي في قوله: «إن المخاطِب والمخاطَب والمخبّر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر، أو نهي، أو نداء، أو نعت، أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذا هو غير المخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل، وما اشتق منه أو تضمن معناه [...] ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع»[(3)].

أما الأشموني فيعتمد المعيار النحوي الوظيفي حيث يجعل من الإسناد محورا للتقسيم الثلاثي، فالاسم ما كان مسندا ومسندا إليه، أما الفعل فما كان مسندا فقط، أما الحرف فهو ما ليس بمسند ولا مسند إليه، يقول الأشموني: «ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أنها إما تصلح ركنا للإسناد أولا، الثاني: الحرف، والأول: إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول، الاسم، والثاني: الفعل»[(4)].

بعد عرضنا بشكل مختصر كيفية تصنيف نحاة العربية القدماء لأقسام الكلم يتبادر إلينا التساؤل حول موقع الصفة ضمن هذا التصنيف.

---

(1) سيبويه؛ الكتاب، ج$_1$، ص: 40.

(2) عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل؛ الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص: 14.

(3) الزجاجي؛ الإيضاح في علل النحو، ج$_1$، ص: 42.

(4) الأشموني؛ شرح الأشموني، ج$_1$، ص: 23.

لقد جعل نحاة العربية القدماء من الصفة صنفاً من أصناف الاسم الذي يحدُّه سيبويه بقوله: «الاسم كرجل، وفرس وحائط»[1].

وما يلاحظ على هذا التصنيف للكلم أن سيبويه يكتفي بالتمثيل للاسم، وكأنه قد أدرك أنه ليس ثَمّ حدٌّ جامعٌ مانعٌ للاسم لاتساع مفهومه، وكثرة تفريعاته، وعلاماته[2]، وعلامات الاسم كثيرة جمعها السيوطي في أكثر من ثلاثين علامة منها على سبيل الذكر: الجر وحروفه، والتنوين، والنداء، والـــ، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه... وهذه العلامات تنطبق على الصفة وغيرها من الأنواع التي تعد من تفرعات الاسم مثل: اسم الذات والظرف، والضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول[3].

ب- عند الدارسين العرب المحدثين:

لم يلتزم بعض الدارسين المحدثين بالقسمة الثلاثية التي اعتمدها النحاة القدماء، حيث زعم من خرج عن هذه القسمة للكلم أن النحاة القدامى تأثروا بالفلسفة اليونانية، والقدماء حسب هذا الزعم اعتمدوا على أسس ومعايير دلالية منطقية[4]، فقسموا الكلم تقسيما أولا بحسب دلالته على الذات أو الحدث إلى اسم وفعل وحرف، ويقسمونه تقسيما ثانيا، بحسب ما يقبل الحرف الأخير في الكلمة من حركات مختلفة إلى معرب ومبني[5]، لذا فإن «التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى»[6].

أما أهم المحاولات التي قدمها الدارسون العرب فتتمثل في محاولة إبراهيم أنيس الذي يقسم الكلم إلى أربعة أقسام: معتمدا في تقسيمه على ثلاثة معايير هي: المعنى والصيغة

---

(1) سيبويه؛ الكتاب، ج1، ص: 40.

(2) عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل؛ الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص: 36.

(3) نفسه، ص: 47.

(4) تمام حسان؛ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 198.

(5) عبد الرحمن أيوب؛ دراسات نقدية في النحو العربي، ص: 10-11.

(6) تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 88.

ووظيفة اللفظ في الكلام[1]. وأقسام الكلم حسب إبراهيم أنيس هي: الاسم والضمير والفعل والأداة.

إن خروج بعض الدارسين المحدثين عن النمط التقليدي لأقسام الكلم في العربية، وتبنيهم تقسيمات أخرى أكثر توسعًا من القسمة التقليدية الأمر الذي جَعلَ الصفة عند بعضهم قسمًا مستقلاً عن الاسم ولقد انقسم الدارسون بين من يقول أن الصفة فعل، ومن يقول أنها قسم مستقل بذاته.

فمن القائلين أن الصفة فعل إبراهيم السامرائي الذي يرى أن الصفة مثل الفعل يشتركان في الدلالة على الحدث والإفصاح عن الزمان[2]، يقول: «واهتمامهم بمسألة عمل الفعل في رفعه الفاعل ونصبه المفعول [...] حملهم على اعتبار المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أشباهًا بالفعل وناحية الشبه هي أن هذه المواد تعمل عمل الفعل [...] وكان خير لهم لو أنهم ألحقوا هذه المواد بالمادة الفعلية من حيث إفصاحها عن الزمان وإبرازه في حدود واضحة»[3].

أما الفريق الذي يقول باستقلالية الصفة بذاتها فيمثله من الدارسين المحدثين ساطح الحصري وحسن عون وتمام حسان وفاضل مصطفى الساقي وحماسة عبد اللطيف وغيرهم.

فساطح الحصري يرى أن تعريفات النحاة للاسم ليست جامعة مانعة، لذلك يرى ضرورة الفصل بين الاسم والصفة، لأن الاسم على حد قوله يدل على الأشياء نفسها في حين أن الصفة تدل على أوصاف الأشياء وحالاتها، والصفات تقوم بوظائف مهمة في الحديث والكتابة تختلف كثيرا عن وظائف الأسماء، ومن ثم فأقسام الكلمة عنده هي: الاسم، والصفة، والضمير، والفعل، واسم الفعل، والحرف[4].

أما حسن عون فيصنف الكلمة إلى ثمانية أقسام وهي: الاسم، والفعل، والحرف، والصفة، والظرف، والضمير، والإشارة، والموصول. والملاحظ على هذا التقسيم أنه لم

---

(1) إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة، ص: 261.

(2) السامرائي، نقلا عن عبد الله حمد بن عبد الله الدايل؛ الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص: 36.

(3) نفسه .

(4) الحصري، نقلا عن عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل؛ الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص: 17.

يستند إلى أساس معين، وأساسه الوحيد هو تأثره بالنحاة الغربيون الذين جاؤوا بعد أرسطو ونهجوا نهجا آخر يغاير تقسيم أرسطو الفلسفي. وتقسيمهم للكلم هو نفسه الذي ارتضاه حسن عون للكلم في العربية[1].

ومن الدارسين المحدثين الذين اقترحوا تقسيما جديدا للكلم وجعلوا من الصفة قسمًا مستقلاً قائماً بذاته الدكتور تمام حسان الذي جعل منطلقه في تقسيمه للكلم فكرة مفهوم المورفيم في اللغويات الحديثة، الذي يعرفه بأنه اصطلاح تركيبي بنائي ووحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة[2]. ومفهوم المورفيم هنا يستند إلى أساس وظيفي، أي إلى وظيفته في نظام من المورفيمات على المستوى الصرفي والنحوي على السواء، وعلى هذا الأساس الوظيفي كان تقسيم تمام حسان الكلم إلى: اسم، وفعل، وصفة، وخالفة، وظرف، وأداة؛ فالصفة تختلف عن الاسم مبنى ومعنى لأنها «لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث [...] وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دل على مسمى»[3].

ويقسم تمام حسان الصفة إلى خمسة أنواع معتمدا في ذلك معيارين: صرفي من جهة ودلالي من جهة أخرى؛ فهي: صفة الفاعل، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، وصفة المفعول، والصفة المشبهة. والصفات تدل على الموصوف بالحدث، ولا تدل على الحدث وحده مثلما يدل عليه المصدر، ولا تدل على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل، ولا على مطلق مسمى كالمسمى[4]، ولا تدل دلالة صرفية على الزمن كالفعل وإنما تُشْرَبُ معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فالزمن وظيفة الصفة في السياق فقط وهو زمن نحوي ولا يمكن أن يكون صرفيًا[5].

---

(1) حسن عون، نقلا عن عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل؛ الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص: 17.

(2) تمام حسان؛ مناهج البحث في اللغة، ص: 172.

(3) تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 99.

(4) نفسه، ص: 102.

(5) نفسه، ص: 102

وقد سار تلميذ تمام حسان، د. فاضل مصطفى الساقي على نفس النهج حيث جعل من الصفة قسمًا مستقلاً قائمًا بذاته معتمدا في ذلك على معايير دلالية وصرفية ونحوية حيث برَّر ذلك كما يلي:

1- تقبل الصفة التنوين، والتنوين في الصفة ليس دليلا على التمكن بل هو ظاهرة شكلية له وظيفتان:

الأولى: سلب معنى الإضافة من الصفة.

الثانية: ترشيح الصفة للدلالة على زمن الحال أو الاستقبال.

2- تقبّل الصفة الجر لفظا سواء سبقت بحرف الجر أو الإضافة.

3- الإضافة في الصفة لفظية وليست معنوية.

4- تقبل (الــ) كضمير موصول والصفة بعده صلة له، ولا تكون (الــ) معها أداة للتعريف كما في الأسماء، ولذلك يجوز (الــ) مع إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها مع إضافة الأسماء.

5- لها صيغ خاصة بها.

6- إنها تتحمل الضمائر كالأفعال، ولا تتحمل الأسماء هذه الضمائر.

7- لا يبرز ضمير الرفع الفاعل معها في حالة التثنية والجمع خلافا للأفعال.

8- تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي والتصريفي ولا تقبل الأسماء الدخول إلا في الجدول الإلصاقي.

9- تثنى وتجمع كالأسماء.

10- تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى.

11- يخبر بها ويخبر عنها كالأسماء، أي تكون مسندا إليه حينا ومسندا حينا آخر، وإن كان الإخبار بها هو الأصل في استعمالها فإنه لا يخبر بالاسم إلا عن طريق استعمال الصفة لأن الاسم ليس أصلا في الخبر.

12- الزمن فيها زمن نحوي مستفاد من السياق فهو وظيفتها في السياق وليس زمنا صرفيا كما هو في الأفعال.

13- الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية هي الدلالة على المعنى، وليس للإضافة وظيفة زمنية في الأسماء.

14- ترد مع المجرورات كالأسماء كما ترد مع المرفوعات والمنصوبات كالأفعال[1].

ويستنتج فاضل مصطفى الساقي من خلال الأمور السابقة أن هناك قسما من أقسام الكلم له خصائصه المعنوية والشكلية تؤهله أن يكون قسمًا مستقلاً قائمًا بذاته وهو الصفة. ولبيان ذلك استند إلى المعيار الدلالي في النقطة رقم 10 و12، والمعيار الصرفي في النقاط رقم 5 و6 و7 و8 و9. أما في النقاط الأخرى فكان المعيار الذي اعتمده هو معيار نحوي تركيبي. وتجدر الإشارة هنا أنه قد خلط بين المعايير في بعض النقاط التي أثبت من خلالها استقلالية الصفة ومن ذلك على سبيل المثال النقطة رقم 11، حيث مزج بين المعيار النحوي والدلالي، فتحدث عن الوظائف النحوية التركيبية للصفة التي هي المسند والمسند إليه وهذا معيار نحوي تركيبي، وتحدث في نفس النقطة عن إمكانية الإخبار بها والإخبار عنها وهذا معيار دلالي إخباري.

ج- في اللغويـــات الغربية الحديثة:

ظهرت أصوات جديدة لدارسين عرب معاصرين ترفض مواقف الذين خرجوا عن القسمة الثلاثية.

فمن بين تلك الأصوات عز الدين مجدوب الذي ينتقد الدارسين العرب المحدثين أمثال تمام حسان الذي لم يستوعب حسبه جيدا مناهج اللسانيات الحديثة. وحسبه تمام حسان لا يفرق بين شكل اللغة ومادة اللغة، وقد كان منطلق تمام حسان هو مادة اللغة عندما أعاد النظر في تقسيم الكلم ليجعل منها سبعة أقسام. يقول: «لئن فات تمام حسان فهم في هذا الباب، لأنه لم يتفطن إلى ضرورة ترتيب المقاييس الشكلية منازل حسب أهميتها، ترتيبا تقتضيه البنية الهرمية للجملة، ولئن توهم أنه لا يمكن تلاقي عدم تجانس المقاييس الشكلية

[1] فاضل مصطفى الساقي؛ أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة، ص: 123 - 175.

بالجمع بين المعنى والمبنى وهو ما أوقعه في الاعتماد على مادة المضمون، فإنه بهذا المبدأ المكمل لمبدأ ائتلاف الكلم عندما اعتبر ما أسماه المعاني التقسيمية الاسمية والفعلية والحرفية حجر الزاوية في النظام الصرفي والبعد الرأسي منه [...] ولكن إصراره على اعتبار مبحث أقسام الكلم من مباحث الصرف بالإضافة إلى أسباب أخرى منها قلة إحكام صياغة النظرية السياقية للمعنى التي اشتهر بها أستاذه فيرث هو الذي مكنه من إبصار قيمة المبدأ الذي حدس به»[1].

وحسب عز الدين مجدوب تعد القسمة الثلاثية التي قدمها القدماء النموذج الأنسب، لأن منطلق القدماء في تقسيم الكلم كان مشابها لمناهج اللغويات الحديثة، فالقدماء قسموا الكلم في العربية انطلاقا من رؤيتهم أن الجملة بنية هرمية تتآلف فيها الكلمات بعضها مع بعض وتكون مكونات ضمن المستوى الأرقى مع مكونات أخرى من مستواها هو مستوى الوظائف النحوية الأساسية، ولذلك راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيرًا من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى ضمن قسم الاسم[2]، وبذلك تعد الصفة حسب هذه الرؤية كفرع من تفرعات الاسم.

ومن الأصوات الناقدة للدارسين الذين خرجوا عن نمط القدماء في تقسيم الكلم محمود أحمد نحلة الذي يورد في كتابه الاسم والصفة بين النحو العربي والدراسات الأوروبية بحثا لـــ الباحثة الألمانية موزل بعنوان "المصطلح النحوي عند سيبويه". ومن بين ما توصلت إليه الباحثة أن سيبويه يقسم الكلم على أساس توزيعي ***(Distribution)*** في الجملة، تقول: «وما قام به سيبويه من تقسيم الكلم على أساس توزيعه كما هي الحال في تحديد فصيلة الاسم يجد له نظيرًا في التحليل إلى المكونات المباشرة»[3]. ويورد نحلة قولا لسيبويه ليثبت ما ذهبت إليه الباحثة الألمانية موزل؛ ناصًا على أن سيبويه كان يستند إلى المعيار التوزيعي عندما قسم الكلم في العربية، وهذا قول سيبويه: «يبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز لك، ألا ترى أنك لو قلت: أن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما»، فهو يشير بذلك إلى أن للاسم توزيعا يختلف عن توزيع الفعل وتلك الإشارة دالة

---

[1] عز الدين مجدوب؛ المنوال النحوي، ص: 246-247.

[2] نفسه، ص: 246.

[3] موزل، نقلا عن محمود أحمد نحلة؛ الاسم والصفة بين النحو العربي والدراسات الأوروبية، ص: 14.

على المنهج اللغوي المنضبط الذي انتهجه سيبويه في تقسيم الكلم[1]. وأصل الأسماء عند سيبويه هو اسم الجنس وغيره محمول عليه، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوي محله في موضع واحد على الأقل دون أن يختلف التركيب أو تصبح الجملة غير صحيحة نحويا فهو اسم. ويرى محمود أحمد نحلة أن إحلال عنصر لغوي محل عنصر آخر واستبداله به منهج واضح كل الوضوح عند سيبويه، وقد فسر ذلك أمور أهمها:

1- ما ذكره سيبويه مثالين أو أمثلة للاسم أثناء تصنيفه لأقسام الكلم هي أمثلة لأصل الأسماء (اسم الجنس).

2- تُعد الكلمات المبهمة وأسماء الفاعلين والمفعولين وصيغة أفعل وكثيرًا من الكلمات الجامدة أسماء؛ وكل اسم من هذه الأسماء موقع الاسم الأصلي ويقوم بوظيفته ويقع ركنا في الإسناد.

فاسم الفاعل اسم لأنه يقع موقع الاسم الأصلي؛ يقول سيبويه: «ولو قال الدار أنت نازل فيها فجعل (نازلا) اسما رفع، كأنه قال: الدار أنت رجل فيها، ولو قال أزيد أنت ضاربه فجعله بمنزلة قولك: أزيد أنت أخوه جاز وبذلك توصلت الباحثة إلى أن سيبويه لم يجعل من الصفة قسمًا مستقلاً بذاته، حين وجدها تقع في عدد من السياقات اللغوية موقع الأسماء وتحل محل الاسم وتُثنى وتُجمع وتُذكّر وتُؤنث ويدخلها الألف واللام وتضاف ويضاف إليها، ورأى أن يعدها في الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأعداد، إذ كان يعتمد على ما أسماه المحدثون التوزيع الذي يعتبرونه معيارا أساسيا من معايير تقسيم الكلم فمكنه ذلك من اختصار التقسيم إلى أدنى حد ممكن وهو التقسيم الثلاثي.

ومن علماء اللغة الغربيين الذين تطرقوا إلى أقسام الكلم والأسس التي يصنف على أسسها الكلم ماريو باي، الذي يرى أن علماء اللغة التقليديين يقيمون تقسيمهم للكلم على أساس المعنى والتاريخ الاشتقاقي للكلمات؛ فالاسم ***(Noun)*** في اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال يُعَرف بالطريقة التقليدية: «الاسم ***(Name)*** الشخص أو المكان أو الشيء»[2]. وحسب ماريو باي ما يزال علماء اللغة المحدثون يعترفون بتصنيف الكلم إلى أنواع كالاسم والفعل

---

[1] نفسه، ص: 15.

[2] ماريو باي؛ أسس علم اللغة، ص: 102-103.

والصفة والظرف...ولكن مع اختلاف في المعايير التي يصنفون من خلالها الكلم. أما أدق معيار فهو المعيار التركيبي الذي يقوم على أساس الوظيفة التركيبية والصيغم (المورفيم)، فالاسم بهذا المنهج يوصف بأنه كلمة تشغل مواقع ووظائف خاصة، وتتخذ صيغا معينة، ويمكن للاسم أن يشغل وظيفة الفاعل أو المفعول به أو يقع بعد حرف الجر، كما يلحق الاسم إضافات تفيد الجمع مثل: ***(S)*** أو ***(es)*** وما يفيد معنى الملكية بإضافة ***(S)*** إليه[1].

أما الصفة ***(Adjective)*** في اللغة الإنجليزية فهي كلمة تسبق الاسم وتتبعه لتبين بعض صفاته؛ وهناك أربع ميزات للصفة في اللغة الإنجليزية هي:

1- قد تأتي الصفة قبل الاسم الذي تصفه ويسمى هذا النوع من الصفات ***Attributives Adjectives*** مثل: ***A difficult question, a blue pencil.***

2- وقد تأتي الصفة أيضا بعد الفعل الذي يتبع الاسم الموصوف وتسمى الصفة في هذه الحالة ***prédicatives Adjectives*** نحو:

- ***The Weather seesns hit.***
- ***The Sky looks black***

وهناك صفات لا تأتي إلا بعد الفعل الذي يتبع الاسم الموصوف مثل:

- ***The boy is as leep.***
- ***The child is awake***

3- تأتي الصفة في صيغة المفاضلة بين اثنين ***Comparative de grée*** بإضافة اللاحقة ***(er)*** إلى الصفة الأصلية التي تتكون من مقطع واحد كما في: ***Small+ er = Smaller***، أو من مقطعين أحيانا مثل: ***Early+ e = Earlier.***

أما صيغة المفاضلة بين أكثر من اثنين فتكون بإضافة اللاحقة ***(est)*** إلى أنواع الصفات التي ذكرت آنفا مثل: ***Cold- Coldest- old- olest.***

وعندما تكون الصفة مكونة من أكثر من مقطعين فإن صيغة المفاضلة بين اثنين تكون بإضافة كلمة ***(More)*** إلى الصفة الأصلية مثل: ***More difficult.***

---

[1] نفسه.

أما صيغة المفاضلة بين أكثر من اثنين في مثل هذه الصفات فتكون بإضافة كلمة ***(Most)*** قبل الصفة.

والصفة في اللغة الإنجليزية لا تطابق الاسم التابعة له من حيث الجنس والعدد، كما هو الحال في اللغة العربية: ***a clever boy, clever boys, clever girl, clever girls***[1]. مما سبق تعدّ الصفة في اللغة الإنجليزية قسمًا مستقلاً له خصائصه التركيبية والصيغية، وهذا بخلاف الصفة في اللغة العربية التي تعدّ إسما، وذلك أن الصفة في العربية تقع مواقع الاسماء النحوية وتشترك معه في السمات الصيغية. يوضح ذلك سمير شريف استيتية، إذ تعدّ الصفة في اللغة العربية حسبه اسمًا، ويتضح ذلك من خلال قوله أن للمورفيم بعدا تصنيفيا يتوزع الكلام على أساسه إلى أسماء، وأفعال، وأدوات، وهذا التوزيع هو الذي أخذ به نحاة العربية، ويجري توزيع الكلم في الإنجليزية على نحو آخر، فيجعلون الصفة كصنف مستقل عن الاسم، والخلاف التصنيفي بين العربية والإنجليزية ناجم عن اختلاف في تصور مضمون الاسم، فمن حيث النظر التركيبي يكون كل ما يحل محل الاسم في التركيب اسما، وتكون كل كلمة اسما إذا قبلت مورفيمات معينة، فكل ما يقبل أن يأتلف بمورفيم تعريف، أو نداء، ويُجرّ كالاسم ويسند إليه فهو اسم، والصفة في اللغة العربية تقع مواقع الاسم النحوية ويلحقها مورفيمات تلحق الاسم وهي بذلك اسما[2].

اختلف فيما سبق حول تصنيف الصفة حيث عدها نحاة العربية القدماء اسمًا أما الدارسون العرب المحدثون فانقسموا إلى اتجاهات؛ فمنهم من اعتبر الصفة فعلا، ومنهم من يرى أنها قسم مستقل له خصائصه المعنوية والشكلية ومنهم من ذهب مذهب القدماء واعتبرها اسمًا مستخدما في ذلك المعايير التوزيعية والصيغية ليثبت أن الصفة في اللغة العربية اسم.

وإذا سألت عن موقفي عن هؤلاء سوف يكون موقفي مدعما للفريق الأخير الذي يرى أن الصفة في اللغة العربية اسمًا وأخالف الرأي الذي يجعل من الصفة في اللغة العربية قسما مستقلا ويساوي بينها وبين ما يعرف بـــ ***(Adjectif)*** في اللغات الغربية. وسبب ذلك

---

[1] شحدة فارع وآخرون؛ مقدمة في اللغويات المعاصرة، ص: 119-120.

[2] سمير شريف استيتية؛ اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص: 119.

اختلاف اللغة العربية من حيث بنيتها عن اللغات الغربية، وبالتالي ما ينطبق على مقولة الصفة في اللغة العربية لا يمكن إسقاطه على مقولة (***Adjectif***) النابعة من لغات تختلف في مبناها ومعناها عن العربية.

بعد تحديد الصفة من جانبها المفهومي من جهة ومن الناحية التصنيفية من جهة أخرى نخلص **إلى** ما يلي:

1- عند تحديد مصطلح الصفة من قبل النحويين العرب وجد منهم من اتخذ من المعيار الصرفي الاشتقاقي أساسا في تحديدها، وآخرون يعتمدون معيار الدلالة والمنطق، وبعضهم يستند إلى معيار نحوي وظيفي، وهناك من يمزج بين هذه الأسس أثناء تحديده لمصطلح الصفة.

2- حدد الرضي نوعين من الصفة هما ما أسماه بالصفة بالمعنى العام والصفة بالمعنى الخاص، ويقصد بالنوع الأول الصفة الأصلية والمتمثلة في المشتقات الوصفية التي تقع موقع الخبر أو النعت وغيره، أما النوع الثاني فيقصد به ما يقع موقع النعت ويشغل هذه الوظيفة الصفة الأصلية المشتقات الوصفية أو ما ينوب منابها كالمصدر أو اسم الإشارة أو الجملة وغيرها.

3- لم يقتصر مصطلح الصفة للدلالة على معنى الوصفية، بل اتسع هذا المصطلح عند نحاة العربية ليطلق على مفاهيم نحوية أخرى، فقد أطلق لفظ الصفة والوصف على الحال والتمييز والأسماء التي تقع بعد الأسماء المبهمة والظرف وحروف الحجر وشبه الجملة والتوكيد...إلخ.

4- استعمل نحاة العربية المصطلحات صفة، وصف، نعت، بشكل ترادفي تقريبا، إلا أن المصطلحين صفة، وصف أعم من المصطلح نعت حيث يقتصر هذا ألأخير على الجانب النحوي، أما المصطلحان صفة، وصف فهما مصطلحان صرفيان ونحويان.

5- يميز عبد الحميد دباش بين المصطلحات صفة، وصف، نعت انطلاقا من تمييزه بين القسم والوظيفة التركيبيين، حيث يمثل عنده المصطلحان صفة، وصف قسما تركيبيا ويمثل المصطلح نعت وظيفة نحوية أو تركيبية، وهي إحدى الوظائف التي تشغلها الصفة.

6- قسم نحاة العربية الكلم إلى اسم وفعل وحرف، حيث تنوعت المعايير التي استندوا إليها في تصنيفهم للكلم، فمنهم من اعتمد معيارا دلاليا منطقيا، ومنهم من اعتمد معيارا صرفيا اشتقاقيا، ومنهم من اعتمد معيارا نحويا وظيفيا.

7- تُعد الصفة في النحو العربي التقليدي فرعًا من فروع الاسم.

8- ظهرت أصوات جديدة تدعو بالخروج عن القسمة الثلاثية للكلم، وأهم هذه الأصوات تتمثل فيما فعله تمام حسان الذي جعل من الكلم في العربية سبعة أقسام متأثرًا بأقسام الكلم في اللغة الإنجليزية، وتعد الصفة ضمن محاولة تمام حسان قسما مستقلا قائما بذاته.

9- برز دارسون محدثون وقفوا موقف الناقد لمحاولات من جعل من الصفة قسما قائما بذاته؛ وحسبهم إذا كانت الصفة في لغات أخرى كالإنجليزية قسما مستقلا قائما بذاته، فهذا لا يعني أنها تكون كذلك في اللغة العربية. وباستنادهم إلى المعيار التركيبي الصيغي توصلوا إلى أن الصفة اسم، نظرا لشغل الصفة وظائف نحوية يشغلها الاسم من جهة واشتراك الصفة مع الاسم في بعض السمات الصيغية من جهة أخرى.

الفصل الثاني

الخصائص المركبية للصفة

سنتطرق خلال هذا الفصل إلى الخصائص المركبية[1] والشكلية للصفة في ضوء مقاربات النحو العربي التقليدي من جهة، والمنهج التركيبي في اللغويات الحديثة من جهة أخرى. .

.

[1] استعمل عبد الحميد دباش مصطلح مركبي ترجمةً للمصطلح الغربي (Syntagmatique) الذي يحيلنا إلى ما يسمى بالعلاقات المركبية (les rapports syntagmatiques) عند دوسوسير؛ التي تعني ارتباط العناصر اللغوية خطيا في السلسلة الكلامية، ويقابل هذا النوع من العلاقات ما يسمى بالعلاقات التركيبية التي تعني الوظائف النحوية والتركيبية التي يشغلها عنصر من العناصر اللغوية في بناء لغوي معين، (عبد الحميد دباش، الجملة العربية، ص 19).

أولا: في النحو العربي التقليدي

أشكال الكلمة في النحو العربي:

يحدد ابن يعيش الكلمة بأنها ما «يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزءه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له»[1]، ويقدم مثالين هما لفظة الغلام التي تتكون من أداة التعريف (الـــ) و(غلام)، وضربا وضربوا وهما لفظتان تتكونان من الفعل وضمير الفاعل[2].

أما الاستراباذي فيحلل مجموعة من صيغ الألفاظ، خاصة صيغة الماضي، وصيغ المثنى وبعض الجموع. ويستخلص من تحليله أن هذه الألفاظ كلها تتضمن أكثر من معنى، لكن بعضها لا يمكن تعيين جزء منها لمقابلته بمعنى من معانيها، وهذا شأن الفعل الماضي[3]، إلا أنه يوجد عدد من الألفاظ والصيغ يثير تحليلها بعض المشاكل، من ذلك مثلا الفعل المضارع وصيغ الجموع والنسبة والحركات الإعرابية، كما في الكلمات التالية: مسلمان ومسلمون وبصريٌّ. ويؤكد الرضي على قوة العلاقة بين العنصرين في كل مثال وأفضى به التحليل والعرض لقضية الكلمة إلى القول: «أن جميع ما ذكرت كلمات صارت بشدة الامتزاج كلمة واحدة، فإعراب المركب هو إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية [...]، فحروف المضارعة وياء النسبة من تمام بنية الكلمة، وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو: ضربت فلا يوجب تغيير البنية إذ لا يعتبر حركة اللام وسكونها كلمة»[4].

ويصنف عبد القادر المهيري أنواع الكلمة عند النحاة القدماء إلى ما يلي:

1- صنْفٌ لا يمكن تجزئته لا عمليا ولا نظريا، ويجب اعتباره كلمة في وحدة دنيا لا تتضمن وحدة دنيا أصغر منها كشجرة وقلم.

---

(1) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج1 ، ص: 71.

(2) نفسه.

(3) المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 545.

(4) الرضي، نقلا عن المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 545.

2- صنف يمكن تجزئته نظريا وذلك بتجريد الصيغة من المادة الصوتية وتعيين معنى لكل من هذين الجزئين النظريين، وهذا يجب أيضا أن يعتبر كلمة لأنه لا يمكن الفصل بين الجزئين في النطق، ومثال ذلك صيغة الفعل الذي تلحقه أحرف المضارعة ك"تذهب" و"نذهب" و"يذهب".

3-صنف يمكن تجزئته إلى جزئين متعاقبين أو أكثر ومقابلة كل جزء بمعناه، وهذا الصنف ينبغي أن يحلل إلى أكثر من كلمة[1]، ومثال ذلك التركيب "دار الآخر".

انطلاقا من هذا التصنيف الذي قدمه عبد القادر المهيري يمكننا أن نعتبر الوحدات اللغوية الموافقة للصنفين الأولين من قبيل ما يسمى بالكلمات وهي مفردة، والوحدات اللغوية من النوع الثالث من الكلمات وهي مركبة. ويُستعمل لفظ مركب بمعنى ما يركب إلى غيره، فتكون مختلف المكونات سواء بسيطة واحدة أم معقدة، عناصر تتركب منها الجمل[2]، ومن أمثلة الكلمة وهي مركبة في اللغة العربية المركب من مضاف ومضاف إليه والموصوف والصفة والموصول والصلة والجار والمجرور...إلخ.

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الكلمة وأصنافها عند النحاة القدماء، نود أن نسقط تلك المفاهيم على مقولة الصفة في اللغة العربية، وسوف نعالج الصفة باعتبارها كلمة مفردة من جهة، ثم الصفة في المركب من جهة أخرى، وسيكون تركيز اهتمامنا على المركب من موصوف وصفة.

---

[1] عبدالقادر المهيري ، نقلا عن المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 46.

[2] نفسه، ص: 547.

أ- الصفة كلمة مفردة:

يقصد بالصفة كلمة مفردة ما يعرف بالمشتقات الوصفية عندما تكون في قالب كلمة مفردة، وتتمثل في صيغ اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول وصيغ المبالغة وأسماء التفضيل.

أ-1- اســـم الفاعــل:

تفاوت العلماء في تعريف اسم الفاعل، فالزمخشري يقول عنه أنه ما جرى على الفعل المضارع، كضارب، ومُكرم، ومُنطلق، ومستريح، ومدحرج، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير، والإضمار[1]؛ فالزمخشري حسب تعريفه هذا استعمل معيارا صرفيا من خلال بيانه لبعض الأشكال التي يرد من خلالها اسم الفاعل، كما استعمل معيارا دلاليا حين اشترط لاسم الفاعل العمل مقدما ومؤخرا. أما ابن الحاجب فيُبعد على صيغ اسم الفاعل الدلالة على المضي[2]، يقول: «هو المشتق من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع»[3]. ويذهب العيني نفس مذهب ابن الحاجب فيشترط في اسم الفاعل الدلالة على المضارع؛ يقول: «وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل، واشتق منه لمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنكرة»[4].

أما الصيغ الصرفية لهذا النوع من الأسماء الدالة على الصفة فتبنى من الثلاثي على صيغة (فاعل) إن كان فعلها على صيغة (فَعَلَ) بفتح العين، سواء أكان متعديا أم لازما، مثل: "كتب الدرس" فهو "كاتب"، و"غدر بصديقه فهو غادر"، وكذا إن كان الفعل على صيغة (فَعِلَ) بكسر العين متعديا، مثل: "علم الحقَّ" فهو "عالِم"، و"ركب الطائرة" فهو "راكِب"، أما إن كان (فَعِلَ) لازما أو كان الفعل على صيغة (فَعُلَ) فلا يأتي منه صيغة (فاعل) إلا سماعا نحو: "سَلِمَ" فهو "سالم"، و"طَهُرَ" فهو" طاهر"، والنوع الأخير أدخل في معنى الصفة المشبهة منه في معنى صفة الفاعل.

---

(1) الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 266.

(2) ابن الحاجب، نقلا عن سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص 13.

(3) نفسه.

(4) العيني، نقلا عن سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص 13.

وتُبنى صفة الفاعل من غير الثلاثي على صيغة مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فيقول في صفة الفاعل من (أخرج، انحدر، وارتفع، واستغفر، وتقدم وتكاسل): (مُخْرِجٌ، مُنْدَحِرٌ، مُرْتَفِعٌ، مُتَقَدِّمٌ، مُتَكَاسِلٌ، مُسْتَغْفِرٌ) [1].

أ-2- اســـم المفعــول:

يقصد بالاسم المفعول الاسم المشتق الدال على حدث وما يوصف بوقوع الحدث عليه، وهو عند الزمخشري ما يجري على يُفْعَلْ مَفْعَلَة نحو "مضروب"[2]. أما الأزهري فيدل حسبه على حدث ومفعول يخرج ما عدا المفعول من الصفات المصادر والأفعال الدالة على الأحداث[3].

أما الأنماط الصيغية التي يرد من خلالها اسم المفعول فتختلط بين الرباعي والثلاثي، مثل "مبطول" و"متعوب" و"مفسود" وغيرها، فهذه الصيغ يجب أن تكون على وزن (مُفْعَلْ) وعند صياغة اسم المفعول من الفعل المهموز الفاء، فإنه يأتي على نمطين نحو: "مأكول" و"ماكول"، والنمط الشائع والمنتشر المهموز اللام، ويأتي على هيئتين، كما في" ،مقروء" و""مقروٌّ" والنمط الأكثر شيوعا هو النمط المهموز، وهو الفصيح، ومن صيغه أيضا (فعول وفعيل)، فهما ثانويان وأقل شيوعا وانتشارا من وزن (مفعول)[4].

---

(1) ابن عقيل؛ ج2، ص 149.

(2) الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 229.

(3) الأزهري، نقلا عن سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص 59.

(4) دنيا سالم الصرايرة؛ صراع الأنماط اللغوية، ص: 94.

أ-3- الصفة المشبهة:

جاء في شرح الكافية، أنها ما اشتق من فعل لازم فيه معنى الثبوت واشترط لزوم الفعل يخرج اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين[1]، ويعرفها ابن السراج بقوله: «الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين هي أسماء ينعت بها، كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون، كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين[2].

أما صلاح شعبان وهو من المحدثين فيقول عن الصفة المشبهة: «هي اسم مصوغ للدلالة على الثبوت والدوام من الثلاثي اللازم غالبا»[3].

أما صياغة الصفة المشبهة فلم يذكر الصرفيون في صياغتها ما يحدد بناءها سوى أنها تصاغ من الفعل اللازم: ك"طاهر" من "طَهُرَ"، و"جميل" من "جَمُلَ"، غير أنه اعترض عليهم بمثل "رحيم" و"عليم" ونحوهما فهي مقصورة على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللازم أصالة فقط، ومن صعوبة تحديد كيفية صياغة الصفة المشبهة حاول الصرفيون عدة محاولات لتحديدها، ولكن قواعدهم لم تخلُ من مثال شارد يخرج عنها، فكان الحال أن تذكر صيغها، ومن أشهرها: فعلان نحو: "عطشان" وأفعل نحو: "أحمر" و"أسود"، وفعلْ نحو "بَطَلْ"، وفَعَال نحو: "جَبَان"، وفُعَال نحو: "شجاع"، وفَعَلْ نحو: "جُنَبْ"، وفَعُول نحو: "حَصُور"[4].

---

(1) رضي الدين الاستراباذي؛ شرح الكافية، ج2، ص: 205.

(2) ابن السراج؛ الأصول في النحو، ج1، ص: 130.

(3) صلاح شعبان؛ تصريف الأسماء، ص: 49.

(4) صلاح شعبان؛ الجملة الوصفية في النحو العربي، ص: 100-101.

أ-4- اســم التفضيــل:

هو اسم مبني على أفعل، للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما عن الآخر فيها، وسواء أكانت هذه الزيادة تفضيلا، نحو: "أَجْمَل" و"أَحْسَن" و"أَعْظَم" أو تنقيصا، نحو: "أرذل" و"أقبح"[1]. ويُحَدِد صلاح شعبان اسم التفضيل بأنه «وصف يدل على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد في صفة أحدهما عن الآخر فيها»[2].

وجاء في المفصل في علم العربية للزمخشري عن شروط صياغة صفة التفضيل ما يلي: «قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب لا يقال في أجاب وانطلق، ولا في سمر وعور هو أجوب منه، وأطلق منه ولا أسمر منه وأعور، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها كقولك هو أجود منه جوابا وأسرع انطلاقا وأشد سمرة وأقبح عورا»[3]. ويوضح المنصف عاشور هذا القول بأن اسم التفضيل صيغة اسمية مشتقة من الفعل الثلاثي المجرد وتدل على الزيادة في صفة طرف أول على طرف ثان، ويحمل معنى المقارنة والتفوق والكثرة، إلا أن الصفة من الألوان وبعض العيوب لا تكون على (أفعل) لأن وزنه أخذته الصفة المشبهة، وهو خاضع لقيد معنوي يتمثل في التعبير عن معنى التفاوت في الصفة وقيد شكلي هو غياب أفعل في أوزان الصفة المشبهة في غير العيوب والألوان، وأما المزيد الرباعي فاسم التفضيل فيه يرجع إلى الثلاثي بإضافة المصدر، كقولك: "أَكْثَر استعمالا لهذا الكتاب"[4].

---

[1] رضي الدين الاستراباذي؛ شرح الكافية، ج$_2$، ص: 212.

[2] صلاح شعبان؛ تصريف الأسماء، ص: 39.

[3] الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 232.

[4] المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 157.

أ-5- صيــغ المبالغــة:

صيغ المبالغة ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة في المعنى، فهي في الحقيقة أسماء فاعلين تحولت إلى صيغ المبالغة، والتكثير، ويسميها النحاة في كثير من السياقات بالأمثلة، نحو: "حمَّالْ"، و"هبَّاطْ"، و"نجَّار"ْ[1].

أما صيغ أسماء المبالغة القياسية فهي: (فعَّال، مِفْعَال، فعيل، فَعِلٌ) ومعنى قياسه أنه يجوز اشتقاق أيَّ صيغة على مثالها أي اسم فاعل، وصيغ المبالغة السماعية؛ (فاعول وفعّيل وفيعول ومِفعَل ومفعِيل وفُعْلَةٌ وفَعَّالة وفُعَالة وفاعلة)[2].

تجلت الصفة ضمن مقولة الكلمة المفردة بعدة أشكال صيغية، حيث برزت في شكل اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وصيغة التفضيل واسم مبالغة، وكل مشتق من المشتقات الوصفية يتفرع بدوره إلى عدة أنماط صيغية، ومثال ذلك تنوع أبنية صفة المبالغة التي ترد على الأوزان التالية (فَعَّال، مفعَالْ، وفَعيل، وفِعلْ)

---

[1] نفسه، ص: 157.

[2] دنيا سالم الصرايرة؛ صراع الأنماط اللغوية، ص: 71-72.

ب- الصفة عنصر في التركيب:

لتحقيق الصفة غرضها المنوط بها أي دورها المعنوي والوظيفي ترد في اللغة بعدة أشكال؛فترد عنصرًا تابعًا أو توسعة في المركب المؤلف من اسم وصفة. وهدفنا هنا هو إبراز بعض أشكال الصفة التابعة للاسم من خلال آراء النحاة القدماء فيما يلي:

ب-1- الصفة التابعة مشتق:

من أهم الأشكال التي تتجلى من خلالها الصفة التابعة لموصوف ورودها مشتقا وصفيا؛ يقول الزمخشري: «وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة»[1].

ويتحدث ابن عقيل عن قضية ورود الصفة التابعة مشتقا شارحا في ذلك قول ابن مالك: «وانعت بمشتق كصعب ودرب....».

يقول الشارح: «لا ينعت إلا بالمشتق لفظا أو تأويلا والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل»[2].

ب-2- الصفة شبيه بالمشتق:

يراد بالشبيه بالمشتق ما ناب عن المشتق مثل أسماء الإشارة و"ذي" بمعنى صاحب، والأسماء الموصولة والاسم المنسوب، والأمثلة الآتية توضح شكل الصفة التي وردت شبيها بالمشتق:

- "مررت بزيد هذا"، و"ذي المال"، و"ذو قام"، و"القريشي"، وتؤول بالمشتقات وذلك كما الترتيب:
- "الحاضر"، و"صاحب المال"، و"القائم"، والمنسوب إلى قريش[3].

ويُفَصِل ابن يعيش في أنواع الشبيه بالمشتق التي تشكل صفة تابعة كما يلي:

---

[1] الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 114.

[2] ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل، ج$_2$، ص: 204.

[3] الأشموني؛ شرح الأشموني، ص: 320.

- **الاسم المنسوب: في نحو:**" رجل تميمي وبصري"؛ والاسم المنسوب ليس مشتقا، لأنه لم يؤخذ من فعل.

- **ذو:** كما في "هذا رجل ذو مال" و"امرأة ذات مال"، وهذا أيضا غير مشتق وإنما وقع موقع اسم الفاعل، وفي معناه؛ فقولك "ذو مال" يعني صاحب مال، أو مُتَموِّلاً.

- **أيٌّ:** كما في "مررت برجل أي رجل" و"أيما رجل"؛ وأيٌّ ليس مشتقا، ومعنى ما سبق: كامل في الرجولية.

- **كل:** نحو قولك "أنت الرجل كل الرجل"، ومعناه الكامل في الرجال.

- **جِدٌّ وحقٌّ:** ومثال ذلك "هذا العالم جِدُّ العلم وحقٌّ العلم"؛ ومعناه: البالغ الكامل في العلم.

- **اسم الجنس:** في نحو قولهم "مررت برجل أسد"، وهذا ضعيف عند سيبويه أن يكون صفة تابعة، لأن أسد اسم جنس يدل على الجوهر، والجواهر لا يوصف بها، ولكن ابن يعيش يرى جواز ورود اسم الجنس صفةً تابعة لموصوف لأنه ليس المراد من الأسد شخصه، وإنما المراد شيء من مستلزمات الأسد وهي صفة الشدة مثل الأسد.

- لفظ رجل مضافا إلى لفظ صدق وسوء في مثل مررت برجل رجل صدق وبرجل سوء والمعنى "مررت برجل صالح"، و"مررت برجل فاسد"[1].

ب-3- الصفة مصدرا:

من بين الأبنية اللغوية التي تظهر من خلالها الصفة التابعة لموصوف ورودها في شكل مصدر تابع لموصوف، والمصدر يكثر وروده في مكان الصفة التابعة للموصوف، نحو "مررت برجل عدل" و"برجلين عدل" و"برجال عدل" و"بامرأة عدل" و"بامرأتين عدل" و"بنساء عدل"، والملاحظ من هذه الأمثلة أن المصدر يلزم الإفراد والتذكير[2]. أما ابن هشام فيرى أن المصدر الواقع موقع الصفة التابعة أنه يؤول بمشتق عند الكوفيين، ويقدّر مضافا عند البصريين؛ يقول: «المصدر: قالوا "هذا رجل عدل"، و"رضا"، و"زور"، و"فطر"»، وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي "عادل"، و"مرضيٌّ"، و"زائر"، و"مُفطر"، وعند البصريين

---

(1) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 234-235-236.

(2) ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل، ج2، ص: 209.

على تقدير مضاف، أي: "ذو كذا"، ولهذا الالتزام إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو»[1].

ب-4- الصفة تركيبا جمليا:

من تجليات الصفة التابعة لموصوف ورودها تركيبا جمليا، ويشترط في الجملة الواقعة هذا الموقع أن تكون نكرة، في مثل: "مررت برجل قام أبوه" أو "أبوه قائم"، ويرى بعض النحاة أنه يمكن أن يوصف بالمعرف بالألف واللام الجنسية في مثل قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴿٣٧﴾﴾ (يس37)، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُنِي فَأَعُفُ ثُمَّ أَقُولُ: لاَ يَعْنِينِي[2]

أما الجملة الطلبية فلا تتشكل صفة؛ يقول ابن عقيل: «فلا تقل: "مررت برجل أَضْرِبه" [...] منع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر»[3].

ب-5- الصفة جارا ومجرورا وظرفا:

تظهر الصفة التابعة للموصوف في شكل جار ومجرور أو ظرف ومجرور، وقد أُشترط في الاسم الموصوف أن يكون نكرة؛ يقول حماسة عبد اللطيف: «وأما النعت بالجار والمجرور والظرف فلشرطه أن يكون المنعوت نكرة، وفي الحقيقة يكون النعت هو ما يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور، مثل: "رأيت نجوما في السماء"، و"شاهدت نجما بين السحاب" وفقا لتعاقد الظرف والجار والمجرور، وهما أن يتعلقا بالحدث وقد يقدر فعلا أو اسما مشتقا»[4].

---

[1] ابن هشام؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: 312-313.

[2] ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل، ج2، ص: 204-205.

[3] نفسه.

[4] حماسة عبد اللطيف؛ بناء الجملة العربية، ص 182.

ب-6- المطابقة بين الصفة وموصوفها:

تُطابق الصفة الاسم الموصوف في العدد والنوع والإعراب والتعريف والتنكير. جاء في المفصل في علم العربية: «ولما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علامة، وهلباجة، وربعة، ويفعه»[1]. ويتكلم ابن عقيل عن تبعية الصفة للموصوف ومطابقتها إياه في الإعراب والتعريف والتنكير في مثل: "مرت بقوم كرماء"، و"مررت بزيد الكريم"، فالمعرفة لا تنعت بالنكرة. ويُعْطي مثالا عن ذلك مبينا أنه يجوز أن تقول "مررت بزيد كريم"، كما لا تنعت النكرة بالمعرفة، حيث لا يجوز "مررت برجل الكريم"[2].

ويقول الأشموني في شأن المطابقة بين طرفي المركب من موصوف وصفة: «يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمه مجرى الفعل الواقع موقعه، فإن كان جاريا على الذي هو له رفع الضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: "مررت برجلين حسنين"، و"امرأة حسنة"»[3].

وفي شأن المطابقة بين النعت السببي والمنعوت، يقول الأشموني: «وإن كان جاريا على ما هو الشيء من سببه فإن لم يرفع السببي فهو الجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، نحو:«"مررت بامرأة حسنة الوجه" و"حسنة وجها"، و"برجلين كريمي الأب" أو" كريمين أبا"، و"برجال حسان الوجوه" أو" حسان وجوها"، وعن رفع السببي كان حسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال: «"مررت برجال حسنة وجوههم"، و"بامرأة حسن وجهها"»، كما يقال "حسنة وجوههم"، و"حسن وجهها" [4].

---

[1] الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 116.

[2] ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل، ج2، ص: 202.

[3] الأشموني؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 319.

[4] نفسه.

ولا تتحقق المطابقة في العدد والنوع إذا كانت الصفة التابعة مصدرا وفي هذه الحالة فإنها تلزم الإفراد والتذكير.

إذا كان فعل التفضيل مجردا من (الـ) و(الإضافة)، فتقول: التقيت برجلين أفضل، فيلزم الإفراد والتذكير؛ وإذا كان الموصوف جمعا لغير عاقل، فإن الصفة تكون مفردا مؤنثا، أو جمعا مؤنثا، فتقول: "سمعت أصواتا حسنة"، و"اشتريت كتبا مفيدة"، و"شاهدت صروحا عالية"؛ وإذا كانت الصفة على وزن يستوي فيه المذكر والمؤنث نقول: "سافر رجل عجوز"، و"سافرت امرأة عجوز"[1].

ب-7- تعدد الصفة للموصوف الواحد:

يقول ابن عصفور عن ظاهرة تكرار وتعدد الصفة: «واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر، فإن لم تتكرر فلا يخلو المنعوت من أن يكون معلوما أو مجهولا، فإن كان مجهولا فالإتباع ليس إلا نحو "مررت برجل كريم وبزيد العاقل".... فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوما أو مجهولا، فإن كان مجهولا فالإتباع في موضعين، فإنه يجوز الإتباع والقطع [...]، نحو قولك: "مررت برجل كبير الإقدام شريف الآباء"[2]. ويشرح الأشموني قول ابن مالك:

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا ففرقه، إلا إذا ائتلف

فمثال المختلف: "مررت برجلين كريم وبخيل" ومثال المؤتلف: "مررت برجلين كريمين، أو بخيلين"[3].

ب-8- الصفة التابعة والقطع:

في العربية ظاهرة جديرة بالالتفات إليها هي ما يُسمى بالقطع، ويُعنى بها مغايرة الصفة للموصوف في أحد السمات الإعرابية، وذلك بأن يكون الموصوف مرفوعا وتكون صفته منصوبة، وقد يكون الموصوف منصوبا، وصفته مرفوعة، وقد يكون الموصوف

---

[1] محمد إبراهيم عبادة؛ الجملة العربية- دراسة لغوية نحوية-، ص: 89.

[2] ابن عصفور؛ شرح جمل الزجاجي، ج$_1$، ص: 209.

[3] الأشموني؛ شرح الأشموني، ص: 323.

مجرورا وتكون صفته منصوبة، أو مرفوعة[1]. جاء في شرح شذور الذهب في شأن ظاهرة القطع: «وإن كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو: "مررت بامرئ القيس الشاعر" جاز لك فيه ثلاثة أوجه: الإتباع فينخفض، والقطع بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فعل، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخص أو أعنى في صفة التوضيح [....] كما في قول بعض العرب: "الحمد لله أهل الحمد" بالنصب، والثالث: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ أذمّ، وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هي»[2].

ب-9- تقدم الصفة على موصوفها:

من بين السمات الشكلية التي تطرأ على المركب من موصوف وصفة الإخلال بمبدأ الرتبة، وذلك بتقدم الصفة على الموصوف، وهذا خروج عن الأصل. جاء في شرح الجمل: «لا يجوز تقدم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمع، وذلك قليل، قال الأستاذ: وللعرب فيما وجد منه وجهان: أحدهما أن تقدم الصفة وتبعيتها على ما كانت عليه نحو قوله: و"بالطويل العمر عمرا حيدرا"[...] فقدم، وقول الآخر: و"المؤمن العائدات الطيرُ" [...]، فقدم، وفي الإعراب مثل: هذا وجهان، احدهما: أن تعرب العائدات نعتا للطير مقدما، والثاني: أن تجعل الطير مجرورا بالبدل والعائدات مجرورا بإضافة المؤمن إليه وتجعل ما بعدها بدلا فيه»[3].

ب-10- الفصل بين الصفة والموصوف:

يُجمل النحاة ما يفصل بين عنصري المُركب من موصوف وصفة فيما يلي:

أ- معمول الصفة، الذي فصل الصفة عن الموصوف هو (علينا) كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٌ﴾ (ق 44).

ب- المفسر لعامل المنعوت، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ (النساء 176).

---

(1) فاضل صالح السامرائي؛ معاني النحو، ص: 167.

(2) ابن هشام؛ شرح شذر الذهب، ص: 440.

(3) ابن عصفور؛ شرح جمل الزجاجي، ج1، ص: 221.

ج- معمول عامل المنعوت، كما في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ (المؤمنون 91-92)، الذي فصل الموصوف عن الصفة هو عما يصفون.

د- القسم، كما في قولنا: الطالب- والله- المجد فائز.

هـ- جواب القسم، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾ (سبأ 03).

و- الاعتراض، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝﴾ (الواقعة 76).

ع- الاستثناء، كما في قولنا: ما عرفت أحدا -إلا محمدا- كامل الخلق.

ولا يجوز الفصل بين الصفة ومتبوعها إذا كان الموصوف اسم إشارة، أو اسما موصولا[1].

وهناك من النحاة من يقول بعدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف لأنها كالشيء الواحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه[2].

ب-11- حذف الصفة:

جاء في أوضح المسالك لألفية ابن مالك، بأنه يجوز حذف الصفة إن علم، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۝﴾ (الكهف 79)، أي كل سفينة صالحة، وقول الشاعر: "فلم أعط شيئا ولم أمنع"، أي شيئا طائلا، وقوله: "مهفهفة لها فرع وجيد"، أي: فرع فاحم وجيد طويل[3].

---

(1) محمد إبراهيم عبادة؛ الجملة العربية -دراسة لغوية نحوية- ص: 90.

(2) السيوطي؛ الأشباه والنظائر، ج4، ص: 155.

(3) ابن هشام؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص: 336.

أما ابن يعيش فيرى أنه لا يحسن حذف الصفة، وقد حذفت على قلة وندرة إذا وجد ما يدل عليها، ومن ذلك قولهم: "سير عليهم ليل" أي" ليل طويل"، وحذفت الصفة هنا لدلالة الحال على مكانها[1].

ب-12- حذف الموصوف:

جاء عند ابن مالك في شأن حذف الموصوف: وما من المنعوت والنعت عقل... ويجوز حذفه، وفي النعت يشير ابن عقيل إلى أنه يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذا دلت عليه، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**﴾ أي: دروعا سابغات[2].

وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي مسألة حول حذف الموصوف ونيابة الصفة عنه، يقول: «قلنا: لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف في ذلك، والموصوف لا ينقل عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى»[3].

---

[1] ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج$_2$، ص: 257.

[2] ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل، ج$_1$، ص: 213.

[3] السيوطي؛ الأشباه والنظائر في النحو، ج$_4$، ص: 156.

ثانيا: في اللغويات الحديثة

يقابل مقولة إفراد الكلمة وتركيبها المفهومان اللذان رأينا بعض الأشكال الوصفية للعربية من خلالهما مقولتان في اللغويات الحديثة هما: الصيغم ***(Morphème)*** والمركب ***(Syntagme)*** المفهومان اللذان سنحاول أن نعالج الأشكال الوصفية من خلالهما.

يُعَرف ليونارد بلومفيلد الصيغم بأنه أصغر صيغة يمكن أن تستعمل بذاتها، أي أصغر وحدة يمكن أن تشكل في ذاتها منطوقا كاملا، وتوضع في مقابل الجملة التي تعدّ اكبر صيغة نحوية يمكن أن تستعمل بذاتها،ويوجد بين اصغر وحدة والجملة مايسمى بالمركب ***(Syntagme)***[1]، ويطلق على تشكلات الوحدات اللغوية بالأقسام أو الأصناف التركيبية،وهي مجموع الوحدات التي تظهر في نفس السياقات، وأكبر الأصناف هو الجملة وأصغرها هو الصيغم ***(Morphème)***[2]، أما ما يقع بين الجملة والصيغم فهو المركب والجميلة، بحيث سنتطرق في هذا المقام إلى مفهوم الصيغم والمركب دون معالجة مفهوم الجملة.

I- مفهوم الصيغم***(Morphème)***:

تتكون الكلمة من جزء واحد فقط لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر منه ذات معنى، مثل: باب، حصان، لوح، كرسي، وهناك كلمات يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر منها ذات معنى أو وظيفة نحو: معلمون التي يمكن تقسيمها إلى: معلم + ون فكلمة معلم لها معنى، أما الواو والنون فهما علامة للجمع المذكر السالم، ولذلك فإن مفهوم الكلمة غير دقيق ولا بد من اللجوء إلى مفهوم آخر بديل عن مفهوم الكلمة التقليدي هو المورفيم أو الصيغم ***(Morphème)***[3] ، الذي يعرفه بلوخ (***Bloch***) وتراجر (***Trager***) بأنه: «أي شكل سواء أكان حرّا أم مقيدا، لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر، أي إلى أشكال أصغر»[4]، ويحد عبد

---

[1] إيناس كمال الحديدي؛ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص: 72.

[2] عبد الحميد دباش؛ الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، ص: 21.

[3] شحدة فارع وآخرون؛ مقدمة في اللغويات المعاصرة، ص: 121.

[4] محمود السعران؛ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 250.

الحميد دباش المورفيم أو الصيغم بأنه: «الوحدة المدلالة الدنيا، أي الوحدة الصغرى التي لها مدلول»[1]. ويصنف أندري مارتيني الصياغم إلى نوعين:

1- الصيغم المعجمي:

هذا النوع من الوحدات يدخل في جرد أو مجال مفتوح وغير متناه في اللغة، ويتجلى في الوحدات المعجمية كـ: الأسماء، والأفعال، والصفات، والظرف...

2- الصيغم النحوي:

هذا النوع من الوحدات اللغوية محدود العدد في اللغة، ويتجلى في السوابق واللواحق والدواخل[2] والأوزان بالنسبة للغات التي تعتمد على وزن الصيغة مثل العربية، والفرق بين هذا النوع من الصياغم والصيغم المعجمي يكمن في أن الصيغم النحوي لا يمكن استخدامه منفردا، بل يجب أن يتصل بصيغم آخر، أما الصيغم المعجمي فيمكن أن يستخدم منفردا ويمكن نقله من موضع إلى آخر في الجملة، ويمكن توضيح بعض أشكال الصيغم النحوي كما يلي:

- **السوابق *(Préfixe)*:** صياغم تتصل تتقدم الثابت (***radical***) في الكلمة ومثاله (الـــ) التعريفية، وصياغم المضارعة والشخص.
- **اللواحق *(suffixe)*:** صياغم تتصل بآخر ثابت (***radical***) الكلمة كصياغم العدد والجنس والإعراب في العربية[3].
- **الدواخل *(Infixe)*:** صياغم تظهر كإضافة داخل الجذر مثل صيغم اسم الفاعل (كاتب) وصيغم اسم المفعول في (مكتوب)[4].
- **الأوزان:** يتمثل هذا النوع من الصياغم في الأوزان الصرفية المعروفة التي تتشكل حسبها الصيغ والكلمات، ومثال ذلك وزن (أَفْعَلَ) الذي يشكل بحركاته وسواكنه الفعل (أَخْرَجَ).

---

[1] عبد الحميد دباش؛ الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم على الفعل، ص: 70.

[2] A. Martinet, Eléments de linguistique générales, P: 16-118.

[3] إيناس كمال الحديدي؛ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص: 64.

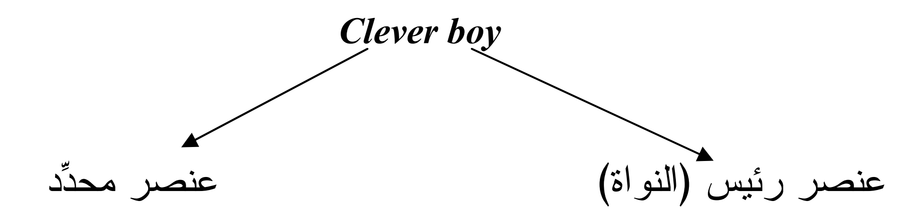
[4] شحدة فارع؛ مقدمة في اللغويات المعاصرة، ص: 123.

3- الصيغم الصفري: *(Zéro Morphème)*: هو العنصر اللغوي الذي يظهر عند التحليل، ولكنه لا يدرك ماديا في السلسة الكلامية، ويرمز له بـــ: (∅)(1).

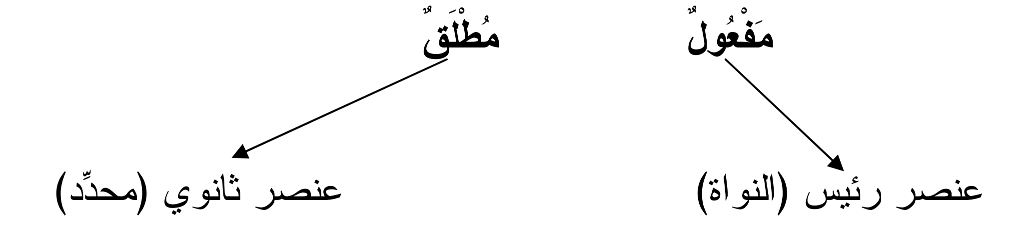
II- مفهوم المركب *(Syntagme)*:

يعرّف المركب أنه: «مجموعة من الوحدات اللغوية التي تشكل وحدة ضمن تنظيم تدريجي، والمركب عبارة عن صنف من الأصناف التركيبية، و يتجسد (كمركب اسمي، مركب فعلي، مركب صِفوي،) [...]، ويعتبر المركب وحدة لغوية من النسق المتوسط بين المفرد والجملة»(2).

فالمركب إذن وحدة لغوية تنشأ عن تركيبات خاصة لصيغمين أو أكثر، ولهذه الصياغم مدلولاتها في ذاتها، وتؤدي وظيفتها على نحو مختلف في سياقات أخرى. وعملية التركيب تتم في مستوى من المستويات اللغوية بحيث نجد الكلمات المركبة من صيغمين أو أكثر، والمركب غالبا ما يتكون من عنصر رئيس أو نواة (محدَّد) وعناصر ثانوية أو (محدِّدات). وتختلف رتبة عناصر المركب من لغة إلى أخرى، ففي الإنجليزية بشكل عام، يتقدم العنصر المحدِّد على النواة كما في:



وفي العربية –عادة– يتقدم العنصر الرئيس (النواة) على العنصر الثانوي المحدِّد، كما يلي:

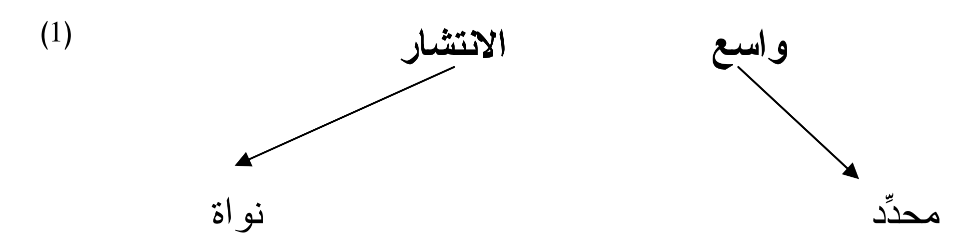


---

(1) إيناس كمال الحديدي؛ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص: 65.

(2) J- Dubois, Dictionnaire de linguistique, P: 479.

وفي بعض الحالات كما في المركبات الإضافية يتقدم المحدِّد على العنصر النواة كما يلي:



ويسمى المركب بحسب طبيعة عنصره الرئيس (النواة) فهو مركب فعلي إن كانت نواته فعلا، ومركب اسمي إن كانت نواته اسما، ومركب وصفي، إن كانت نواته صفة، ومركب ظرفي إن كانت ظرفا، باستثناء المركب الأداتي الذي يعد من المركبات التي لا نواة لها، ويشار للصياغم والمركبات برموز مثل: ف (فعل)، س (اسم)، ص (صفة)، ظر (ظرف)، ض (ضمير)، مح (محدِّد)، د (أداة)، ج (جملة)، مف (مركب فعلي)، مس (مركب اسمي)، مص (مركب وصفي)[2].

وتصنف المركبات إلى عدة أنماط من الأبنية وهي: المركب الداخلي الذي يطلق عليه عبد الحميد دباش البناء الدخولي، والمركب ذو المركزية الخارجية أي البناء الخروجي.

(1) إيناس كمال الحديدي؛ المصطلحات النحوية، ص 65.

(2) عبد الحميد دباش؛ الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، ص21.

1- المركب الدخولي *(Endoncentric Compound)*:

وهو تركيب يتركز في واحد أو أكثر من العناصر المكونة له، بحيث يمكن استبدال العنصر الرئيس (النواة) بالمركب كله في الموقع نفسه، والمعيار الذي يتحدد من خلاله نوع المركب هو التوزيع ***(Distribution)*** في المقام الأول، حيث يتميز المركب بوجود مركز محدَّد له، وما للتركيب من سمات توزيعية تتيح له أن يحل محله، فيتطابقان توزيعيا، ويدخل في هذا النوع من الأبنية، مركبات العطف والبدل وكل المركبات التي تشتمل على أسماء وأفعال وغيرها.

2- المركب الخروجي *(Exocentric Compound)*:

تركيب ليس له مركزية في أحد عناصره، فلا وجود فيه لعنصر رئيس، ولا يمكن أن يستبدل أي جزء منه بالتركيب كله، ومن ثم فهو لا يؤدي وظيفته إلا مكتملا كالمركب الاسمي "الولد"، حيث لا تعدّ "ولد" معادلا توزيعيا للمركب "الولد"، وكذلك "الـــ" لا يمكن استبدالها بالمركب[1].

---

[1] إيناس كمال حديدي؛ المصطلحات النحوية في النحو العربي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص: 78-79-81.

أ- الصفـــة والصيغـــم

أ-1- الصفة صيغم معجمي:

للصفة في اللغة العربية عدة أشكال صيغية، حيث ترد كاسم الفاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة، وصفة تفضيل، وصيغة مبالغة، أما صور الصفة التابعة لموصوف فتتشكل مشتق من أحد الأصناف التي ذكرناها، كما تتجلى وتأخذ صور لغوية أخرى، فترد شبيهًا بالمشتق، مثل أسماء الإشارة، وذو، والأسماء الموصولة، والاسم المنسوب واسم الجنس[1] وغيره من الأشكال الصيغية التي تكون تابعة لموصوف، وإذا أسقطنا مقولة الصيغم المعجمي على الصفة في اللغة العربية ومختلف أشكالها، فإنها تكون صيغما معجميا.

أ-2- صياغم اللواصق والصفة:

رأينا فيما سبق أن هذا النوع يتحقق في شكل سوابق ولواحق ودواخل وأوزان تتصل بالصياغم المعجمية.

أ-2-1- سوابق الصفة:

يتجسد هذا النوع من الصياغم في الوحدات اللغوية التي تتقدم الصفة ومنها:

-ال الموصولة؛ مثل: "كافأت الطالب المجد".

- ألف الاستفهام؛ مثل: "أ فاهم الدرس؟".
- ما النافية؛ مثل: "خليلي ما واف بعهدي أنتما...".
- حرف الجر؛ مثل: "يسمو في نظري كل متقن عمله".
- ياء الندائية؛ "يا حسنا فعلا"[2].

---

[1] ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 234.

[2] محمد إبراهيم عبادة؛ الجملة العربية -دراسة لغوية نحوية-، ص: 74.

أ-2-2- لواحق الصفة:

يتحقق من خلال الصياغم التي تتصل بنهاية الصفة، ومنها ما يلي:

1- صياغم العدد: قد يلحق الصفة الصيغم الدال على العدد كما في:

- الألف والنون عندما تكون الصفة مثناة مذكرة مرفوعة في مثل: "أقبل الطالبان المجدان".
- الياء والنون عندما تكون الصفة مثناة مذكرة منصوبة أو مجرورة، كـ: "مررت بالطالبين المجدين"، و"رأيت الطالبين المجدين".
- الياء والنون عندما تكون الصفة مثناة مؤنثة منصوبة أو مجرورة، كـ: "مررت بأستاذة وطالبة مجدتين"، و"رأيت طالبة وأستاذة مجدتين".
- الواو والنون عندما تكون الصفة جمع مذكر مرفوع في مثل: "الطلبة قادمون".
- الياء والنون عندما تكون الصفة جمعا مذكرا منصوبا أو مجرورا، كـ: "رأيت طلبة قادمين، ومررت بطلبة قادمين".
- الألف والتاء عندما تكون الصفة جمعا مؤنثا مرفوعا، كـ: "الطالبات مجدات".
- الألف والتاء عندما تكون الصفة جمعا مؤنثا سالما منصوبا أو مجرورا، كـ: "رأيت طالبات قادمات، ومررت بطالبات قادمات".

2- صياغم الجنس:

يتحقق صيغم الجنس في الصفة من خلال ظهور (تاء) التأنيث عندما تكون الصفة مؤنث، كـ: "امرأة كريمة" وظهور الألف المقصورة آخر الصفة، كـ: "حبلى، وولهى"، والألف الممدودة في مثل: "حمراء، زرقاء"[1].

---

[1] بلقاسم بلعرج؛ لغة القرآن، ص: 290.

3- **اللواحق الإعرابية:** قد يلحق الصفة صياغم دالة على الحالة الإعرابية:

تتجسد في علامات الإعراب وهي الضمة في مثل: "الطالبُ المجدُّ"، والفتحة كـ: "رأيت الطالب المجدَّ"، والكسرة في مثل: "مررت بطالب مجدٍّ"، كما تتحقق صياغم الإعراب بالحروف عندما تكون الصفة في حالة التثنية والجمع.

4- **الصيغم الدال على التوكيد:**

يتجسد بظهور النون آخر الصفة، كقول الشاعر:

يَا لَيْتَ شِعْرِي منكم ضيفا الشاهرنَّ السيوفا

5- **صيغم ضمير الشخص:**

يلحق آخر الصفة، كـ: "زيد ضاربه عمرا".

6- **صيغم التنوين الدال الإطلاق:** يلحق آخر الصفة كـ: "ما ذاهبٌ المجدانْ".

أ-2-3- صياغم الدواخل والصفة:

يتجسد هذا النوع من الصياغم في حالة جمع الصفة جمع تكسير؛ يقول ابن يعيش: «ثم أجروا الجمع المكسر مجرى الجمع السالم، إذا كان جميعا جمعين، وإن كان التكسير في الصفات قليل، فقالوا: "الزيدون ضراب عمرا" و"الزيدون عمرا ضوارب"، وقد كثر ذلك في فواعل، لاطراده في جمع فاعلة اطراد جمع السلامة»[1]، تتحقق هنا مقولة الصيغم الداخل من خلال إدخال الألف المشددة في الصفة "ضَرَّابٌ"، والواو والألف في جمع الصفة "ضوارب".

[1] ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 97.

أ-2-4- صياغم الوزن والصفة:

تتمثل في الأوزان المختلفة التي تشكل المشتقات الوصفية، ومنها ما يلي:

1- أوزان صفة الفاعل:

أهم أوزان صفة اسم الفاعل هي: فاعل كـــ "خارج"، ومُفَاعل، كـــ: "مُحَاذِرْ"، ومُفَعِّلْ، كـــ "مزيَّنْ"[1].

2- أوزان صفة المفعول:

مفعول، كـــ "مضروب، مكتوب، منصور، مأمور"، مُفْعَلْ، كـــ "مُكْرَمْ، مُحْسَنْ، مُقْتَلْ".

3- أوزان الصفة المشبهة: منها ما يلي:

فَعِلْ، كـــ "حَذِرْ، عَسِرْ، وجل"، فعلان، كـــ "ريّان، عطشان"، أَفْعَلْ، كـــ "أحمر، أحول، أزرق".

4- أوزان صفة المبالغة:

فعّال، كـــ "نوّام"، فَعِيل، كـــ "عليم"، فعول، كـــ "غفور"، مفعال، كـــ "مضحاك".

5- وزن صفة التفضيل:

تأتي على وزن واحد هو أفعل كما في أفضل، أقوى، وهناك ما شذّ عن هذا الوزن في مثل "شرٌّ"، "خيرٌ"[2].

أ-3- الصيغم الصفري والصفة:

تتجسد مقولة الصيغم الصفري في الصفة فيما يلي:

1- عدم ظهور الصيغم الدال على التأنيث في الصيغ الوصفية على الأوزان الآتية:

- الصفة على وزن **(فَعُول)**: "امرأة صَبُورٌ وعَجُوزٌ".

---

(1) صلاح شعبان؛ تصريف الأسماء، ص: 36.

(2) بلقاسم بلعرج؛ لغة القرآن –دراسة لسانية للمشتقات–، ص: 291.

- الصفة على وزن (مِفْعِيل): "امرأة معطير".
- الصفة على وزن (مِفْعَالْ): "امرأة مقوال ومهذار".
- الصفة التي لا تصلح إلا لجنس المذكر:" خصيٌّ"،" ملتح"[1].

2- عدم ظهور صياغم الجمع في:

- الصفة ذات الموصوف المجموع لغير العاقل، حيث تلزم الصفة الإفراد والتأنيث والجمع المؤنث، ولا يظهر صيغم جمع المذكر السالم في مثل: "سمعت أصواتا حسنة"، "اشتريت كتبا مفيدة"،" شاهدت صروحا عالية".
- الصفة المضافة في حالة الجمع المذكر السالم لا تظهر عليها النون في مثل: "حضر نائلو الجائزة"[2].

ب- الصفـــة في المركـــب الإسمي:

ترد الصفة عنصرا أساسيا في المركب فينتج عن ذلك ما يسمى بالمركب الصفوي، وفي هذا النوع من المركبات تكون الصفة عاملة عمل الفعل. كما ترد الصفة عنصرا ثانويا في المركب فتكون عنصرا تابعا، ويأخذ الوضع التركيبي للصفة التابعة أي يحل محلها، المشتقات الوصفية؛ اسم الفاعل، اسم المفعول، صفة التفضيل، الصفة المشبهة، صفة المبالغة، أو ما ينوب عنها[3] من عناصر لغوية ليست مشتقات وصفية، ومثال ذلك الشبيه بالمشتق والمصدر وغيره من العناصر التي تأخذ الوضع التركيبي للصفة التابعة، في هذا المبحث سنحاول دراسة بعض إشكال الصفة التابعة في ضوء مقولة المركب ***(Syntagme)*** في اللغويات الحديثة.

---

(1) نفسه؛ ص: 290.

(2) محمد إبراهيم عبادة؛ الجملة العربية –دراسة لغوية نحوية–، ص: 73.

(3) تحيلنا عملية تعويض الصفة بعناصر لغوية أخرى إلى ما يسمى بـــ ***(Sous- catégorisation)*** المصطلح الذي ترجمه عبد الحميد دباش بـــ النقصفة، وهو أن يترك صنف تركيبي مكانه لصنف آخر فيدخل في جدوله، بذلك ينتمي إلى نفس القسم، ومن ثم يأخذ وضعه التركيبي، (عبد الحميد دباش، الجملة العربية، ص 19).

ب-1- المركب الاسمي المتضمن صفة مشتقة:

مثل: "أقدم طالب مجدًّ"

يتكون المركب الاسمي من صيغمين معجميين هما: طالب الذي يُعدُّ من صنف الأسماء، ومجدّ هو من صنف الصفات، أما طبيعة هذا المركب فدخولية لأنه يمكن أن نستبدل المركب طالب مجد بطالب وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأبنية التي سنتطرق إليها ذات طبيعة دخولية.

ب-2- المركب من موصوف والصفة الشبيهة بالمشتق: في مثل المركب الاسمي الذي تتضمنه الجملة الآتية: "زيد رجل أسد".

بحيث يتشكل المركب رجل أسد من صيغمين معجميين، هما رجل الذي يعد من صنف الأسماء وأسد الذي يعد كذلك من صنف الأسماء.

والمتأمل في هذا المركب يرى أن الاسم "أسد" أخذ وضع الصفة فنحصل على "زيد رجل شجاع"، بحيث يُمْكن أن نعوض الاسم أسد بـــالصفة شجاع.

ب-3- المركب من موصوف و الصفة في شكل مصدر:

من العناصر اللغوية التي تأخذ مكان الصفة التابعة لموصوف (المصدر)، في مثل: "رأيت رجلا عدلا"، حيث يتكون البناء "رجلا عدلا" من صيغمين معجميين هما الاسم: رجلا، والصفة: عدلا، وهي في صورة مصدر ويمكن أن نستبدل عدل بـــ عادلا؛ فنحصل على "أقبل رجلا عادلا".

ب-4- المركب من موصوف وصفة (جملة):

تأخذ الجملة الوضع التركيبي للصفة التابعة للموصوف، ومثال ذلك: "مررت برجل قام أبوه"، بحيث يتكون المركب "رجل قام أبوه" من صنفين تركيبيين هما: الاسم: رجل، والجملة "قام أبوه"، التي يمكن تعويضها بصنف الصفات كما يلي: "مررت برجل قوَّامٍ".

ب-5- المركب من موصوف وصفة سببية:

ومثال ذلك: "هذا رجل ضارب أخوه زيد"

المتأمل في البنية المركبية لهذه الوحدة اللغوية يجدها لا تختلف من الناحية الشكلية عن المركب من موصوف وصفة عندما تكون جملة الذي تطرقنا إليه في العنصر الرابع (04).

فالمركب من موصوف وصفة سببية "رجل ضارب أخوه زيدا"، يتشكل من صنفين تركيبيين هما: صنف الأسماء: "زيد"، وصنف الجملة: "ضارب أخوه زيدا"، التي يمكن أن نعوضها بصنف الصفة فيما يلي: "هذا رجل مضروب".

ب-6- تكرار الصفة:

أحيانا يرد للموصوف الواحد صفات متعددة وهي جمعا متعلقة به في مثل:"الله غفور رحيم" ، رغم تعدد الصفة هنا إلا أنه يمكن أن نستبدل الصفات المتعددة بصفة واحدة بحيث يمكن أن نستبدل البناء "الله غفور رحيم" بـــ "الله قدير".

ما قمنا به خلال هذا الفصل هو النظر إلى الصفة مركبيا بمنظار النحوالعربي التقليدي من ناحية، واللغويات الحديثة من ناحية أخرى، وانطلاقا من المفاهيم اللسانية؛ والتي هي الإفراد والكلمة والصيغم والمركب، تجلّت الصفة حسب مفهوم الإفراد أو الكلمة الواحدة والصيغم في صورة المشتقات (اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة، اسم تفضيل، وصيغ المبالغة)، ولهذه المشتقات خصائص شكلية تظهر من خلال ما يتصل بها من صياغم (السوابق واللواحق والدواخل والأوزان وغيرها)، كما تجلت الصفة من خلال مفهوم المركب ***(Syntagme)*** كعنصر ثانوي في المركب، وهو ما يطلق عليه بالصفة التابعة لموصوف، وللصفة التابعة أشكال عدة؛ بحيث لا ترد في صورة مشتق تابع لموصوف فحسب، بل تأخذ أشكالا لغوية أخرى، فيرد الشبيه بالمشتق والمصدر والجملة وغيره كصفة تابعة لموصوف.

الفصل الثالث

الخصائص التركيبية للصفة

بعد أن تطرقنا إلى بعض الجوانب المركبية والشكلية لمقولة الصفة في اللغة العربية، سنعالج خلال هذا الفصل النواحي الوظيفية التركيبية للصفة وذلك من خلال مفهوم الوظيفة النحوية في النحو العربي التقليدي أولا والوظيفة التركيبية في نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة ثانيا.

أولا: في النحو العربي التقليدي

أ- الوظيفة النحوية في النحو العربي التقليدي

ربط نحاة العربية الوظيفة النحوية بنظرية العامل والإعراب، حيث عدوا الإعراب وسيلة للتوضيح والبيان ورفع اللبس والإحتمال عن الكلم. والإعراب عند أبي حيان يعني: «الإبانة عن الحاجة والتحسين والتغيير والإنتقال والزوال»[1]. أما ابن جني فيقول عن الإعراب أنه : «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وجيء به دالا على اختلاف المعاني»[2]؛بمعنى أن الكلمات تلحقها كلمات إعرابية تشير إلى وظائفها. ويقابل الإعراب البناء الذي هوعدم تغير أواخر الكلمات تبعا لتغير وظيفتها . ويفصل سيبويه في أنواع الإعراب ومجاريها في العربية فهي عنده:« تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجر، والكسر، والرفع، والضم، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ للفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب»[3].

يفسر هذا النص المجاري الثمانية الموزعة على المعرب والمبني، وهي النصب والرفع والجزم والجر والفتح والضم والوقف والكسر، والإعراب حسب سيبويه أثر «يتحقق بدخول مجموعة من العوامل على الكلمة القابلة للتأثرأي المعربة[4] والحركات في الإعراب ضرب من القرائن التي يتحقق بها الاختلاف أو انعدامه للتعبير عن المعاني (الوظيفية)، والعلامة الدالة على محل الرفع أو النصب أو الجر لاحقة عرضية تزول بزوال السبب واختلاف العوامل، أما الاحتمال والإشكال بعلامات لفظية تدل على فوارق دلالية، وهو بذلك يفتح الكلمات المغلقة على معانيها.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، نقلا عن المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، ص 254.

(2) ابن جني؛ الخصائص، ج$_1$، ص: 35.

(3) سيبويه؛ الكتاب، ج$_1$، ص: 41.

(4) ابن جني؛ الخصائص، ج$_1$، ص: 35.

وصنف نحاة العربية الوظائف النحوية كما يلي:

أ-1- وظائف الرفع:

تشكل المرفوعات ما يسمى عمدة الكلام (المسند إليه والمسند)، وقد صنف النحاة القدماء محلات الرفع على أساس العامل المعنوي واللفظي، وهذا نابع من فلسفتهم في العامل التي تقتضي تلازم المحلات الإعرابية وتواصلها لإنجاز المعاني أو الوظائف النحوية، أما أهم الوظائف الناتجة عن محلات الرفع فتتمثل في: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، والفعل، والتابع للمتبوع، والمجرور في موضع رفع[1].

أ-2- وظائف النصب:

يصنف النحاة المنصوبات ضمن ما يسمى بفضلة الكلام التي تأتي بعد العمدة وتكملها حيث لا يستقيم الكلام إلا بالعمدة، بينما يستقيم بلا فضلة، ووجود الفضلات مرتهن بوجود العمدات، أما أهم الوظائف النحوية الناتجة عن محلات النصب فتتمثل في: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والحال، والتمييز، والتابع المنصوب... [2]

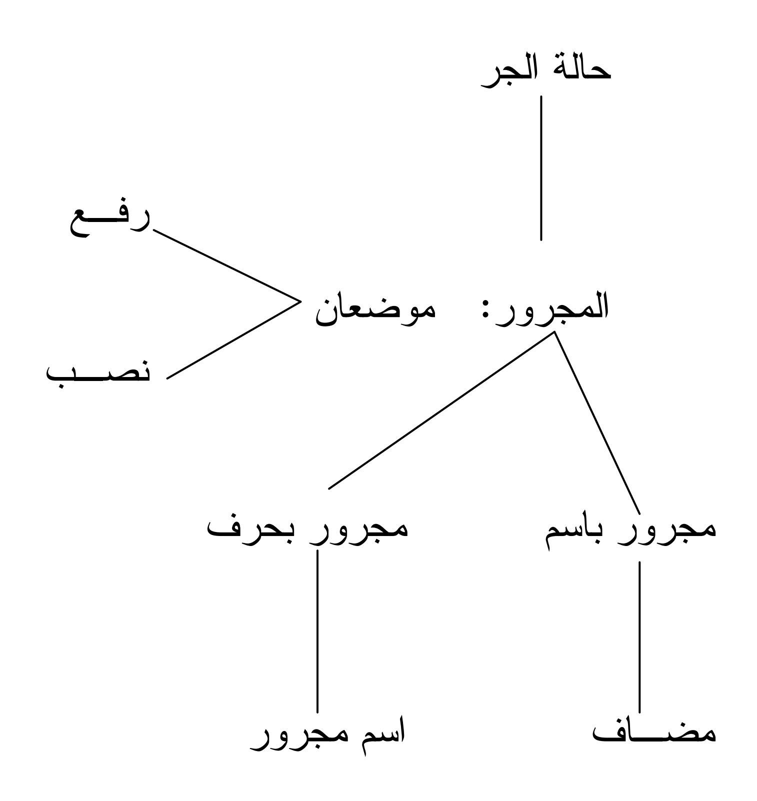
أ-3- وظائف الجر:

يقسِّم القدماء المجرورإلى نوعين، مجرور بحرف وهو الإضافة غير المباشرة، ومجرور بالاسم المضاف أو الإضافة المباشرة، وتعدُّ المجرورات في أصلها حسب النحاة تفرعا من تفرعات محلات النصب من جهة، وتفرعا من تفرعات محلات الرفع من جهة أخرى، وما الجر إلا صورة تغيير للمرفوع والمنصوب في المحلات التي يُعبّر عنها النحاة بعبارة (الجاري بموضع الرفع، والجاري بموضع النصب)، ويمكن إيضاح ذلك بالمخطط:

---

[1] المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 377.

[2] نفسه، ص: 244.



فالمجرور بنوعية لا يكوِّن محلا مستقلا عن الرفع والنصب، وهو لاحق بالفاعلية والمفعولية وتصريف طاري عرضي[1].

أ-4- وظائف توابع الإسم:

عَبّر سيبويه عن هذا المفهوم دون أن يستعمل مصطلح (التوابع) في باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك[2]، والتوابع في النحو العربي التقليدي: «الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل»[3].

والحالة الإعرابية للتوابع تكون حسب طبيعة متبوعاتها، فترفع إن كان المتبوع مرفوعا وتنصب إن كان منصوبا، وتجر إن كان مجرورا.

---

(1) نفسه، ص: 245.

(2) سيبويه؛ الكتاب، ج$_1$، ص: 488.

(3) الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 299.

أما الوظائف النحوية الناتجة عن التوابع فهي ما ذكره سيبويه والزمخشري آنفا وتتمثل في: التوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والنعت والبدل.

ب-الوظائف النحوية للصفة في النحو العربي التقليدي:

ب-1- الصفة المرفوعة:

ب-1-1- وظيفة المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل (المسند إليه):

من المواقع التي تشغلها الصفة وقوعها في إحدى الوظائف النحوية التالية:

- وظيفة المبتدأ مثل: "خيرٌ منك يفعل هذا".
- وظيفة الفاعل مثل: "جاء الحسنُ وجههُ".
- وظيفة نائب الفاعل مثل: "حُمِدَ المصونُ شرفه"[1].

فالمبتدأ في الجملة الأولى وظيفة نحوية شغلها إحدى المشتقات الوصفية وهي صفة التفضيل "خيرٌ"، أما وظيفة الفاعل في المثال الثاني فشغلتها الصفة المشبهة "الحسن"، وشغل وظيفة نائب الفاعل صفة المفعول "مصون".

ب-1-2- وظيفة الفعل والخبر (المسند):

تقترب الصفة من الفعل معنويا ولفظيا، وهو ما أفضى إلى القول بأنها تعمل كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول؛ ومن أمثلة الصفة العاملة عمل الفعل، صفة اسم الفاعل في: "هذا ضارب زيدا غدا" ومعناه وعمله حسب سيبويه "هذا يضرب زيدا غدا"، وهو حديث عن الفعل فُعِلَ في حين وقوعه غير منقطع[2]، كذلك تقترب الصفة من الفعل عندما تكون مضافة في مثل: "هذا ضاربُ الرجلِ"، ويسمى هذا التركيب بالإضافة اللفظية، التي تختلف عن الإضافة المعنوية أو الحقيقية، لأن الإضافة اللفظية قائمة على العمل في المضاف إليه الاسم المجرور الذي يُخفي مرفوعا أو منصوبا[3].

---

(1) تمام حسان؛ اللغة العربية معناه ومبناها، ص: 103.

(2) المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 541.

(3) عبد السلام العيساوي؛ التاريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، ص: 36.

ومن بين وظائف الرفع التي تشغلها الصفة كذلك وظيفة الخبر، ويتضح من خلال اشتراط النحاة لما وقع خبرا شرط الاشتقاق الذي هو من أهم الخصائص الشكلية للصفة، وقد صنف نحاة العربية ما يشغل وظيفة الخبر إلى مشتق وجامد، ومن الجامد ما يمكن تأويله بالمشتق ومنه ما لا يمكن تأويله، والخبر المفرد المشتق يكون بمعنى الفعل، وإذا شغله اسم محض غير مشتق من فعل مثل: "زيد أخوك وعمرو غلامك"، يكون عاريا من الوصفية، والكوفيون يقولون أنه في معنى ما هو صفة، لأننا إذا قلنا: "زيد أخوك، وجعفر غلامك"، لم نرد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني صفات. ويقسم الرضي الجامد إلى ما يحتمل التأويل بالمشتق مثل: هذا القاع عرفج كله، أي: غليظ، وما لا يؤول بالمشتق ومنه: زيد أخوك، إلا أنه يقول: أن الكسائي جعله مما يتحمل الضمير وكأنه إعتبر أن معنى: "زيد أخوك متصف بالأخوة"، "وهذا زيد متصف بالزيدية"[1].

ب-2- الصفة المنصوبة:

ب-2-1- وظيفة الحــال:

من بين الشروط التي وضعها النحاة لوظيفة الحال أن يقع موقعها مشتق، وإذا جاء ما شغلها جامدا أولوه بالمشتق. ولكن الرضي يعترض على ذلك معتبرا أن: «كل ما دلَّ على هيئة صح أن يقع حالا نحو:"هذا بسرا أطيب منه رطبا"، وهذا ردّ على النحاة الذين إشترطوا اشتقاق الحال؛ وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، وقالوا أنها في معنى الصفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا مبسرا أطيب منه رطبا، هذا مبسرا أطيب منه مرطبا،أي كائنا بسرا، وكائنا رطبا»[2]. أما شراح الألفية فيؤولون الجامد بالمشتق، كما جاء عند ابن مالك: «وكونه منتقلا مشتقا يغلب». شرح ابن الناظم هذا بقوله: «الأكثر في كلامهم أن تكون الحال مشتقة، لأنه لا بد أن تدل على حدث وصاحبه، وإلا لم

---

[1] محمد أحمد خضير؛ التركيب والدلالة والسياق، ص: 20.

[2] رضي الدين الاستراباذي؛ شرح الكافية، ج$_2$، ص: 69.

تعد لبيان هيئة ما هي له، والأكثر فيما يدل على حدث وصاحبه أن يكون مشتقا نحو: ضارب، وعالم، وكريم، وقد يكون جامدا في تأويل المشتق»[1].

ب-2-2- وظيفة التمييز:

من مواقع الصفة في وظائف النصب شغلها وظيفة التمييز وهو قليل؛ يقول الزمخشري: «وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفير، أو وزنا كصنوان، أو مساحة كموضع كف، أو عدد كعشرون، أو مقياسا كماؤه ومثلها، وقد تقع فيما ليس إياها نحو قولهم ويحه رجلا، ولله دره فارسا وحسبك ناصرا»[2].

فـ "فارسا" و"ناصرا" صفتان شغلتا موقع التمييز، ويضيف الأشموني «أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة كـ هذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقا، نحو لله دره فارسا»[3].

ب-3- الصفة المجرورة:

ب-3-1- وظيفة المجرور بالاضافة:

من مواقع الصفة ضمن وظائف الجر شغلها وظيفة المضاف إليه وهو قليل؛ يقول ابن عصفور: «وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته إلا أن ذلك من القلة، بحيث لا يقاس عليه، لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، فمن ذلك: صلاة الأولى ومسجد الجامع ودار الآخرة»[4].

ب-3-2- وظيفة المجرور بحرف:

كما أن الصفة قد تشغل موقع المجرور بالحرف في مثل: يسمو في نظري كل مُتْقِنٍ عمله، ومررت بالحَسَنِ وجهُه ويسمى هذا بالجر اللفظي.

---

[1] ابن الناظم؛ شرح ألفية ابن مالك، ج3، ص 313.

[2] الزمخشري؛ المفصل في العربية، ص: 66.

[3] الأشموني؛ شرح الأشموني، ج2، ص: 56.

[4] ابن عصفور؛ شرح جمل الزجاجي، ج1، ص: 255.

ب-4- الصفة التابعة:

وظيفتا النعت والتوكيد اللفظي:

جاء في شرح قطر الندى وبل الصدى ما يدل على وقوع الصفة موقع النعت والتوكيد اللفظي: «التابع المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه»[1].

ويقول أيضا: «إن قيد المشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة، ولا مؤولة به، ألا ترى أنك تقول في التوكيد: جاء القوم أجمعون، وجاء زيد زيد، والبيان والبدل: جاء زيد أبو عبد الله، وفي النسق: جاء زيد وعمر، فتجدها توابع جامدة [...] ولم يبق إلا التوكيد اللفظي، فإنه قد يجيء مشتقا كقولك: جاء زيد الفاضل الفاضل، الأول نعت، والثاني توكيد لفظي، فلهذا أخرجته بقولي: المباين للفظ متبوعه»[2].

---

[1] ابن هشام؛ شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 283.

[2] نفسه، ص: 284.

ثانيـــا: في اللغويـــات الحديثة

أ- الوظيفة التركيبية بمنظور مدرسة التحليل إلى المؤلفات المباشرة

أ-1- لمحة عن نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة(*l'Analyse en constituants Immédiats*):

نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة طريقة أساسية يعتمد عليها اللغويون الغربيون في تحليل الجانب التركيبي للغة، بحيث لا يُنظر إلى الجملة على أنها مكونة من مؤلفات مرصوفة بعضها بجانب بعض أفقيا، بل باعتبارها مؤلفة من طبقات متدرجة من الوحدات اللغوية، كل وحدة تنتمي إلى الطبقة التي تعلوها مباشرة، ويتم تحليل المؤلفات إلى عناصرها الأولية، حتى الصياغم النهائية للتركيب[1]. ومصطلح مؤلف (***constituant***) هو نفسه الصيغم ***(Morphème)*** أو الركن الكلامي عند (دوسوسير)، ونموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة يُستعمل إلى يومنا هذا، في الوصف والكشف عن البنى التركيبية للغات[2]، ويعتمد هذا النموذج في إظهار وتحليل البنى التركيبية بتمثيلها بيانيا وذلك بطرق عدة من بينها طريقة التقويس والعوارض والأحواض وعلبة هوكيت، ولكن أهم طريقة اعتمدت لتوضيح البنى التركيبية هي ما يسمى بالمشجر البياني، الذي اقترحه ن. تشومسكي. والمشجر يمثل الوجه الآخر لطريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة، ويُعبّر بأدوات بيانية شكلية غير خطية، وذات بعدين عن المعلومات التركيبية للجملة ذات البعد الواحد حيث تتابع عناصرها خطيا[3]. ولإيضاح طريقة المشجر نأخذ الجملة : "أكل التفاحةَ الولدُ".

لتمثيلها بيانيا، نبدأ برسم العقدة الرئيسية المتواجدة بالأعلى ممثلة لبناء الجملة وهو المستوى الأول، أما المستوى الثاني فتتفرع فيه هذه العقدة إلى فرعين اثنين يمثلان مؤلفي الجملة المباشرين، ونضع بالنهاية السفلى لكل فرع منها الرمز الذي يشير إلى صنفه التركيبي ، فيُرمز للأول بــ (مف) والثاني بــ (مس) دليلا على أن المؤلف المباشر الأول مركب فعلي "أكل التفاحة"، والمؤلف المباشر الثاني مركب اسمي "الولد". أما بالمستوى الثالث فيتفرع كل واحد من هذين المؤلفين المباشرين إلى فرعين هما مؤلفاه المباشران؛ الفعل "أكل" والمركب

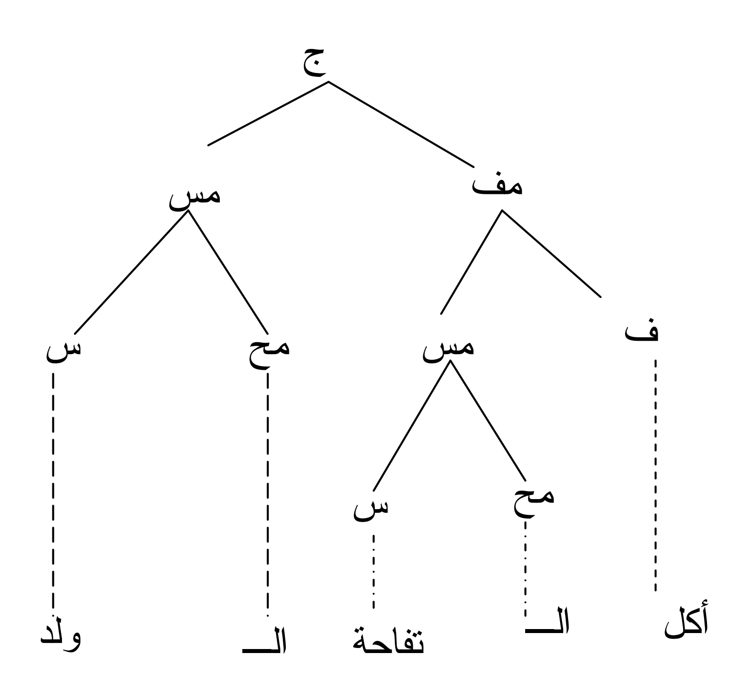
---

(1) علي زوين؛ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: 81.

(2) أحمد حساني؛ مباحث في اللسانيات، ص: 107.

(3) عبد الحميد دباش؛ الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، ص: 7-8-9.

الاسمي "التفاحة" بالنسبة للأول، والمُحَدِّدْ "الــ" والاسم "ولد" بالنسبة للثاني. وعلى المستوى الرابع والأخير بالنسبة لهذه الجملة يتفرع المركب الإسمي "التفاحة" من مؤلفين مباشرين هما المحدد "الــ"، والاسم "تفاحة"، ويمكن إيضاح ذلك بالمشجر الآتي:



أ-2- الوظيفة التركيبية ضمن نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة:

تطرقنا في القسم الأول لهذا الفصل إلى مفهوم الوظيفة النحوية عند نحاة العربية القدامى حيث كان منطلقهم في تصنيف الوظائف النحوية فلسفة العامل والإعراب والمعنى، كما مزجوا بين المعايير التركيبية والمنطقية والدلالية أثناء تحديدهم للوظائف النحوية، فالفاعل مثلا يدل على من يقوم بالفعل وهذا معيار دلالي، وهو كذلك ما يسند إليه الفعل، وهذا معيار تركيبي، أما مفهوم الوظيفة النحوية وأصنافها من خلال نظرية "التحليل إلى المؤلفات المباشرة" فتتحدد بكيفية تموضع الأصناف التركيبية أو الصياغم في المشجر البياني. يقول عبد الحميد دباش: «في الواقع ما دامت المواضع التي تمثلها الأصناف [في المشجر] تكفي وحدها للتعبير عن الوظائف التي تشغلها هذه الأصناف، فلا داعي لأن نشير إلى الوظائف، فهذا إطناب لا فائدة منه، يضاف إلى أن هذا الإجراء يخلط بين المفاهيم الوظيفية والأصناف معطيا لها وضع الصنف، ومن ثم لا يُعَبِّرُ عن الخاصية العلاقية للمفاهيم»[1].

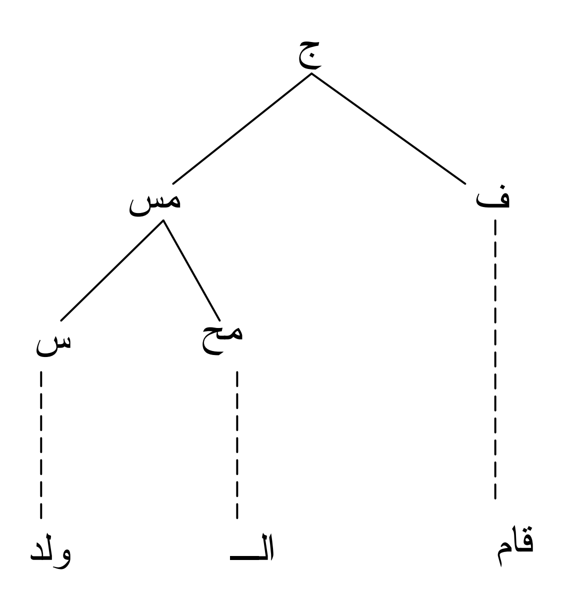
---

[1] عبد الحميد دباش؛ الجملة العربية، ص: 17.

والأصناف التركيبية تترابط فيما بينها وفق نسقين من العلاقات هما علاقة الانتماء إلى الصنف التركيبي الأكبر أي إلى البناء الأعلى، وعلاقة الضم إلى صنف تركيبي آخر من نفس المستوى، وهذان النسقان العلاقيان (الضم والانتماء) هما جوهر الوظيفة التركيبية في نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة الذي لا يخلط بين المعايير أثناء تحديده للوظيفة التركيبية، كما تفعل الأنحاء التقليدية[1] وبعض النماذج الحديثة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النسق العلاقي – ضم وانتماء- يتشكل بعدة وجوه كل وجه منها يمثل وظيفة من الوظائف التركيبية وهذا كما يلي:

أ-2-1- وظيفتا المسند *Prédicat* والمسند إليه *Sujet*:

يتعلق الأمر بعلاقة انضمام مؤلف مباشر إلى مؤلف آخر ينتج عن هذا الضم بناء خروجيا هو الجملة يُرمز له في المشجر البياني بـــ (ج)، حيث يشغل أحد المؤلفين وظيفة المسند وغالبا ما يكون من صنف الأفعال، أما المؤلف الآخر الذي يشكل أحد طرفي هذا البناء فيشغل وظيفة المسند إليه[2]، ويمكن توضيح وظيفتي المسند والمسند إليه بتمثيلها بنيويا في المشجر البياني:



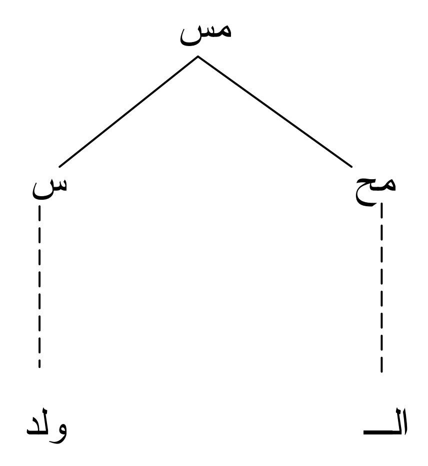
(1) عبد الحميد دباش؛ المرجع السابق، ص: 17.

(2) C, Touratier, comment définir les fonctions syntaxique, P: 134.

تتضح وظيفة المسند من خلال علاقة الضم بين الصنف التركيبي المتمثل في الفعل قام الذي يشغل هذه الوظيفة والمركب الاسمي الولد الذي يشغل وظيفة المسند إليه، وهذه العلاقة شكلت بناءا خروجيا، وسبب ذلك تلازمية العلاقة بين مؤلفي هذا البناء حيث لا يمكن أن نستغني عن أحدهما .

أ-2-2- وظيفة المُحَدِّدْ: *Le déterminant*

يشغل وظيفة المحدد الصياغم النحوية كأدوات التعريف وصفات الإشارة والملكية في اللغة الفرنسية وفي العربية، وتتحدد وظيفة المحدد من خلال انضمام إحد الصياغم النحوية إلى اسم ليشكلا مركبا اسميا نمطه خروجي[1]، ويمكن إيضاح وظيفة المحدد من خلال المشجر:



تتضح وظيفة المحدد بانضمام الصنف التركيبي المتمثل في الصيغم النحوي "الــ" إلى الصنف التركيبي المتمثل في الاسم "ولد"، مشكلين مركبا اسميا خروجيا لا يمكن استبدال أحد مؤلفيه المباشرين بالمركب كله.

أ-2-3- وظيفة المُتَطَرِّفْ *Extraposition*

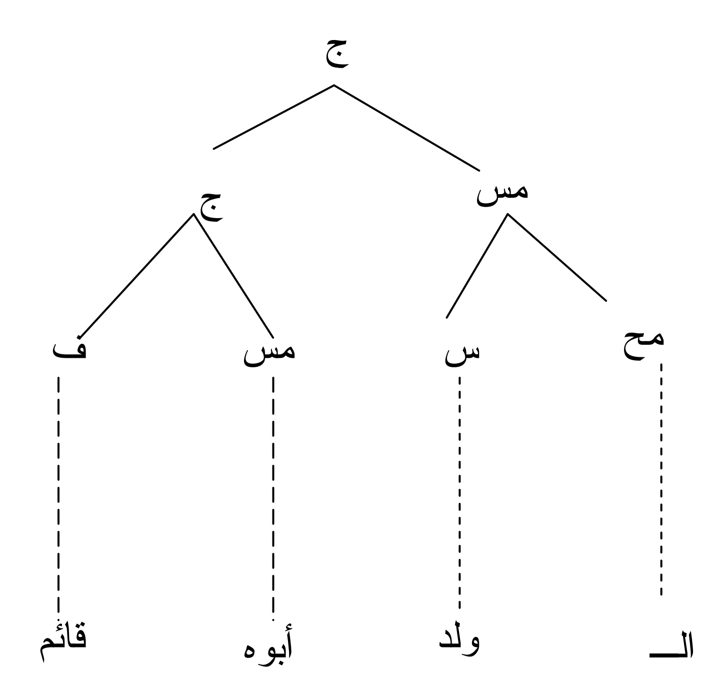
المُتَطَرِّفُ هو المؤلف المباشر الذي ينتمي إلى جملة وينضم إلى جُمَيْلَة، ووظيفة المتطرف تشترك مع وظيفة المسند إليه من ناحية انتمائهما إلى جملة، ولكن ما يميز وظيفة

[1] C, Touratier, comment définir les fonctions syntaxique, P: 48.

المتطرف عن وظيفة المسند إليه هو أن المتطرف يدخل في بناء دخولي بينما يدخل المسند إليه في بناء خروجي[1].

وتتضح وظيفة المتطرف من خلال المثال الآتي:

- "الولد أبوه قائم".



تتحدد وظيفة المتطرف في المشجر بانضمام المركب الاسمي (الولد)، -الصنف الذي يشغل هذه الوظيفة- إلى الجميلة "أبوه قائم" هذا من جهة وبانتمائه إلى جملة دخولية من جهة ثانية، بحيث يمكن الاستغناء عن العنصر الذي شغل وظيفة المتطرف فنستبدل الجملة السابقة بـــ: "أبوه قائم".

---

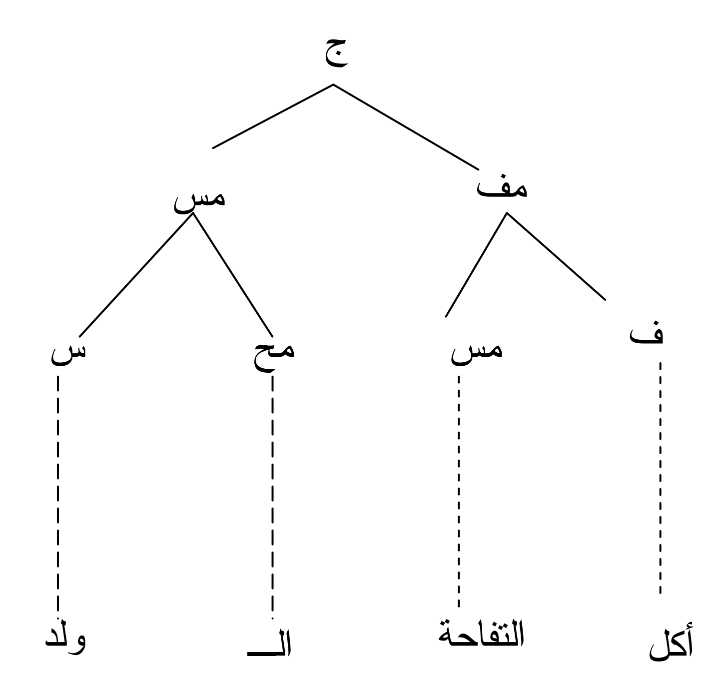
[1]Ibid, P: 39.

أ-2-4- **وظيفة المتمم الفعلي** ***Le complément de verbe***:

المتمم الفعلي هو المؤلِّف الذي يشكل مع الفعل مركبا فعليا ينضم إليه إلزاميا. أما طبيعة هذا البناء فهي خروجية[1].

وتتضح هذه الوظيفة بالمثال الآتي:

"أكل التفاحةَ الولدُ"



تظهر وظيفة المتمم الفعلي في المشجر من خلال انضمام المركب الاسمي "التفاحة" – الذي يشغل هذه الوظيفة- إلى الفعل "أكل" إلزاميا ليشكلا بناءا خروجيا هو المركب الفعلي الخروجي "أكل التفاحةَ" ، بحيث لا يمكن أن نستبدل أحد مؤلفي هذا البناء بالبناء كله.

---

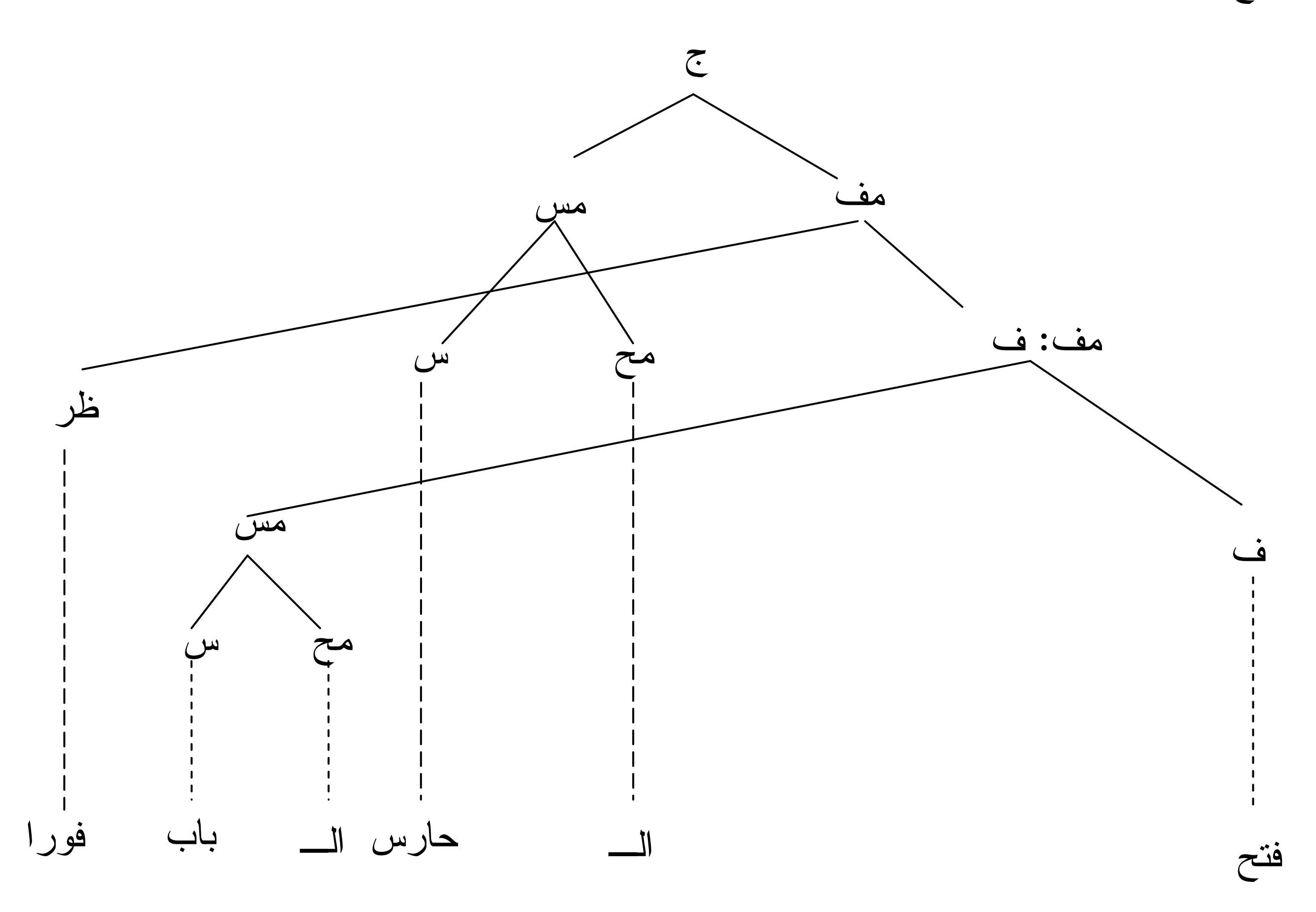
[1] Ibid, P: 40.

أ-2-5- وظيفة الظَّوْرَفْ *Circonstant*:

الظورف هو المؤلف الذي ينضم إلى مركب فعلي وينتمي إلى مركب فعلي، وطريقة الانضمام اختيارية، وبالتالي يكون البناء الناتج عن علاقة الضم هذه ذو طبيعة دخولية(1).

ويمكن إيضاح وظيفة الظورف بالمثال الآتي:

"فتح الحارس الباب فورا"



تتحدد وظيفة الظورف بانضمام الظرف "فورا" إلى المركب الفعلي "فتح الباب". أما العلاقة التي تربط بين عناصر هذا البناء فهي غير إلزامية بحيث يكمن حذف الظرف الذي يعدّ توسعة في هذا البناء ذي الطبيعة الدخولية.

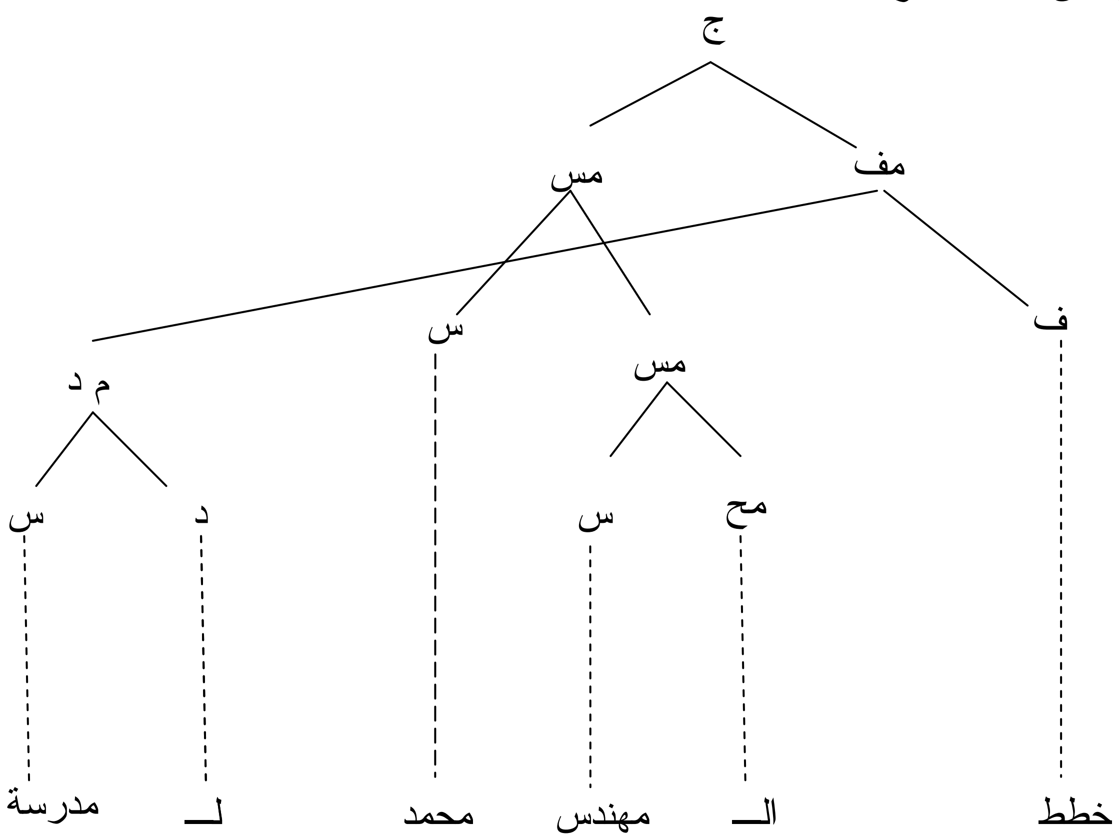
(1)Ibid, P: 40.

أ-2-6- وظيفة البدل ***l'apposition***

البدل توسعة لمركب اسمي وينتمي إلى مركب اسمي وبالتالي يشكلان بناء دخوليا[1].

وتتضح وظيفة البدل من خلال المثال الآتي:

خطط المهندس محمد لمدرسة



تظهر وظيفة البدل بانضمام الاسم "محمد" -الذي يشغل هذه الوظيفة- إلى المركب الاسمي "المهندس" وانتمائه إلى المركب الاسمي "المهندس محمد"، أما طبيعة هذا البناء فدخولية لأنه يمكن الاستغناء عن البدل الذي يُعدُّ توسعة في هذا البناء.

---

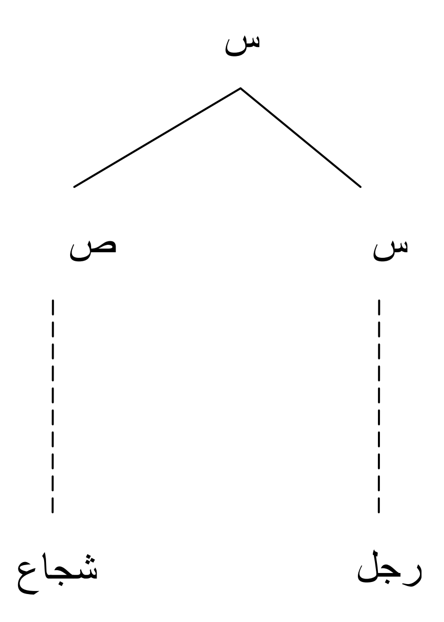
[1] Ibid, P: 45.

أ-2-7- وظيفة النعت *l'épithète*:

تتحدد وظيفة النعت من خلال الصنف التركيبي الذي يعد توسعة لاسم وينتمي إلى اسم وبالتالي يشكلان بناء دخوليا[1].

ويمكن التمثيل لوظيفة النعت بما يلي:

" رجل شجاع"



تتضح وظيفة النعت في المشجر بانضمام الصفة "شجاع" إلى الاسم وانتماءها إلـــى: " رجـــل شجاع".أما طبيعة هذا الضم فليست إلزامية بحيث يمكن الاستغناء عن الصفة "شجـــاع" الذي يعد توسعة وبالتالي يمكن أن نستبدل" رجل شجاع" بالإسم "رجل".

[1] Ibid, P: 45.

ب- الصفة والوظيفة التركيبية

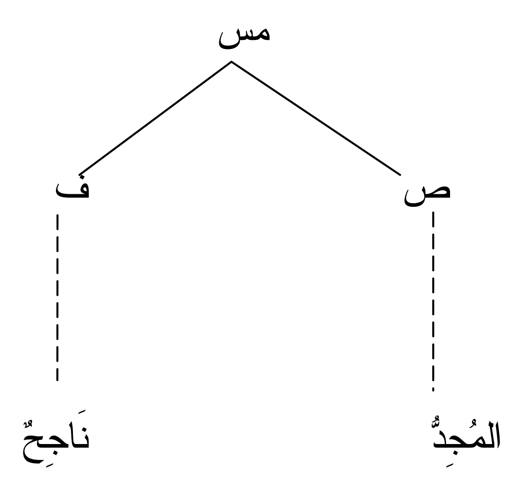
تطرقنا فيما سبق إلى الوظائف النحوية التي تشغلها الصفة في محلات الرفع والنصب والجر والتوابع، حيث كان ذلك نابعا من تصور نحاة العربية القدماء، والآن سنقابل تلك التصورات بمنظور الوظيفة التركيبية وأصنافها في نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

ب-1- الصفة ومحلات الرفع:

ب-1-1- وظيفة المسند إليه *Sujet*:

بسبب اعتماد النحاة على عدة معايير لتحديد الوظيفة النحوية كمعيار الرتبة والإعراب والدلالة نتج عدة وظائف لما هو وظيفة واحدة. فالوظائف النحوية المبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل إذا طبقنا عليها المعيار العلاقي للوظيفة التركيبية من خلال نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة أصبحت وظيفة واحدة هي وظيفة المسند إليه، أما تلك الوظائف فهي تعبر على المستوى الدلالي والإخباري.

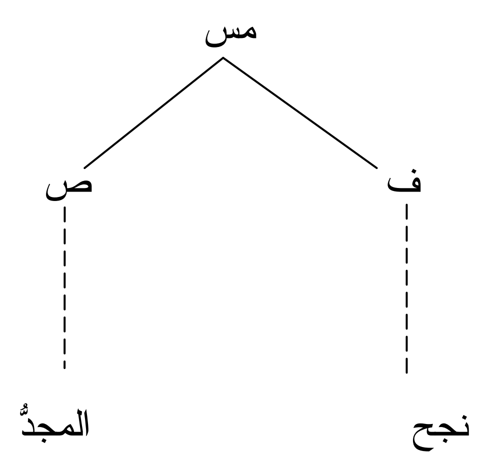
فالصفة "المُجِدُّ" التي أخذت الوضع التركيبي للإسم في المثال:"المُجِدُّ ناجح" وظيفتها مبتدأ بمنظور النحو العربي، أما وظيفتها من خلال التصور التركيبي فتتضح من العلاقة الموجودة بين الأصناف التركيبية. والمشجر البياني الآتي يُوَضِّحُ ذلك:



بحيث تتحدد الوظيفة التركيبية للصفة المتأسمة[1] "المجدُّ" في المشجر بانضمامها إلى الفعل نجح) وانتمائها إلى جملة خروجية، فلا يمكن أن نستبدل هذا البناء بأحد مؤلفيه المرتبطين بعلاقة تلازمية والمشكلين علاقة إسنادية، ومن هذه العلاقة يمكن القول أن الوظيفة التي تشغلها الصفة "المُجِدُّ" هي وظيفة المسند إليه ***Sujet***.

أما الصفة المتأسمة التي تشغل وظيفة الفاعل بمنظور نحاة العربية فيمكن التمثيل لها بـــ: نجح المجد.

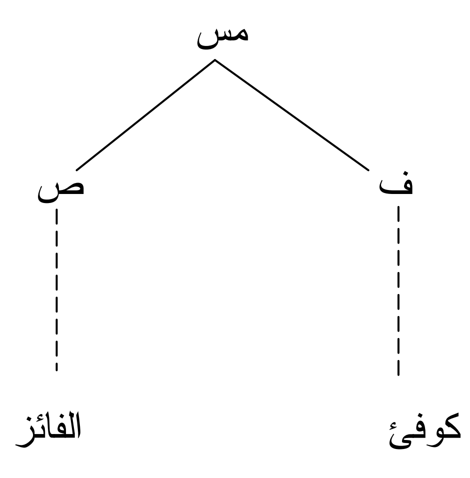
فمعيار الرتبة عند النحاة يؤدي إلى تغير في الوظيفة النحوية من مبتدأ إلى فاعل، وإذا عالجنا المثال السابق علاقيا سوف تكون الوظيفة التي تشغلها الصفة ناتجة من العلاقة التي تقيمها مع الأصناف التركيبية في البناء الذي تنتمي إليه، والمشجر الآتي يوضح ذلك:



تتحدد الوظيفة التركيبية للصفة (المجد) من خلال علاقتي الانضمام إلى الفعل من جهة، والانتماء إلى جملة خروجية من جهة أخرى، حيث يشكل مؤلفا هذا البناء نواتا إسنادية وذلك باشتغال صنف الفعل وظيفة المسند وصنف الصفة المتأسمة (المجدُّ) وظيفة المسند إليه.

[1] - الصفة المتأسمة سميت بالصفة المتأسمة لأنها أخذت الوضع التركيبي للإسم.

أما الوظيفة التركيبية للصفة عندما لتكون نائب فاعل في مثل: كوفئ الفائز:



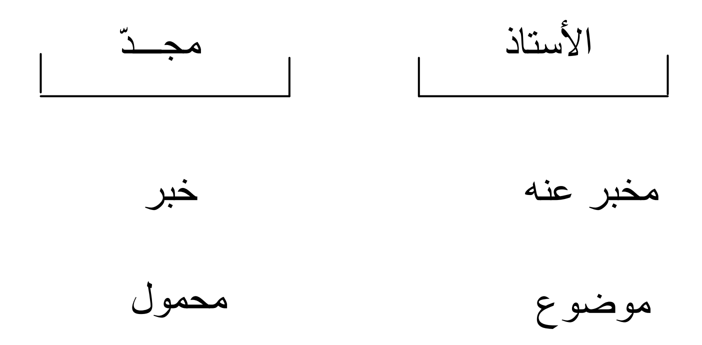
فتتجلى من خلال انضمام الصفة المتأسمة "الفائز" إلى الفعل وانتمائها إلى جملة خروجية، بحيث يشكلان نواتا إسنادية، وذلك باشتغال صنف الفعل وظيفة المسند واشتغال الصفة المتاسمة "الفائز" صنف وظيفة المسند اليه.

ب-1-2- وظيفة المسند ***Prédicat:***

يميز نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة بين طبيعة الملفوظ الإخبارية الدلالية من جهة والتركيبية من جهة أخرى، فمصطلح الخبر الذي يعدّ وظيفة نحوية بالمنظور النحوي التقليدي، لا يعد وظيفة تركيبية في نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة وإنما يعبر عن وظيفة إخبارية دلالية، أما ما يعبر عن الوظيفة التركيبية العلاقية فهو مثلا مصطلح المسند، وبذلك ينجم عن هذا التصور تحليل الملفوظ على المستوى الإخباري الدلالي وتحليله من جهة أخرى على المستوى التركيبي العلاقي، ومثال ذلك الملفوظ الآتي:

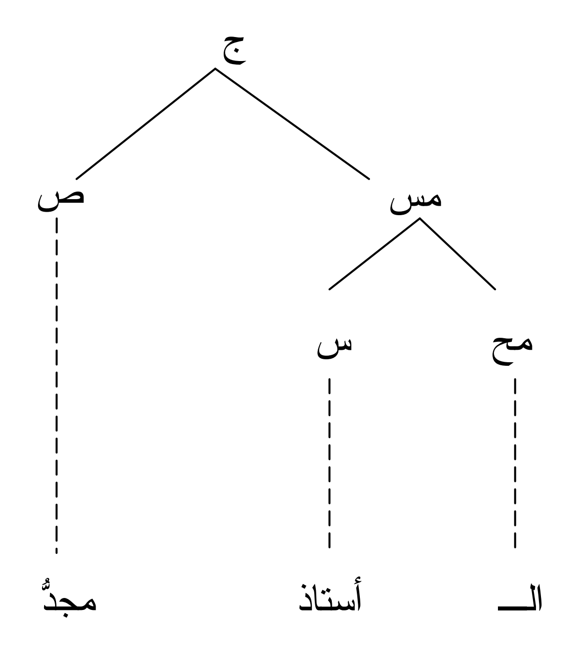
"الأستاذ مجدّ".

فيحلل هذا الملفوظ إخباريا كما يلي:



حيث يمثل المركب الاسمي "الأستاذ" المحدث عنه أو المخبر عنه وهو موضوع الرسالة، بينما تمثل الصفة مجدّ الحديث وهو الخبر أو محمول الرسالة[1].

والملفوظ السابق يحلّل تركيبيا بواسطة المشجر كما يلي:

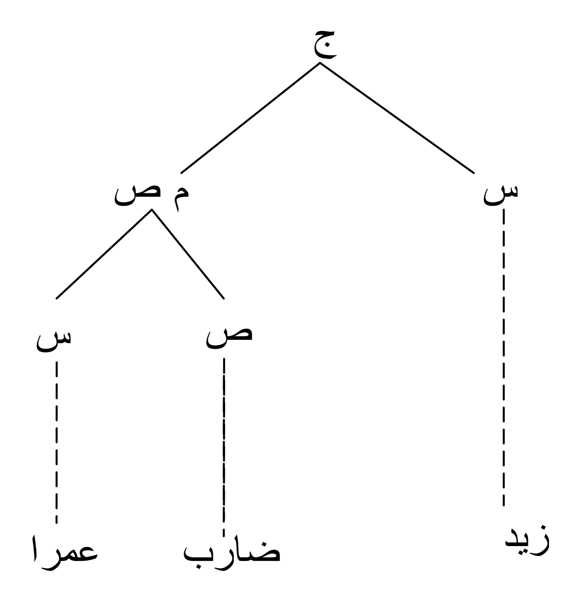


تتجلى وظيفة الصفة "مجد" من خلال انضمامها إلى المركب الاسمي "الأستاذ" وانتمائها إلى جملة خروجية، وبالتالي فهي تشغل وظيفة المسند.

أما الفعل إذا عالجناه من خلال النموذج التركيبي فهو مصطلح يدل على الصنف التركيبي وليس على الوظيفة التركيبية، وأحيانا تعمل الصفة عمل الفعل فتأخذ خصائصه الدلالية والتركيبية حيث تعمل وتشغل الوظيفة التي يشغلها[1].

(1) عبد الحميد دباش؛ الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم على الفعل، ص: 64.

ومثال الصفة العاملة عمل الفعل: "زيد ضارب عمرا".



من خلال المشجر نلحظ أن الصفة عملت عمل الفعل في تَعَدِّيها إلى متمم فعلي وهو الوظيفة التركيبية التي يشغلها الاسم "عمرا"، والصفة "ضارب" منضمة إلى الاسم "زيد" بطريقة إلزامية، ومن هذه العلاقة تكون وظيفة الصفة التركيبية في هذا الملفوظ هي المسند.

ب-2- الصفة ومحلات النصب:

من أهم الوظائف النحوية التي تشغلها الصفة في محلات النصب وظيفة الحال التي يحدها ابن هشام: «وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله، نحو: "خرج منها خائفا" و"آمن من في الأرض كلهم جميعا" و"فتبسم ضاحكا" و"أرسلناك للناس رسولا"»[2].

يستعمل ابن هشام عدة معايير لتحديد وظيفة الحال منها المعيار الصرفي في قوله وصف، والمعيار النحوي التركيبي في قوله: فضلة، والمعيار الدلالي في قوله: لبيان هيئة صاحبه.

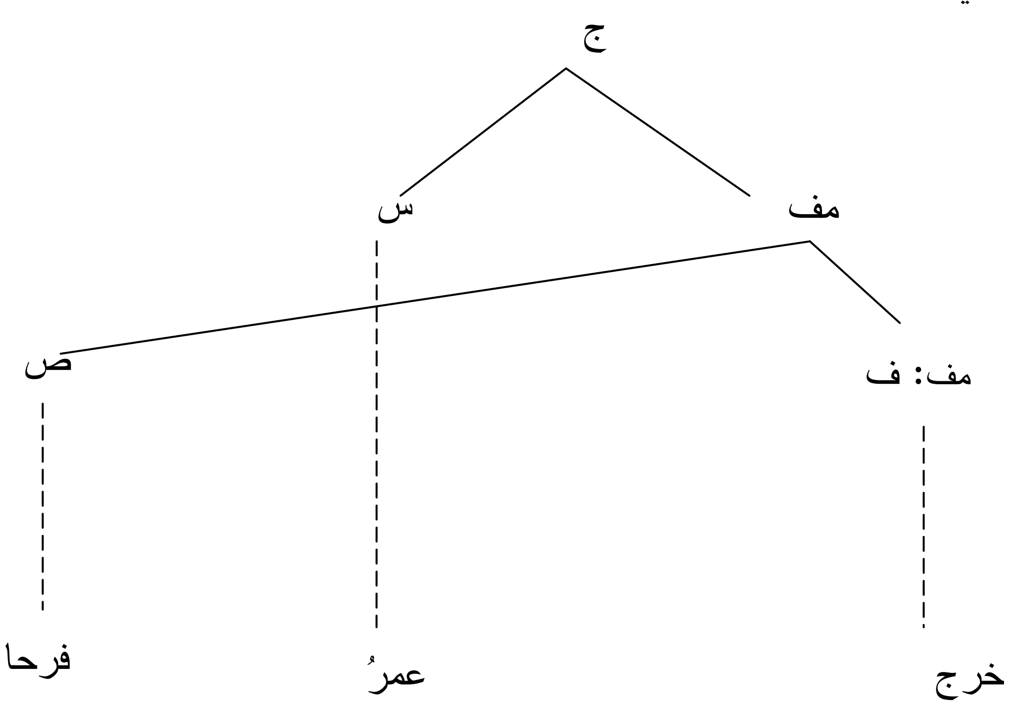
---

[1] نفسه، ص: 49.

[2] ابن هشام؛ شرح شذر الذهب، ص: 369.

أما إذا قاربنا هذه الوظيفة بالمنظور التركيبي، وهذا من خلال المثال الآتي "خرج عمر فرحا".

سيفضي التحليل بعد أن نمثل المثال السابق بيانيا إلى:

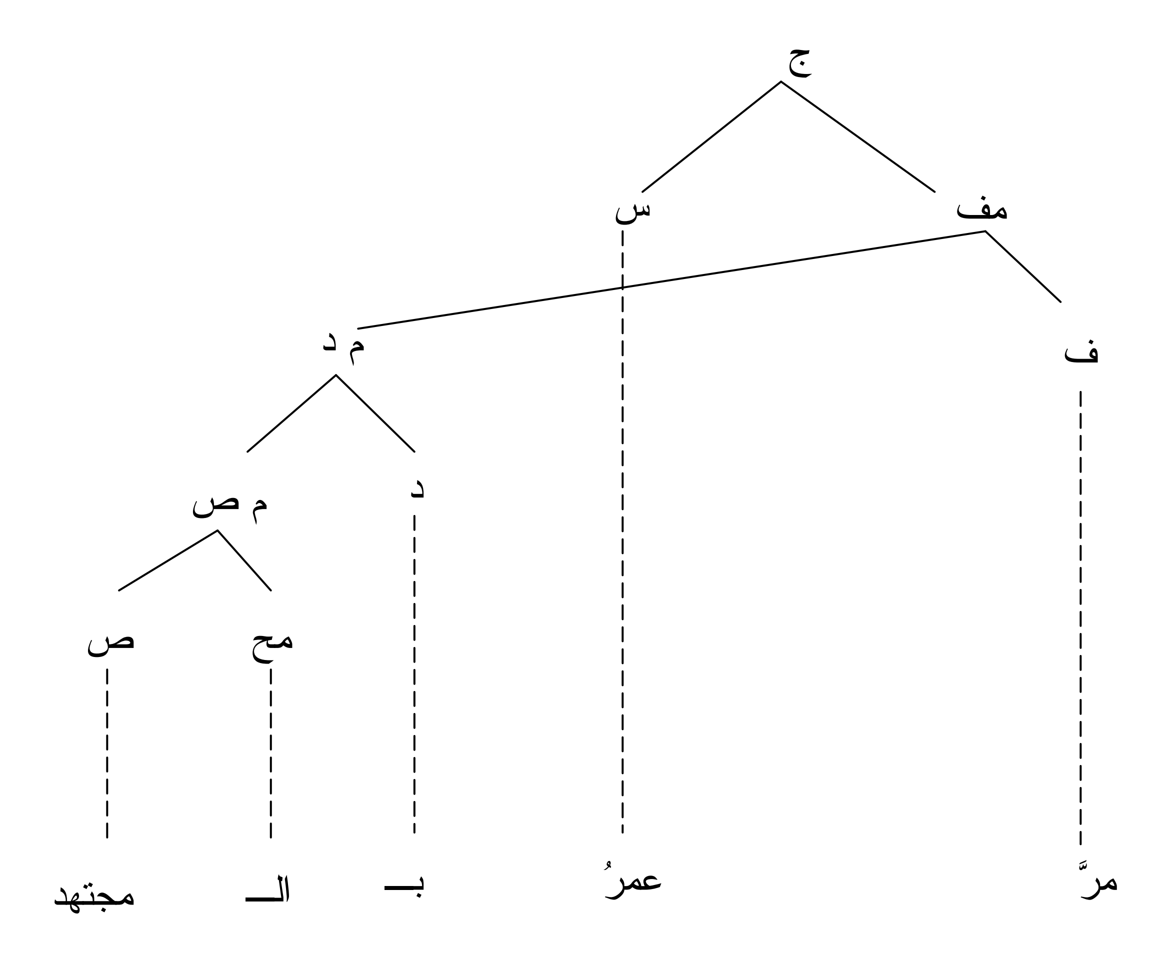


من خلال المشجر الذي يمثل البنية التركيبية للملفوظ، تتضح الوظيفة التركيبية للصفة "فرحا" الصيغة الصرفية التي أخذت الوضع التركيبي للظرف من خلال انتمائها إلى المركب الفعلي "خرج...فرحا" وانضمامها إلى المركب الفعلي"خرج"، وبالتالي يشغل الصنف التركيبي المتمثل في الصفة "فرحا" في هذا البناء وظيفة الظورف***(circonstant)***.

ب-3- الصفة ووظيفة الجر:

يقسم النحاة المجرورات إلى مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور لمجاورة مجرور، وقد جعل النحاة من الوحدات اللغوية التي تقع بعد حروف الجر معمولات لتلك العوامل الجارة، ومثال ذلك: "مرَّ عمرُ بالمجتهدِ" حيث عملت الباء الجارة في الصفة بجرها.

والصفة في المثال: "مر عمرُ بالمجتهد" ِ تتحدد وظيفتها التركيبية كما يلي:

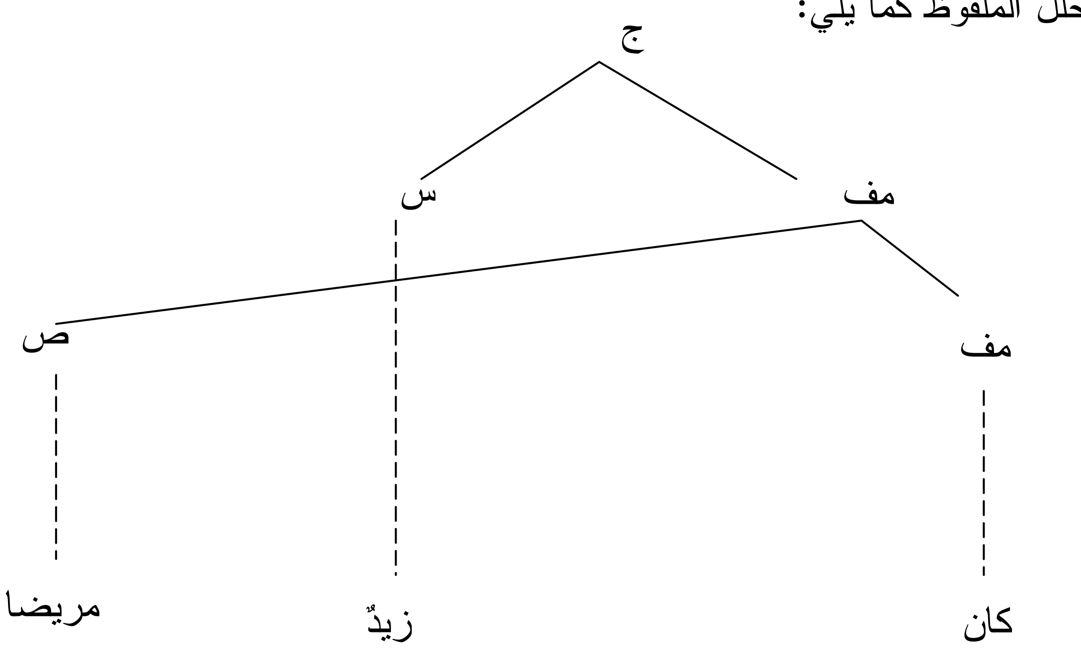


تعد الصفة في هذا الملفوظ نواتا للمركب الأداتي الذي ينضم إلى الفعل وينتمي إلى المركب الفعلي وبالتالي يشغل المركب الأداتي الذي نواته صفة وظيفة المتمم الفعلي (***le complément de verbe***).

ومن الأمثلة التي تشغل الصفة فيها وظيفة المتمم الفعلي؛

-"كان زيد مريضا".

حيث يحلل الملفوظ كما يلي:



المتأمل في المشجر يرى أن الصفة التي تعد خبرا لكان بمنظور النحو العربي شغل وظيفة المتمم الفعلي وذلك لأنها شكلت مع الفعل مركبا فعليا بانضمامهما بطريقة إلزامية.

ب-4- الصفة التابعة والوظيفة التركيبية:

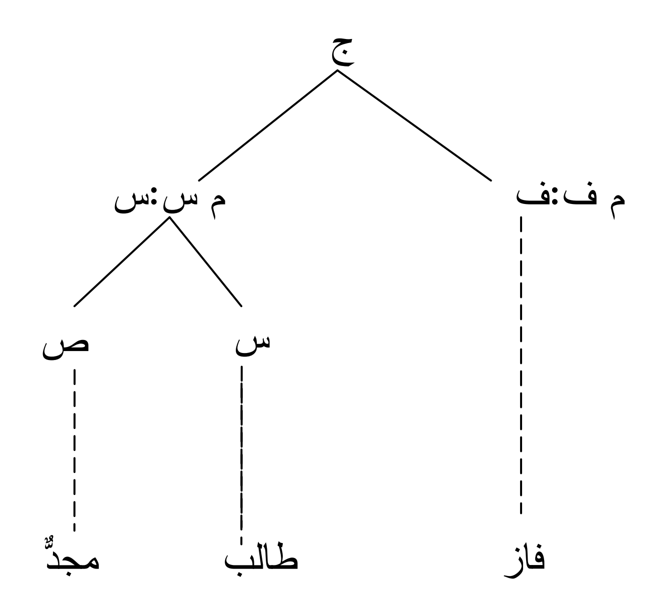
الغرض الذي تساق من أجله الصفة عندما تكون تابعة لموصوف هو التحديد الذي يُمثل علاقة تبعية بين عناصر لغوية ما، بحيث يكون أحدهما متعلقا بالآخر، ويكون تابعا له، وهذا ما يشار إليه عادة بالصيغة أ ← ب حيث يمثل (أ) العنصر المحدِّد ويمثل (ب) العنصر المحدَّد أو النواة التي يتعلق بها (أ) ويشير السهم إلى علاقة التبعية، أو التحديد. ويمكن وصف العلاقة المشار إليها بالسهم بأنها علاقة تحديد بواسطة العنصر (أ) للعنصر (ب) الذي يتجه السهم نحوه، ويمكن القول أن (أ) تابع لـ (ب). والتحديد بهذا المفهوم واسع يمس أقساما تركيبية متنوعة منها ما يحدِّد الاسم، ومنها ما يحدد الفعل وغيره، فمن محددات الاسم أداة التعريف "الـ" كما في "الكتاب" والصفة "غريب" في: "أقبل رجل غريبٌ".

وتعدّ الصفة من المحدِّدات المعجمية للإسم مقابلة في ذلك المحددات النحوية له، فالمحدد النحوي يحيّنُ الاسم ومن ثم ينضم إلزاميا إليه باعتباره ضميما له، ليشكل معه بناءا خروجيا، أما الصفة فهي وحدة أو صيغم معجمي ينضم اختياريا إلى الاسم وهوبذلك توسعة له

مشكلا معه بناءا دخوليا[1]، ومن هنا تكون الوظيفة التركيبية التي تشغلها الصفة هي النعت(*Epithète*)، وغرضنا في هذا المقام هو البحث عن هذه الوظيفة في مختلف الأشكال التي تتجلى من خلالها .

ب-4-1- النعت في صورة مشتق:

قد ترد الصفة مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل، ويمكن التمثيل لذلك بالملفوظ الآتي: "فاز طالب مجدٌّ"، بحيث يمكن تحديد الوظيفة التركيبية للصفة المشتق مجدٌّ من خلال موقعها في المشجر الآتي:



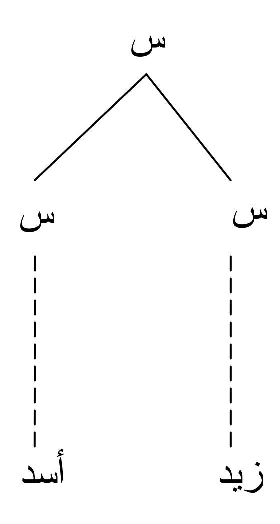
تتجلى الوظيفة التي تشغلها الصفة "مجدٌّ " بانضمامها إلى الاسم طالب وانتمائها إلى الاسم الدخولي"طالب مجد"، مشكلين بناءا دخوليا، بحيث يمكن استبدال البناء"طالب مجد"، أي يمكن الاستغناء عن الصفة المشتق لأن وضعها التركيبي في الملفوظ توسعة للاسم، والتوسعة اختيارية وبالتالي تشغل الصفة وظيفة النعت.

[1] عبد الحميد دباش؛ المحددات في العربية ،ص1-5.

ب-4-2- النعت في صورة أشكال لغوية متوصفة[1]:

ب-4-2-1- الشبيه بالمشتق:

يأخذ وضع الصفة الشبيه بالمشتق، فترد في صورة اسم منسوب، وذو، وأي المضاف إلى الاسم، وكل المضافة، والاسم الجامد، واسم الجنس وغيره، ومثال الشبيه بالمشتق الذي أخذ الوضع التركيبي للصفة التابعة اسم الجنس "أسد" في "زيد أسدٌ"، حيث تتحدد الوظيفة التركيبية للصنف التركيبي والمتمثل في الصيغم الاسمي من خلال وضعه التركيبي في المشجر البياني الآتي:

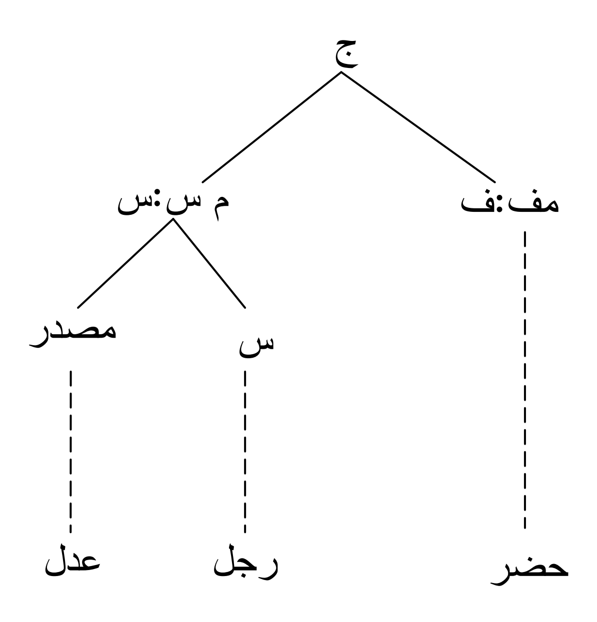


تتجلى الوظيفة التركيبية من خلال علاقة الضم بين اسم الجنس "أسد"، والاسم "زيد" الذين يشكلان بناءا دخوليا، بحيث يمكن الاستغناء عن اسم الجنس دون أن يتغير الوضع التركيبي للملفوظ، وبالتالي يشغل اسم الجنس "أسد" وظيفة النعت.

[1] يقصد بالأشكال اللغوية المتوصفة؛الوحدات اللغوية التي تأخذ الوضع التركيبي للصفة النعت.

ب-4-2-2- المصـــدر:

من الصور اللغوية التي تتجلى من خلالها الصفة التابعة لموصوف ورودها مصدرا في مثل: "حضر رجل عدل"، حيث تتضح الوظيفة التركيبية للمصدر "عدل" من خلال وضعها التركيبي في المشجر:

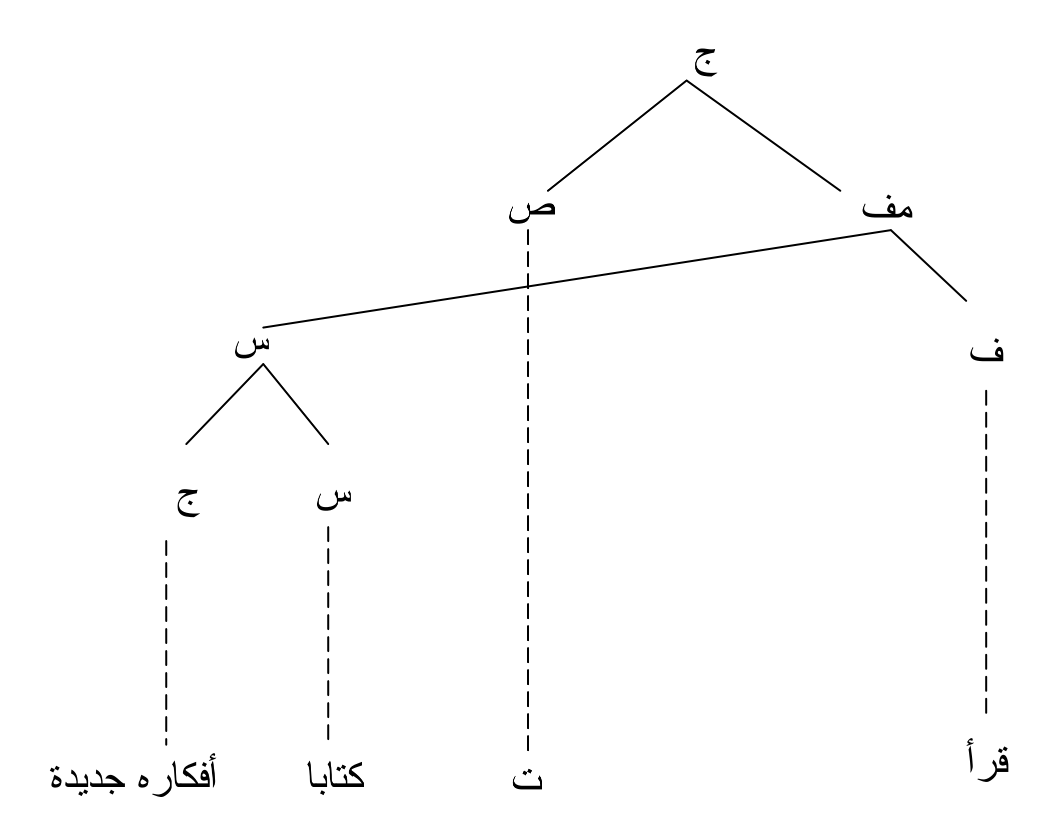


من خلال المشجر البياني نلحظ أن المصدر المتوصف "عدل" ينضم إلى الاسم "رجل" وينتمي إلى الاسم الدخولي "رجل عدل"، ومن هذه العلاقة تكون الوظيفة التركيبية التي يشغلها المصدرهي وظيفة النعت.

ب-4-2-3- الجملـــة:

من بين الصور اللغوية التي تأخذها الصفة؛ "الجملة" [1]، في مثل: "قرأت كتابا أفكاره جديدة"، حيث أخذ الوضع التركيبي للصفة التابعة المركب الجميلي: "أفكاره جديدة"، التي تظهر وظيفتها التركيبية في المشجر كما يلي:

(1) الأشموني؛ شرح الأشموني، ج$_2$، ص: 320.



انضم المركب الجميلي الذي أخذ الوضع التركيبي للصفة "أفكاره جديدة" إلى الاسم وانتمى إلى الاسم، وبالتالي يشغل وظيفة النعت.

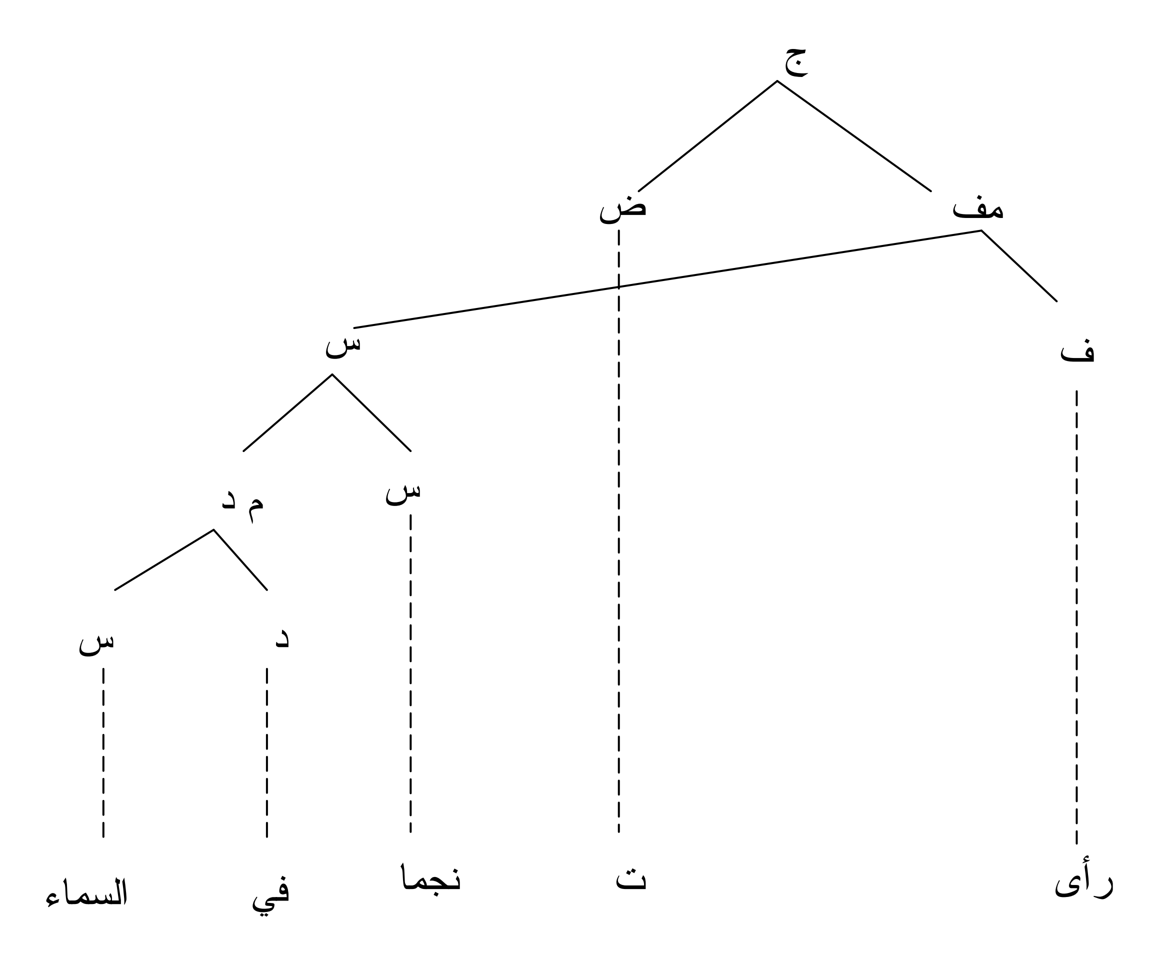
ب-4-2-4- المركب الأداتي:

أحيانا يأخذ الوضع التركيبي للصفة التابعة لموصوف المركب الأداتي والمركب الظرفي في مثل: "شاهدت نجما بين السحاب" و"رأيت نجما في السماء"[1].

بحيث تتبين الوظيفة التركيبية التي يشغلها المركب الأداتي المتوصف "في السماء"، من خلال وضعه التركيبي في المشجر:

---

[1] حماسة عبد اللطيف؛ بناء الجملة العربية، ص: 182.



يشغل الصنف التركيبي والمتمثل في المركب الأداتي في السماء وظيفة النعت وهذا ناتج من علاقة انضمامه إلى اسم وانتمائه إلى اسم.

ب-4-3- الصفة التابعة وظاهر التقطع والتعدد والقطع:

ب-4-3-1- ظاهرة التقطع[1]:

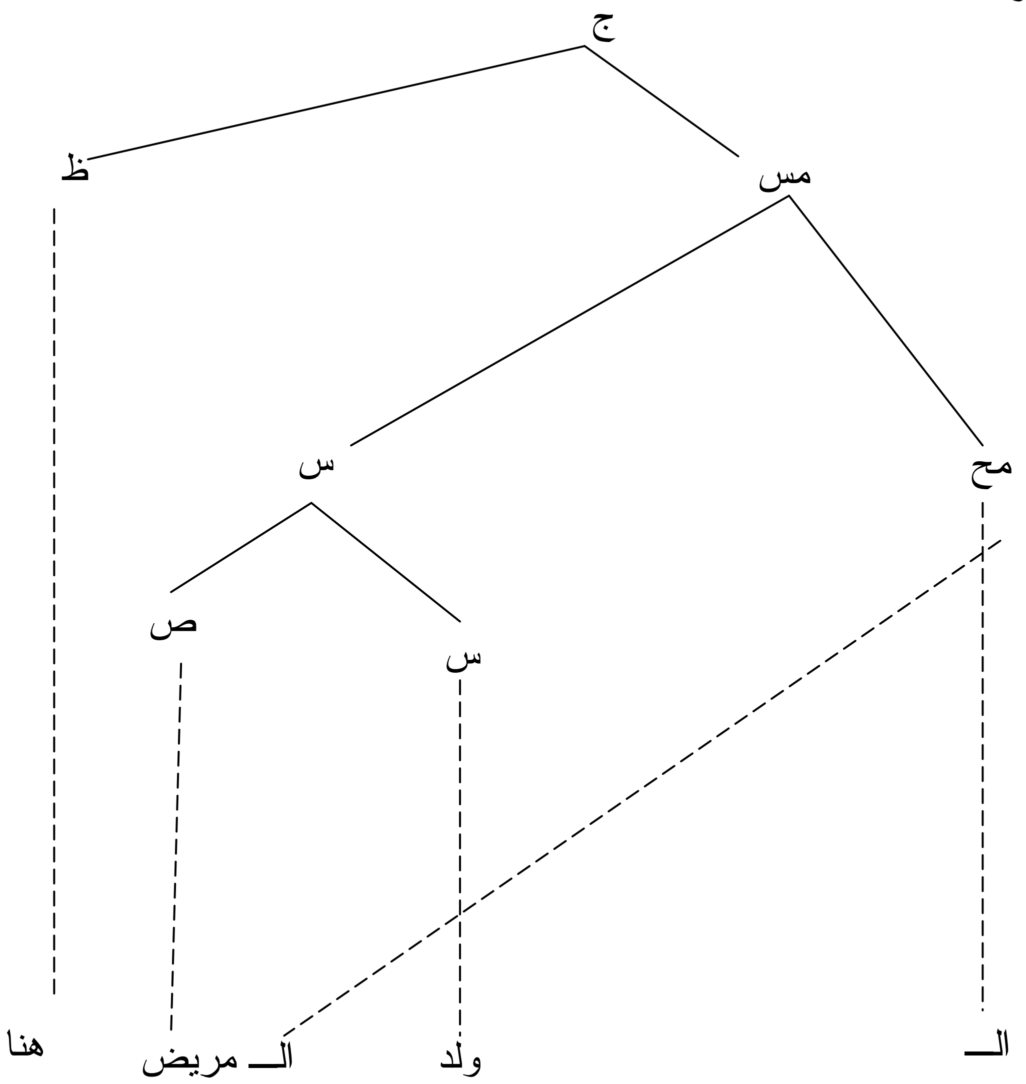
من سمات المركب الإسمي المتشكل من موصوف وصفة المطابقة في التعريف، في مثل "الرجل الكريم".

حيث ورد الصيغم النحوي "الــ" كمحدد للاسم الذي هو العنصر النواة في هذا المركب، وقد ورد المحدد سابقة للصفة كذلك ،وهذا الورود الثنائي للمحدد "الــ" ناجم عن تقطع صيغم

---

[1] يوجد في اللغة ما يسمى بالوحدات المتقطعة(***Unité discontinue***) وهي الوحدات التي لا يتوافر فيها التسلسل الخطي، إذ يقحم بداخل الوحدة وحدة أخرى أجنبية فتفرق بين عناصرها، فنحصل على وحدة متقطعة أوذات دال متقطع، (عبد الحميد دباش؛ الجملة العربية، ص: 18.).

المحدِّد"الـــ...الـــ"، والمثال:"الولد المريض هنا" يوضح ذلك الذي يمكن تمثيله بيانيا في المشجر:

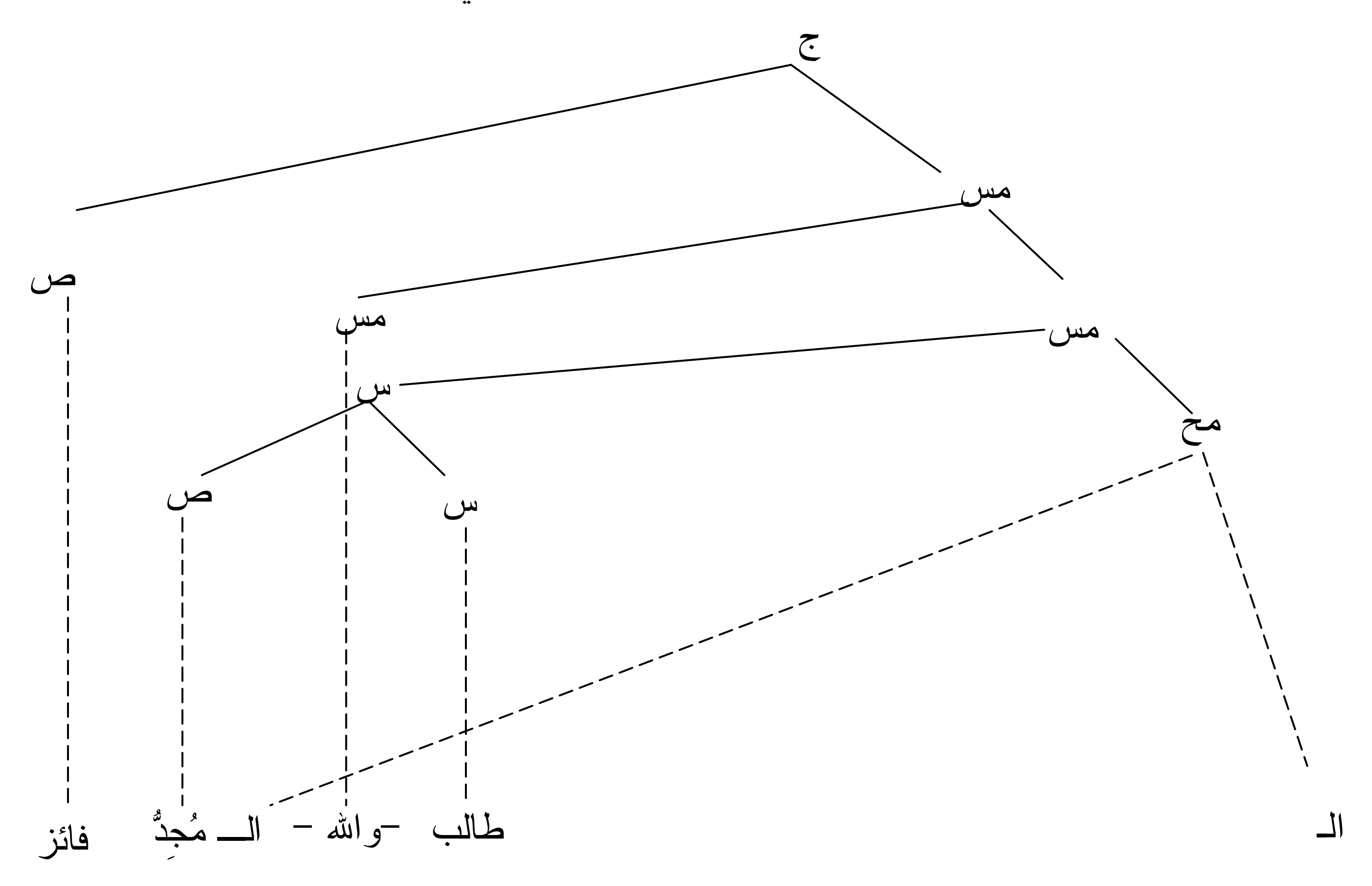


حيث ورد الصيغم النحوي (الـــ) محدِّدا للاسم "ولد" العنصر النواة في المركب "الولد المريض"، أما ورود المحدد مع الصفة "مريض" فما هو إلا علامة مطابقة وليس للتحديد، لأن الذي يُحدَّد في الأصل هو الاسم وليس الصفة ومن ثم فوجود المحدد مع الاسم يقتضي وجوده مع الصفة.

ومن الحالات التي يحدث فيها تَقَطُّعْ الوحدات عندما يُفْصَلُ بين عنصري المركب الاسمي بأجنبي، كالاعتراض، والقسم، وجواب القسم، والاستثناء وغيره، حيث يقحم عنصر أجنبي داخل المركب الاسمي فتفصل الصفة عن الاسم فيصبح هذا المركب وحدة متقطعة

ومثال ذلك: الطالب –والله– المجد فائز، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تؤثر تلك العناصر المقحمة على الوظيفة التركيبية التي تشغلها الصفة أم لا؟

و للإجابة عن ذلك نمثل الملفوظ السابق بالمشجر البياني:

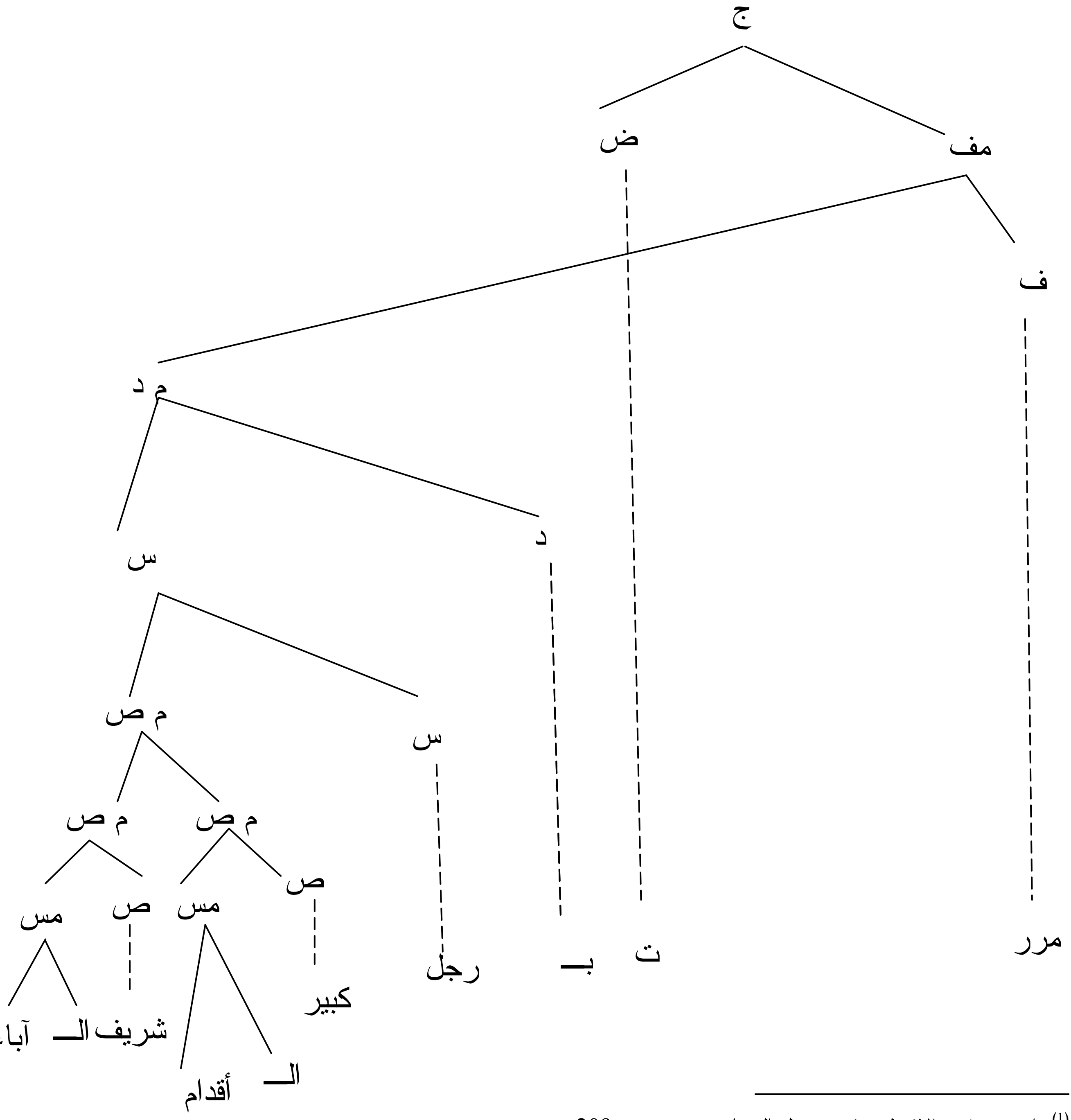


من خلال المشجر السابق نلحظ أن الوظيفة التركيبية التي تشغلها الصفة المجد هي وضيفة النعت و ذلك لانتمائها إلى مركب اسمي دخولي "طالب مجد " و انضمامها إلى اسم "طالب" أما القسم "–و الله–" الذي فصل بين الصفة و الموصوف فيمثل اعتراضا يمكن الاستغناء عنه دون تأثير في الوظائف التركيبية لعناصر الملفوظ بحيث يمكن أن نستبدل "الطالب –و الله– المجد فائز" بـــ "الطالب المجد فائز".

ب-4-3-2- تعدد الصفات :

أحيانا يرد للاسم الموصوف الواحد صفات متعددة في مثل: "مررت برجل كبير الأقدام شريف الآباء"(1).

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو هل يدل تعدد الصفة للموصوف الواحد على تعدد في الوظائف التركيبية أم هو تعدد على مستوى الصنف التركيبي وتوحد على مستوى الوظيفة التركيبية؟ وتمثيل الملفوظ السابق في المشجر البياني سيوضح ذلك:



(1) ابن عصفور الإشبيلي؛ شرح جمل الزجاجي، ج1، ص: 209.

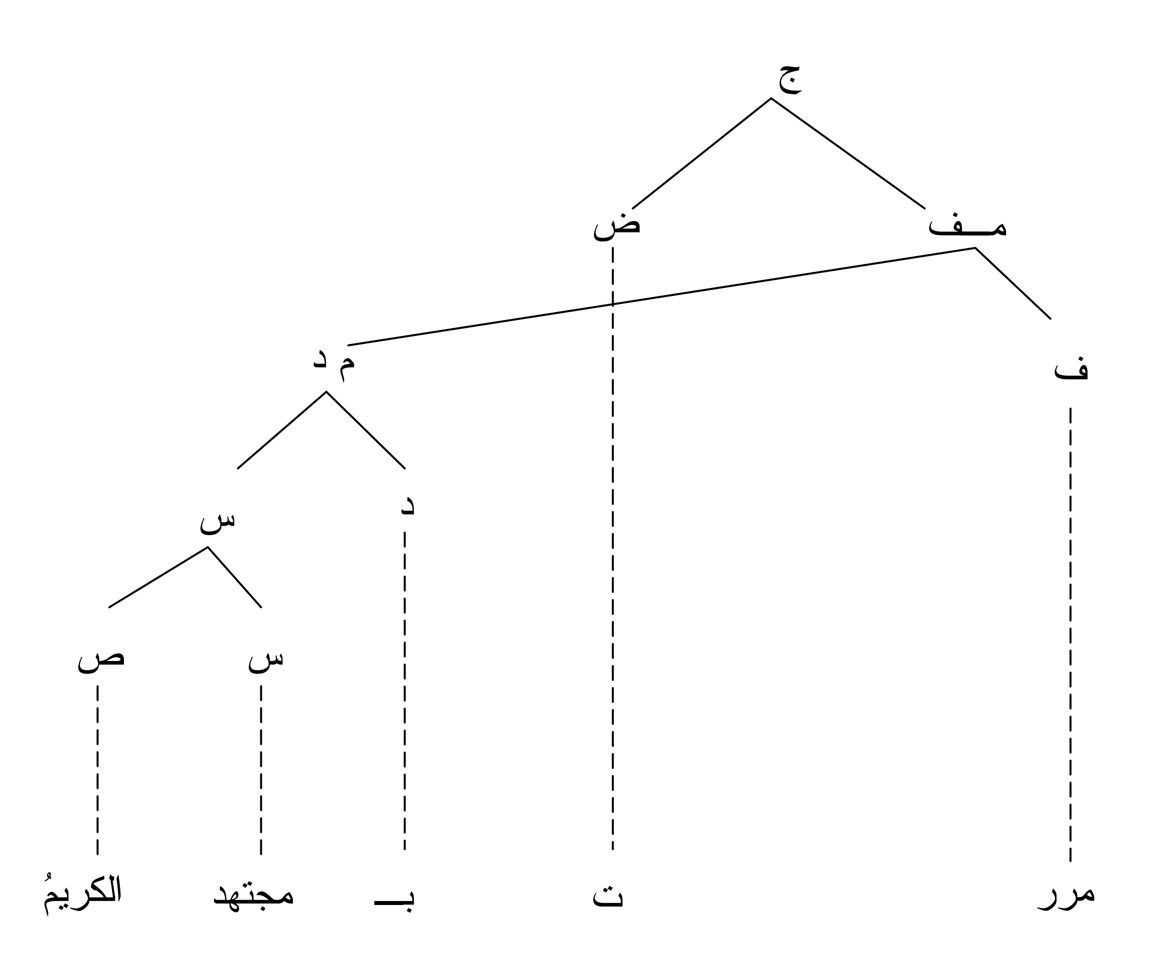
من خلال المشجر تتضح وظيفة المركبين الوصفيين المتعاطفين "كبير الأقدام، وشريف الآباء" بانضمامها معا إلى اسم واحد "رجل" وينتميان إلى اسم دخولي"رجل كبير الاقدام شريف اللآباء" وبالتالي يشغلان معا وظيفة واحدة هي وظيفة النعت.

ب-4-3-3- ظاهرة القطع:

يقصد بظاهرة القطع مخالفة الصفة الموصوف في العلامة الإعرابية[1]، في مثل: "مررت بمجتهدٍ الكريمُ".

والسؤال: هل يؤثر عدم تبعية الصفة للموصوف في الحركة الإعرابية على الوظيفة التركيبية التي تشغلها الصفة؟

ولإيضاح ذلك نمثل الملفوظ السابق ضمن المشجر البياني الآتي:



[1] سيبويه؛ ج1، ص: 57.

من خلال المشجر البياني يلاحظ أن عدم تبعية الصفة "كريمُ" للموصوف "مجتهد" في العلامة الإعرابية لم يؤثر في الوظيفة التركيبية التي تشغلها الصفة وهي النعت. وما يبرر ذلك هو إنتماء الصفة "كريم" إلى الاسم الدخولي "مجتهد كريم" وانضمامها إلى الاسم "مجتهد".

بعد أن عالجت الصفة بالمنظور النحوي والتركيبي انتهيت إلى ما يلي:

1- اعتمد نحاةُ العربية أثناء تحديدهم وتصنيفهم للوظائف النحوية معايير دلالية ومنطقية وإعرابية وموقعية، وكان معيار الإعراب أهم معيار صنفوا من خلاله الوظائف النحوية.

2- توزعت الصفة على الوظائف النحوية التي تصورها نحاة العربية، فشغلت وظائف نحوية في محل الرفع كالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل والخبر، ووظائف في محل النصب كالحال، ووظيفة المجرور بالحرف وبالإضافة، ووظيفة نحوية في ما يجرى مجرى التابع هي وظيفة النعت.

3- يعتمد نموذج التحليل إلى المؤلفات المباشرة معيارا واحدا في تحديد وتصنيف الوظائف التركيبية إنه معيار علائقي بحت، ويتجسد من خلال علاقتي الضم والانتماء. بين الأصناف التركيبية.

4- بتطبيق معايير الوظيفة التركيبية على الصفة في اللغة العربية تبين ما يلي:

أ- بالرغم من تنقصف الصفة التابعة إلى عدة أشكال لغوية كالشبيه بالمشتق والمصدر والجملة والجار والمجرور وغيره، إلا أن الوظيفة التركيبية لهذه العناصر ثابتة هي وظيفة النعت.

ب- يطرأ على المركب الاسمي المتضمن صفة بعض الظواهر الشكلية كظاهرة تقطع المركب الاسمي و فصل الصفة عن الاسم بعنصر لغوي أجنبي، وظاهرة تعدد الصفة باسم واحد، وظاهرة القطع، أي مخالفة الصفة الموصوف في الإعراب، بالرغم من تشكل المركب من موصوف وصفة بهذه الظواهر، إلا أن وظيفة النعت لا تتأثر وتبقى ثابتة.

الفصل الرابع

دلالة الأشكال الوصفية

تطرقت فيما سبق إلى الجوانب الاصطلاحية والمركبية والتركيبية للصفة في اللغة العربية، وفي هذا الفصل ساتناول دلالتها، و أقسم هذا الفصل إلى قسمين: فيكون القسم الأول حول دلالة المشتقات الوصفية والتناوب الدلالي بينها، أما القسم الثاني فسأبحث فيه دلالة الصفة التابعة للاسم، مبرزا من خلال ذلك دلالة الأشكال التي تأخذ الوضع التركيبي للصفة ودلالة الصفة التي يطرأ عليها بعض الظواهر الشكلية كالتعدد والحذف والقطع وغيره، كما نبحث التشابه والاختلاف الدلالي بين المركب الاسمي المتضمن للصفة ومركبات أخرى.

أولا: دلالة الصفة عندما تكون مشتقا

أ- الدلالات العامة للمشتقات الوصفية

أ-1- الصفة المشبهة:

من أهم دلالات الصفة المشبهة هي الدلالة على الثبوت، يقول الرضي: «والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للإستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليها، فليس مع "حسنٌ" في الوضع إلا: "ذو حسن" سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالجنس، لكن لما أطلق ذلك، لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بد من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها»[1].

فالرضي يرى أن الثبوت في الصفة يعني الاستمرار واللزوم، وهذا الاستمرار لا يكون في جميع الأزمنة؛ والاستمرارية عند الرضي تحددها القرينة المكتسبة من السياق؛ والثبوت قد يكون وضعيا في اللفظ، و منه ما يكون مكتسباً من السياق. ولعل رأيه أقرب إلى واقع الأداء اللغوي مما ذكر ابن يعيش الذي يعتقد أن الثبوت أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار، أي أنه يعني الملازمة والاستمرارية التي تبدأ بالماضي وتتصل بالحاضر، وقد تمتد إلى الاستقبال، فالحسن مثلا مأخوذ من فعل ماض، وأمر مستقر، وموجود في زمن الإخبار، فهو بذلك ماض متصل بالحاضر الدائم. ورأي 'ابن يعيش هذا ينقضه قول الرضي: "زيد حسنٌ فقبُحَ"، الذي يدل على الماضي المنقطع. وزيادة على الماضي المتصل بالحاضر يكون في اسم الفاعل نحو: "زيد منطلقٌ"، فالانطلاق حصل في الماضي، واستمر إلى الحاضر، وهذا ما رآه عبد القاهر الجرجاني، مما يعني أن الثبوت عند ابن يعيش قد يكون في اسم الفاعل وليس خاصا بالصفة المشبهة، ولا مميز لها[2]. أما الصبان فقد خالف ابن يعيش والرضي في دلالة الثبوت إذ ذهب إلى أن المراد بالدوام والثبوت للأزمنة الثلاثة، أي الاتصاف بالثبوت اتصافا مطلقا في الماضي

---

[1] رضي الدين الاستراباذي؛ شرح الكافية، ج$_3$، ص: 500.

[2] سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 120.

والحال والاستقبال. ولعل هذه الدلالة للصفة المشبهة هي الدلالة العامة الغالبة، ولكن هذه الدلالة المطلقة لا تنطبق على جميع أبنية الصفة المشبهة ، فطويل، وقصير، واسود، وأعور، وأعمى، قد تفيد الثبوت المطلق في جميع الأزمنة، وليست كذلك في "زيد حسنٌ فقبح"، أو قولنا: "زيد مشرق الوجه" الآن، لأن الثبوت في هاتين الصفتين يدل على الماضي في الجملة الأولى، وعلى الحاضر في الثانية، وليس ملازما للأزمنة جميعها، كما ذهب إلى ذلك الصبان[1]. بالإضافة إلى دلالة الصفة المشبهة على الثبوت والحدوث والزمن يضاف إليها معان أخرى تؤديها أبنية الصفة المشبهة كالدلالة على الألوان، والعيوب والحلى، والسجايا، والخلو والامتلاء[2].

أ-2- اســـم الفاعــل:

من أهم دلالات اسم الفاعل، الدلالة على الحدوث، ولكن هذا لم يحسم من طرف جميع النحاة، لأن اسم الفاعل قد يأتي دالا على الحدوث، وقد يفيد الثبوت، فالحدوث أمر نسبي لا يأتي من البناء وحده دون السياق، ولهذا نجد جمهور العلماء يذهب إلى دلالة اسم الفاعل المطلقة على الحدوث، ويرى بعضهم فيه دلالة طارئة على الثبوت، ويرى آخرون أن دلالته على الثبوت تتحصل باستعماله وحده غير متصل، أما إذا تركب في جملة، فالتركيب والسياق هو الذي يحدد نوع الدلالة[3].

على الرغم مما ذهب إليه النحاة من دلالة اسم الفاعل على الحدوث، يمكن القول أن هذه الدلالة هي الغالبة المشهورة، وقد يأتي اسم الفاعل متضمنا مفهوم الثبوت، مثل قولنا في صفات الله: "الخالق"، و"البارئ"، و"الغافر"، وما يدل على عدم اقتصار اسم الفاعل على الحدوث، قول رضي الدين الاسترباذي: «إن صيغة اسم الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيه أغلب» والغلبة تعني وجود دلالة أخرى أقل من الحدوث، وقد يكون الثبوت جزءا منها، ويذهب الأزهري إلى أن ما جاء مشتركا من الصيغ بين اسم الفاعل والصفة

---

(1) نفسه، ص 122.

(2) نفسه، ص: 124.

(3) نفسه، ص: 111.

المشبهة يتحدد بالدلالة، فإن دل على الحدوث فهو اسم فاعل، وإن قصد بها الثبوت فهو صفة مشبهة[1].

ولاسم الفاعل دلالات أخرى، غير دلالته على الحدوث وهي دلالة نابعة من وظيفة اسم الفاعل في أداء معان مختلفة، كالدلالة على الزمن أو النسب أو الصيرورة.

فاسم الفاعل يدل على الزمن كالأفعال تماما بحيث يدل على الحال أو الاستقبال إذا كان نكرة منونا أو بإثبات النون، عند جميع النحاة إلا عند السكاكي وابن هشام وابن مضاء. ويدل أيضا على الماضي إذا كان مضافا إلى الذي يليه عند جميع النحاة إلا أن الإضافة ليست شرطا في دلالته على الماضي، إذ قد يدل وهو مضاف على الحال أو الاستقبال على نية التنوين أو إثبات النون.، ويدل اسم الفاعل المقترن بالألف واللام على الأزمنة الثلاثة ويختص بواحد منها بقرينة لفظية أو معنوية. إلا أن أبا علي الفارسي والرماني ذهبا إلى أنه إذا كان معناه المضي عمل في الذي يليه النصب، وإذا دل على الحال أو الاستقبال لم يعمل أي: على عكسه إذا كان نكرة منونا ولكن جمهور النحاة ذهبوا إلى أنه يعمل في الأزمنة الثلاثة[2].

أما دلالة اسم الفاعل على النسب، فمسألة فسر بها النحاة كثيرا من الألفاظ التي جاءت مجردة من الحدث، أو جاءت على خلاف القياس من صيغ اسم الفاعل، ومن ذلك صفات المؤنث التي جاءت على زنة اسم الفاعل مجردة من علامة التأنيث نحو: "طامث"، و"حائض"، أي ذات حيض، وذات طمث، وكذلك ما جاء من أسماء الفاعلين غير مشتق من فعل: "تام"، و"لابن"، و"رامح"، و"دارع"، و"ناشب"، و"فارس"، أي "صاحب تمر، ولبن، ودرع، ورمح، ونشاب، وفرس"، ويبدو أن الدلالة على النسب تكاد تطرد في كل ما جاء من أسماء الفاعلين مجردا من الدلالة على الحدث في غير أسماء الذوات، ولهذا أخرجه الرضي من أسماء الفاعلين لعدم دلالته على الحدوث، وعدَّ من الصفات المشبهة ما جاء في "امرأة حائض" أي ذات حيض.

---

(1) نفسه، ص: 111.

(2) عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند نحاة العرب، ص: 192.

ومن دلالات اسم الفاعل أيضا المبالغة كقولهم: "موت مائت"، و"شغل شاغل"، و"شعر شاعر"، و"ليل لائل"، و"شيب شائب". وقد استقصى ابن سيدة كثيرا من هذه الألفاظ التي تفيد المبالغة[1].

ومن دلالات اسم الفاعل الصيرورة في مثل "بلد عاشب" أي صار ذا عشب[2]، وقد يدل دلالة منقولة على اسم ذات مثل: "خالد"، و"محسن" و"فاضل" وغيرها، وفي هذه الحالة تكون الصفة مجردة من الدلالة على الحدث، ولا تفيد أي دلالة على الزمن بأنواعه، ولا تختص بأي حكم من أحكام المشتقات من حيث العمل النحوي. ولاسم الفاعل دلالات أخرى كالدلالة على معنى المصدر أو الصفة المشبهة أو المبالغة وهي دلالات تدل على التبادل الدلالي مع المشتقات الأخرى[3].

أ-3- اســـم المفعــول:

يدل اسم المفعول على المحقق به ويتضمن معنى الموصوف والصفة في بنية واحدة، ويدل على المفعولية[4]، ويجمع النحاة على أن دلالة اسم المفعول على الحدث والحدوث وعلى من وقع عليه الفعل نحو: "مقبول"، و"مضروب"، و"مقروء"، ولعل الدلالة على الحدث ومفعوله دلالة طارئة غير دائمة، هي الدلالة الغالبة لاسم المفعول، غير أنه يوجد دلالات أخرى، قد يسهم السياق في إفادتها ومن ذلك الدلالة على الزمن[5]، حيث أجمع النحاة فيها على أن اسم المفعول يشترط فيه ما يشترط في اسم الفاعل في جميع الوجوه والأحكام، من حيث شبهه بالفعل المضارع المبني للمفعول، واستعماله في تراكيب لغوية بدلا منه فيجري مجراه في عمله ومعناه، ويدل على زمنه وذلك كله في السياق اللغوي الذي يعتبر المكان الطبيعي لتحديد وظيفته ودلالته الزمنية بما يوفره السياق من قرائن لفظية ومعنوية تساعد على تحديد الجهة الزمنية[6]، وبذلك تكون دلالته على الزمن كما يلي:

---

(1) سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 114.

(2) نفسه، ص: 114.

(3) نفسه، ص: 115.

(4) المنصف عاشور؛ الاسم في التفكير النحوي، ص: 158.

(5) نفسه، ص: 126.

(6) عبد الله بوخلخال؛ التعبير الزمني عند النحاة العرب، ص: 325.

- يدل على زمن الحال أو الاستقبال بشرط كونه عاملا عمل فعله ومنونا.

- يدل على الزمن الماضي إذا أضيف.

- يعمل في الأزمنة الثلاثة إذا اقترن بالألف واللام، ويختص بأحدها بقرينة لفظية أومعنوية يحددها السياق اللغوي[1].

وينص النحاة على جواز دلالة اسم المفعول على الثبوت، فيلحقونه بالصفة المشبهة، ويشترطون لذلك أن يكون اسم المفعول على وزنه الأصلي أي وزن (مفعول) من الثلاثي وعلى وزن اسم المفعول القياسي من المزيد وأنه يضاف إلى مرفوعه وأن يرفع ما كان سببيا نحو: "مجلوة وجناتها"، و"مضروبة رجلاه"، و"محمود المقاصد".

كما قد يتضمن اسم المفعول الدلالة على الثبوت في الواقع اللغوي دون توافر الشروط السابقة كما في قولنا: "الأرض موضوعة"، و"السماء مرفوعة"، و"الإنسان مخلوق من مخلوقات الله"، و"أنا مسؤول أمام الله"، فهذه أسماء مفعولين، فيها من الدلالة على الثبوت ما لا يتطرق إليه التأويل، ولذلك فهي إلى الصفات المشبهة أقرب في دلالتها[2].

ويضاف إلى دلالة الحدوث والثبوت في اسم المفعول، دلالة أخرى، هي المبالغة في الصيغ التي تؤدي معنى اسم المفعول، إذ قد يدل اسم المفعول على شيء من المبالغة، لا سيما في الصيغ غير القياسية، نحو: فعيل بمعنى مفعول، وفَعُول وفُعْل بمعنى مفعول ومن ذلك: "رحيم"، و"حميد"، و"جريح"، و"ركوب"، و"ناقة أمون"، و"باب فتْحٌ"، ففي هذه الصيغ من المبالغة ما لا تدل عليه الصيغة القياسية (مفعول)، فهذه الصيغ تضيف إلى دلالة اسم المفعول دلالة أخرى هي المبالغة.

كما يدل اسم المفعول على اسم الذات، نحو: "محمود"، و"مأمون"، و"مقبول"، و"مقبولة"، وهي في هذه الحالة تكون مجردة من الدلالة على الحدث، والزمن، وتُعامل معاملة الأسماء غير المشتقة، وينطبق عليها ما ينطبق على ما جاء من أسماء الأعلام على وزن اسم الفاعل من هذه الناحية[3].

---

(1) نفسه، ص: 233.

(2) سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 128.

(3) نفسه، ص: 128.

أ-4- اســـم التفضيـــل:

من أهم دلالات اسم التفضيل، دلالته على الزيادة في صفة طرف أول على طرف ثان، ويحمل معنى المقارنة والتفوق والكثرة[1]، إلا أن الصفة على الألوان وبعض العيوب لا تكون على (أفعل) لأنه وزن أخذته الصفة المشبهة، فلا تقول في الأحمر مثلا: "أحمر منه"، ولا في الأبيض: "هو أبيض منه"، وإنما تقول: "أشد حمرة، وأكثر بياضا" [2].

وقد يرد اسم التفضيل مجردا من معنى التفضيل نحو قوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ الإسراء/ 54؛ أي عالم بكم، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ الروم/ 27؛ أي هوهين عليه.

يقول المنصف عاشور عن دلالة اسم التفضيل: «فقد اعتبرت المفاضلة ضربا من المعاني المنتمية إلى مفهوم الزيادة والكثرة في الحدث والمبالغة والتفخيم، وهي كلها ترجع إلى دلالة المقارنة والعبارات الممثلة له هي: 1- أفعل منه، 2- أفعل شيء،3- أفعل ما يكون. فمن البديهي أن يلازم اسم التفضيل دلالة المقارنة والمفاضلة [...] ولا بد أن تنزع اللغة إلى استعمال مركب هو [أفعل] للدلالة على ما يحتاج إليه المتكلم لتحقيق المفاضلة»[3].

أ-5- صيـــغ المبالغـــة:

المعروف عن صيغ المبالغة أنها صيغ محولة من صيغة (فاعل) إلى صيغ أخرى للدلالة على تكثير الحدث والمبالغة فيه، حيث لا تستعمل المبالغة إلا حين يمكن الكثرة[4].

وصيغ المبالغة تتناوب في الدلالة على المبالغة: حيث تدل (فعول) على من كثر منه الفعل و(فعّال) لمن صار له كالصناعة، و(مفعال) لمن صار له كالآلة، و(فعيل) لمن صار له كالطبيعة، و(فَعِلْ) لمن صار له كالعادة[5].

---

(1) المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 601.

(2) بلقاسم بلعرج، لغة القرآن الكريم، ص: 200.

(3) المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 601.

(4) بلقاسم بلعرج، لغة القرآن الكريم، ص: 159.

(5) نفسه، ص: 159.

وبسبب دلالة صيغ المبالغة على المبالغة والتكثير، كانت إلى الصفة المشبهة أقرب في القيمة المعنوية الدالة على الثبوت، فصيغ المبالغة والصفة المشبهة تشتركان مع اسم الفاعل في بعض دلالتها ولا سيما في الدلالة العامة على الفاعلية، وتفترقان عنه في إفادة الثبوت في الصفة المشبهة وإفادة المبالغة في صيغ المبالغة[1].

وقد تلتقي بعض صيغ المبالغة مع الصفة المشبهة في دلالتها نحو قولنا: "الله غفّارٌ"، "توّابٌ"، "رحيمٌ"، فهذه الصفات من حيث القيمة المعنوية تلتقي مع الصفة المشبهة في إفادة المعنى، لأن البناء المجرد للفظ يؤدي وظيفة في النص تختلف في معناها من سياق إلى آخر، فالنظر المجرد إلى الصيغ، هو الذي ينتسب في وجود هذا التفاوت ما بين الدلالة المجردة والدلالة السياقية[2].

أما بالنسبة لدلالة صيغ المبالغة على الزمن فينطبق عليها ما ينطبق على اسم الفاعل لأنها تعمل عمله عند البصريين ، خلافا للكوفيين. ولما كانت مثل اسم الفاعل فهي تعمل إذا كانت منونة ودالة على الحال أو الاستقبال، وتكون مضافة إلى الذي يليها، ودلالتها على الماضي لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل[3].

ب- التناوب الدلالي للصفات المشتقة

ب-1- التناوب بين صفة (فاعل) وصفة (مفعول):

تناول الثعالبي في فقه اللغة وسرالعربية قضية التناوب والتبادل الدلالي بين صفتي الفاعل والمفعول، حيث يقول حول ورود صفة المفعول بلفظ صفة الفاعل: «تقول العرب: سرٌّ كاتمٌ؛ أي مكتوم، ومكان عامر؛ أي معمورٌ، وفي القرآن: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ (هود/ 43)؛ أي معصوم، وقال تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ۝٦﴾ (الطارق/ 06)؛ أي مدفوق، وقال سبحانه: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٢١﴾ (الحاقة/ 21)؛ أي مرضية»[4].

---

(1) سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 116.

(2) نفسه، ص: 117.

(3) عبد الله بوخلخال؛ التعبير الزمني عند النحاة العرب، ص: 220.

(4) الثعالبي؛ فقه اللغة وسر العربية، ص: 397.

ويمثل لصفة الفاعل التي ترد بلفظ مفعول بقوله تعـالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ﴾ (مريم/ 61)؛ أي آتيا، وكذلك بقوله عز وجل: ﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ﴾ (الإسراء/45)؛ أي ساترا [1].

ب-2- التناوب بين الصفة المشبهة وصفة المفعول:

قد تنوب الصفة المشبهة عن صفة المفعول فتنتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى وصف المفعول على سبيل التجدد والانقطاع.

يقول ابن مالك:

وناب نقلا عنه ذو فعيل   نحو فتاة أو فتى كحيل

بمعنى أن صيغة (فعيل) وهي من أوزان الصفة المشبهة تدل على معنى صفة المفعول وقد ورد ذلك كثيرا في لسان العرب، تقول: "كحل عينه فهو كحيل"، و"قتله فهو قتيل"، و"طرحه فهو طريح"، و"جرحه فهو جريح" و"ذبحه فهو ذبيح"، بمعنى "مكحول"، و"مقتول"، و"مطروح"، و"مجروح"، و"مذبوح" على التوالي[2].

ب-3- التناوب بين صفة الفاعل والمصدر:

قد تنوب صفة الفاعل عن المصدر وتؤدي معناه في السياق، فتنتقل الصفة من معناها الوظيفي الأساسي وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث، لتقدم مقام اسم الحدث (المصدر) وتؤدي معناه كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٖ ﴾؛ أي من بقاء»[3].

وينوب المصدر عن اسم الفاعل كما في: "رجل عدل"؛ أي عادل، و"بنو فلان لنا سلم" أي "مسلمون"، و"حرب "أي" محاربون"[4].

---

(1) نفسه.

(2) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص: 307.

(3) نفسه، ص: 301.

(4) الثعالبي؛ فقه اللغة وسر العربية، ص: 397.

ونيابة المصدر عن اسم الفاعل ناجم عن التطور في دلالة صيغة المصدر ووظيفته، وقد يكون الوصف بالمصدر هو الصورة الأولى للصفات المختلفة، واستخدام المصدر لإفادة معنى اسم الفاعل هو الأسلوب الأقدم تاريخيا للتعبير عن هذه الصفة وظاهرة الوصف بالمصدر شائعة في العربية حيث يعدها العلماء ضربا من الوصف نحو: "رجل عدل، و"صوم، وفطر، وزور، ورضي، وضرب، وطعن[1].

ب-4- التناوب بين المصدر وصفة المفعول:

تنوب صفة المفعول عن المصدر وتؤدي معناه في السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفي الأساسي إلى معنى المصدر وهو الدلالة على الحدث المجرد من الزمن: «يقال مَالَهُ معقول أي: عقل، ومنه المجلود بمعنى الجلادة، يقال: رجل بين الجلادة والمجلود»[2].

ومن أمثلة نيابة صفة المفعول في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ (هود/ 65)؛ ومكذوب مصدر جاء على وزن مفعول، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ (القلم/ 5-6)، وقيل أن معاني المفتون في هذه الآية: الفتنة، فجاء المصدر على زنة اسم الفاعل[3].

وقد يأتي المصدر بمعنى اسم المفعول، يقول سيبويه: «وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حلبٌ، وإنما تريد محلوبٌ، وكقولهم: الخلق، إنما يريدون المخلوق، ويقولون للدرهم، ضرب الأمير، وإنما يريدون مضروب الأمير»[4]. وقد جاء بعض هذه المصادر المراد بها اسم المفعول في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ (البقرة/ 25)، قال أبو حيان: الرزق هنا المرزوق، كما في قوله تعالى:

---

[1] سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 138.

[2] فاضل مصطفى الساقي؛ أقسام الكلام العربي، ص: 302.

[3] سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 146.

[4] سيبويه؛ الكتاب، ج$_1$، ص: 43.

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ (القرة/ 216)؛ أي مكروه فهو مصدر بمعنى اسم المفعول[1].

ب-5- التناوب بين صفة المفعول واسمي المكان والزمان:

قد تنوب صفة المفعول عن اسمي الزمان والمكان وتؤدي معناهما في السياق فتنتقل الصفة من معناها الأصلي وهو الدلالة على وصف المفعول بالحدث إلى الدلالة على الاسمية الزمانية، يقول الشاعر:

الحمد لله ممسانا ومصبحنا   بالخير صبحنا ربي ومسانا   (أمية بن أبي الصليط)

يقول ابن يعيش أن الشاهد فيه استعمال الممسى والمصبح بمعنى الإمساء والإصباح، والمراد وقت الإمساء ووقت الإصباح، كما يقول: "أتيت مقدم الحاج"[2].

ب-6- التناوب بين صفة المبالغة واسم الآلة:

من الصيغ التي تنوب عن اسم الآلة صيغ المبالغة، حيث تتطور من مجرد الدلالة على المبالغة إلى الدلالة على آلته، ومثال ذلك: "المنشار"، "الساطور"، "الكسارة"، وهذه الأدوات لا تخلو من معنى المبالغة، وهي مبالغة يضاف إليها الدلالة على الآلة[3].

ب-7- التناوب بين صفة المفعول واسم العلم:

من الأسماء الدالة على الصفة، صفة المفعول التي تنوب عن اسم العلم وتؤدي معناه في السياق فتنتقل الصفة من معناها الأصلي وهو الدلالة على وصف المفعول بالحدث إلى معنى الاسم وهو الدلالة على المسمى العلم كما في بعض الأعلام مثل: "منصور"، و"مهدي"، و"مرزوق"[4].

---

[1] سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 195.

[2] ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج3، ص: 35، عن (مصطفى فاضل الساقي؛ أقسام الكلام العربي، ص: 304).

[3] سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 15.

[4] فاضل مصطفى الساقي؛ أقسام الكلام العربي، ص: 305.

ب-8- التناوب بين صفة المبالغة واسم العلم:

ومثال ذلك: "حسن"، "كريم"، "أمين"، يقول سيف طه الفقراء عن أسماء الأعلام المنقولة عن الصفة: «ولعل في تسمية هذه الأسماء بالأعلام المنقولة ما يدل على أن هذه الصيغ وضعت للوصف أولا، ثم نقلت للدلالة على العلمية، وهذا يعني أن النقل مظهر من مظاهر التطور الدلالي الذي طرأ على دلالة هذه الصيغ»[1].

وظاهرة نقل الصفة إلى الاسمية تقترب من ظاهرة التحول ***(Translation)*** عند لوسيان تنيير ***(Lucien Tinnière)***، التي تعني عنده إبدال كلمة من قسم تركيبي إلى قسم آخر، ومن ذلك مثلا الصفة ***(Bleu)*** في الفرنسية تعني اللون الأزرق، ولكنها سرعان ما تصبح (اسما) إذا سبقت بالمحدد ***(Le)***، كما نلاحظ في الجملة: ***(Le bleu du ciel)*** أي: زرقة السماء، وهكذا تتحول الصفة من معنى وصف الحدث إلى معنى الاسمية[2].

---

[1] سيف الدين طه الفقراء؛ المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 134.

[2] يوسف غازي؛ مدخل إلى الألسنية، ص: 272.

ثانيـــا: دلالة الصفة التابعة للاسم

أ- دلالاتـها العامة

من أهم دلالات الصفة التابعة هي التعريف بالاسم أو تقريبه من المعرفة، وإن كان الاسم الموصوف معرفة فإنها تكون من أجل التفريق بينه وبين معرفة مثله لاشتراكها في اللفظ، يقول ابن السراج: «وأصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة، لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتاجت إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة، والصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ»[1]. وتتضح دلالة الصفة عند الزمخشري في دلالتي التخصيص والتوضيح؛ يقول: «والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال أنها للتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف»[2]. ويعلق ابن يعيش على هذا بقوله أن الغرض والفائدة من النعت هو تخصيص النكرة، وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة، ويعطي للصفة النكرة مثالا، كقولنا:"جاءني رجل عالم" فرجل عالم أخص من رجل، ويعطي كذلك مثالا عن الصفة المعرفة، "جاءني زيدٌ العاقلُ"، فيقول أن الصفة المعرفة في هذا المثال ميزت "زيدٌ" عن زيدٍ آخر غير عاقلٍ، وأزالت عنه الشركة العارضة بين أسماء الأعلام، فالصفة النكرة غرضها التخصيص؛ أي إخراج الاسم من نوع خاص إلى نوع أخص منه، وصفة المعرفة غرضها التوضيح والبيان[3].

ويبين الرضي معنى التخصيص للنكرات والتوضيح للمعارف بقوله أن: «معنى التخصيص للنكرات في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن "رجل" في قولك: "جاءني رجل صالح" كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت "صالح" قللت الاشتراك والاحتمال، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاما كانت أو لا، نحو "زيد العالم" و"الرجل الفاضل"[4]، فدلالة الصفة التابعة

---

[1] ابن السراج؛ الأصول في النحو، ج2، ص: 22.

[2] الزمخشري؛ المفصل في علم العربية، ص: 114.

[3] ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 232-233.

[4] الرضي؛ شرح الكافية، ج2، ص: 314.

الأساسية إذن هي التعريف والاقتراب من التعريف، ومعنى ذلك أن الصفة تدخل التركيب لتفرق بين الموصوف وغيره، وتزيل اشتراك الموصوف مع غيره من الأسماء، فإذا كان الاسم معرفة فإنه لا يشترك مع غيره، وبالتالي لا يحتاج إلى ما يفصله عنه.

بالإضافة إلى دلالة التخصيص والتوضيح، هناك دلالات أخرى منها:

1- الثناء والمدح:

وذلك إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح، وكما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ (الأعلى/01)، فإنه ليس ثمة رب أسفل، فتميزه منه بكلمة "الأعلى" فهو لا يحتاج إلى توضيح، وذكرت الصفة هنا للثناء عليه وتعظيمه، كما في قولنا: "جاء خالد القائد المظفر"،لا يقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنما تذكر ذلك للتعظيم والثناء به.

2- الذم والتحقير:

وإذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب، لا يقصد تمييزه من شخص آخر، كما في: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، و كما في "مررت بمسيلمة الكذاب"، و في: "لا تسمع إلا سالم الخبيث اللئيم"، فانه لا نقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمى بهذا الاسم، وإنما تكون هذه الصفات لذمه وتحقيره.

3- الترحـــم:

في نحو: "مررت بعبد بائس" و في نحو: "ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع".

4- التأكيــد:

في نحو: "أمس الدابر لا يعود" فإنه كل أمس دابر، و في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ (الحاقة/13)؛ فإن "واحدة" مفهومة من قوله "نفخة" أما في قوله: ﴿۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ (النحل/51)، فإن "اثنين" صفة مؤكدة، وفي نحو: "الغد القابل قريب"، يكون كل "غدٍ" قابل.

5- التفصيـــل:

في نحو "مررت بثلاثة رجال، كاتب وشاعر وفقيه"، و"مررت برجلين عربي، وعجمي" و"رأيت رجلين طويلا وقصيرا".

6- التعميـــم:

في نحو: "إن الله يرزق من عباده الطائعين والعاصين" و"أن الله يحشر الناس الأولين والآخرين" و"يقبل الله من عباده صالح الأعمال الكثير والقليل".ففي المثال الاول يوجد دلالة التعميم حيث يشمل الرزق العباد الطائعين و العاصين.

7- الإبهـــام:

وذلك كأن تقول: "تصدقت بقليل أم كثير"، فيجاب: "تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة"، ونحو: "هل كتبت له رسالة حسنة"، فيجاب: "كتبت له رسالة حسنة أو سيئة"، يريد إبهاما عليك[1].

والبحث في دلالة الصفة التابعة لم يقتصر على النحاة بل كان من اهتمامات علماء الأصول، حيث تدل الصفة عندهم على التخصص؛ يقول محمد سعد في كتابه مباحث التخصيص: «قال إمام الحرمين في النهاية: الوصف عند أهل اللغة التخصيص، فإذا قلت:رجل شاع هذا في الرجال، وإذا قلت: طويل اقتضى ذلك تخصيصا، فلا تزال تريده وصفا فيزداد اختصاصا، وكلما كثر الوصف قلَّ الموصوف [...] كقولك: أكرم بني تميم الطوال، فإنه يقتضي اختصاص الإكرام بالطوال منهم، ولولا ذلك لعم الطوال والقصار فكانت الصفة مخرجة لبعض ما كان داخلا تحت اللفظ لولا الصفة»[2]، ويمثل لدلالة التخصيص بالصفة من خلال القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾

---

(1) فاضل صالح السامرائي؛ معاني النحو، ص ص: 157-158.

(2) محمد سعيد؛ مباحث التخصيص، ص: 187.

(النساء/23)، فكلمة النساء تشمل المدخول بهن وغير المدخول بهن، ولكنها لما وصفت بالدخول صارت قاصرة على النساء المدخول بهن[1].

ويتحدث توارتي عن دلالة الصفة النعت في كتابه ***(La semantique)***، فيرى أن من أهم دلالات الصفة النعت إفادتها المعنى التقييدي ***(La restiction de sens)*** الذي يوضحه من خلال كلمة ***(Femme)*** أي امرأة فالمعنى العام لهذه اللفظة هو (شخص أنثى) ثم يقيد هذا المعنى فتدل هذه اللفظة على شخص من جنس أنثى متزوجة والعلاقة التقييدية تكمن في إضافة قرينة معنوية تخصيصية للمعنى العام، وهذه الكلمة أي (امرأة) نستطيع أن نزيدها تقييدا بقولنا: امرأة متزوجة معينة دون غيرها.

ويميز توارتي بين نوعين من الصفة هي: (الصفة النعت) ***(Adjectif- épithète)***، والصفة البدلية***(Adjectif- apposé)*** . يقول عن دلالة الصفة النعت أنها تعد كعنصر توصيفي، يضيف لنواة المركب الاسمي الدخولي الذي تنتمي إليه التوضيح والوصف، أما دلالة الصفة البدلية فتتميز عن الصفة النعت بأنها تدل على معنى إضافي للمركب الاسمي الذي يسبقها[2].

ب- دلالة الأبنية التي تشكل صفة

ب-1- دلالة الصفة المصدر:

من أهم دلالات الصفة المصدرية المبالغة؛ يقول ابن يعيش: «فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: "رجل عدل، ورضي وفضل" كأنه لكثرة عدله، والرضى عنه وفضله، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل»[3].

وإلى ذلك يذهب ابن جني، مشيرا في الخصائص إلى أنه: «إذا وصف بالمصدر صار كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدل على هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم:

---

(1) نفسه، ص: 188.

(2) C. Touratier, la semantique, P: 92-143-144.

(3) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 237.

ألا أصبحت أسماء جاذبة الحبل   وصنت علينا والصنين من البخل

أي كان مخلوقا من البخل عندي. يقول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾، وقولك: "رجل دنف" أقوى معنى لما ذكرناه، كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة»[1].

ب-2- دلالة الصفة الجامدة:

من أشكال الصفة التابعة اسما جامدا مثل "كل" و"جد" و"حق" التي تدل على المبالغة في الكمال في مثل: "مررت بالرجل، كل الرجل، وحق الرجل، وجد الرجل"، يقول رضي الدين الاستراباذي في دلالة هذه الأشكال: «ومعنى "كل رجل" أنه اجتمع فيه من خلال الخبر ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى "جد الرجل" أي كأنه ما سواك هزل، و"حق الرجل" أي أن من سواك باطل، وهما من باب "جود قطيفة"، ويقال في الذم "أنت اللئيم جد اللئيم" و "أنت لئيم جد لئيم وحق لئيم"»[2]، أما دلالة اسم الجنس الجامد عندما يكون نعتا فيقول عنه الرضي: «وثانيهما جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو: (مررت برجل رجل" أي كاملا»[3]، فهنا تكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال.

ب-3- دلالة الصفة التي تكون نعتا مقطوعا:

يقصد بالقطع مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، ويستعمل القطع لأداء معنى يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، فمن المعروف هو تبعية الصفة للموصوف، والقطع هو مخالفة تؤدي إلى إثارة الانتباه إلى شيء غيره. ومن دلالات النعت المقطوع أيضا، التعظيم والمدح؛ يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة تجري على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأت به، وذلك في قولك: الحمد لله الحميدُ، هو الحمد لله أهل الحمد والملك له أهل الملك، ولو ابتدأته، فرفعته كان حسنا، كما قال الأخطل [من البسيط]:

---

(1) ابن جني؛ الخصائص، ج$_2$، ص: 203.

(2) الرضي؛ شرح الكافية، ج$_2$، ص: 317.

(3) الرضي؛ نفسه، ص: 163.

نَفْسِي فِدَاءَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أبدَا النَّوَاجذ يَومٌ بَاسل ذكر

الخائض الغمر والميمون طَائِرُهُ خَلِيفَةً يَسْتَسْقِي بِهِ الْمَطَرُ»[1]

ب-4- دلالة الصفة النعت عندما يحذف:

يحذف النعت عندما يدل عليه حال المتكلم، وللنغمة الصوتية أثر في إيضاحها، وذلك كأن تقول "هو رجل" فتقوي اللفظ وتطيل الصوت وتفخمه، فتدل بذلك على أنه رجل عظيم، وتقول "عنده مال" فتفخم كلمة "مال" وتحد صوتك بها فتعني أنه عنده مال كثير، وتقول "عنده مال" وتغير النغمة، فيدل ذلك على أنه عنده شيء قليل من المال[2].

ب-5- دلالة الصفة المتعددة:

إن من أهم دلالات الصفة النعت عندما تتعدد، دلالة التوكيد ومزيد التقرير، فإذا كان رجل مثلا له ثلاث صفات هي "عالم وجواد وشجاع"، وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقر به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت: "جواد"؛ فأنت تعني أنه وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده بذلك قلت "وشجاع"؛ أي مع ذلك فهو شجاع فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد[3]، حيث يُذهِب ذلك توهمَ الإنكار. ومن دلالات الصفة المتعددة أيضا التفصيل والتعميم والإبهام[4].

---

(1) سيبويه؛ الكتاب، ج2، ص: 57.

(2) فاصل صالح السامرائي؛ معاني النحو، ج3، ص: 175.

(3) نفسه؛ ج3، ص: 174.

(4) نفسه؛ ج3، ص : 157-158.

ج- التشابه والاختلاف الدلالي بين الاسم الموصوف والصفة ومركبات أخرى:

ج-1- المبتدأ والخبر:

غرض الصفة النعت هو تحديد صفة في الاسم الموصوف لفصله عن غيره وتوضيحه، ورفع الاشتراك إن كان المنعوت نكرة، وبذلك يزيد النعت من تحديد المنعوت سواء كان معرفة أو نكرة.

أما الخبر فلا يزيد المبتدأ تعريفا أو تخصيصا لأن المفترض في المبتدأ أن يكون معرّفا ليتم الحكم عليه بالخبر، فيأتي الخبر لتتم به الفائدة مع المبتدأ ويعطي فائدة جديدة أو صفة جديدة للمبتدأ[1]. ويوضح ابن يعيش العلاقة بين الخبر والصفة النعت ومفرقا بينهما، فيقول: «إن الصفة خبر في الحقيقة لأن جملتها تحتمل الصدق والكذب، إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفا له يوهم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته، وفي الخبر إنما نذكر حال الذات لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة»[2].

أما السهيلي فيفرق بين المركبين بمعيار الرتبة ومدى تمام العنصر الأول من التركيب بالعنصر الثاني منه، والعامل فيهما؛ يقول: «إن حال الخبر في التقديم أخف من تقديم التوابع، لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ، ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ، ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاما كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاما، فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم عليه بإجماع، وخبر المبتدأ وإن كان العامل فيه معنويا، فالعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه للسر الذي ذكرناه في غير هذا الموضع»[3].

---

(1) محمد أحمد خضير؛ التركيب والدلالة والسياق، ص: 36.

(2) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج$_1$، ص: .

(3) السهيلي، عن المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، ص: 568.

ج-2- صاحب الحال والحال:

من أهم دلالات الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول، "فجاء زيدُ ضاحكا"، يكون بمعنى: "جاء زيد" في هذه الحال[1]. ويفرق ابن السراج بين المركبين (الموصوف والصفة، وصاحب الحال والحال)، بقوله: «الفرق بين الحال وبين الصفة [...] هوالفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه فهذا فرق ما بين الصفة والحال، قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد»[2].

فالصفة إذًا تفرق بين اسمين مشتركين، أما الحال فإنه زيادة في خبر اسم معروف ومحدد، وهذه الزيادة تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف[3].

ج-3- الموصول و صلته:

التشابه بين الموصوف والصفة والموصول والصلة يكمن في احتياج الطرف الثاني من كلا التركيبين إلى الطرف الأول، والطرف الثاني إلى الطرف الأول، فما من اسم موصول إلا ويرجع إلى ما يعرفه المتكلم والمخاطب ويشير إلى سابق، كما أنه لا معنى للاسم الموصول إلا إذا تمّ بصلته واقترن بها لتكوين الاسم كاملا، والموصول وحده ناقص دلاليا محتاج إلى تكملة، وكذلك الموصوف متى استعمله المتكلم احتاج إلى تابعه ليحقق التخصيص والتوضيح، ويبرز ذلك الاحتياج قويا في وجوب الطرفين المندمجين في مركب واحد، فالاسم الموصول حسب مدلوله اللغوي يتصل بما بعده متعلق بصلته لإنشاء الاسم، ويقر النحاة أن الصلة تتمم الموصول وتوضحه فتلتقي مع النعت في تحقيق نفس الدلالة وخاصة ما يستعمل فيه الذي الصالح لوصف المعارف بالجمل، ولعل ما قدمه النحاة في تحليل الموصوف وصفته والموصول وصلته يبرز لنا وجوها من التماثل والتشابه تلازمها وجوه من التباين والافتراق[4].

---

(1) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 04.

(2) ابن السراج؛ الأصول في النحو، ج1، ص: 214.

(3) محمد أحمد خضير؛ التركيب والدلالة والسياق، ص: 37.

(4) المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 567-568.

ج-4- المؤكد والتوكيد:

يشترك هذا المركب مع الموصوف والصفة في دلالتهما على التخصيص والتوضيح، ويخالف التوكيد الصفة النعت في أنه لا يجري على المعارف بخلاف النعت[1].

ج-5- المعطوف عليه العطف:

عطف البيان؛ تابع يوضح ويخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة ولا يكون مشتقا، ولا مؤولا بالمشتق، والمتبوع في هذا التركيب أهم ويؤتى بالبيان لقصد إيضاحه[2].

جاء في شرح المفصل عن العلاقة بين عطف البيان و الصفة النعت: «وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه الصفة النعتية من أربعة وجوه:

أحدهما: أن فيه بيانا للاسم المتبوع كما في الصفة النعتية.

الثاني: أن العامل فيه هو العامل في الأول المتبوع ، بدليل قولك[...] "يا زيدُ الظريفُ الظريفَ" و"يا عبدَ الله زيدا بالنصب"، كما تقول: "يا عبد الله الظريف".

الثالث: أنه جار عليه في تعريفه كالصفة.

الرابع: امتناعه أن يجري على المضمر كما يمتنع مع الصفة»[3].

ويبين ابن يعيش أوجه الاختلاف بين الصفة النعت وعطف البيان كما يلي:

«**أحدهما:** أن النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلة المشتق على ما تقدم، ولا يلزم في ذلك عطف البيان، لأنه يكون من الجوامد.

الثاني: أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، والصفة تكون في المعرفة والنكرة.

---

(1) نفسه، ص: 570.

(2) فاضل صالح السامرائي؛ معاني النحو، ج3، ص: 184.

(3) ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج2، ص: 272.

الثالث: أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه، ولا يلزم ذلك في عطف البيان، ألا ترى أنك تقول: "مررت بأخيك زيد" و"زيدٌ" أخص من "أخيك".

الرابع: أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان»[1].

ج-6- المضاف إليه والمضاف:

يقول النحاة بوجود علاقة دلالية بين المركبين وهي اشتراك الصفة التابعة مع المضاف إليه في دلالة التخصيص والتوضيح، ويميز النحاة بين المركبين بحسب المعنى والإعراب؛ فمن حيث المعنى تختلف علاقة المضاف بالمضاف إليه عن علاقة المنعوت بالنعت، إذ النعت هو المنعوت، بينما المضاف إليه ليس المضاف ولا يطابقه من ناحية أخرى، فليس للمضاف إليه والمضاف حكم إعرابي واحد كما في المركب النعتي، لأن المضاف إليه لا يكون إلا مجرورا، أما العلاقة الدلالية فتحقق التخصيص والتوضيح في إضافة النكرة إلى النكرة والتوضيح في إضافة المعارف، وهكذا تقترب العلاقة الدلالية مع ما يوجد في المنعوت والنعت، فقولك: "خاتم فضة" ينقل بسهولة إلى معنى "خاتم فضي"، ومدلول التخصيص قوي فيهما جميعا، أما الإضافة اللفظية فلا تخصص ولا توضح وإنما تقوم على معنى العلاقة الإسنادية الضمنية[2].

ج-7- النداء والمنادى:

تحدث سيبويه عن التركيب الناجم عن الاسم المبهم وما يشير إليه وبَيَّنَ علاقته بالمركب من منعوت ونعت فجعل من أداة النداء بمثابة المنعوت والمنادى بمثابة النعت، يقول: «وذلك قولك: "يا أيها الرجل" و"أيها الرجلان" ويا "أيها المرأتان" فـــ "أي" ههنا فيما زعم الخليل –رحمه الله–، كقولك "يا هذا"، والرجل وصف له كما يكون وصفا لـــ "هذا" وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: "يا أي" ولا "يا أيها" وتسكت، كأنك قلت: "يا رجل"»[3].

---

[1] نفسه، ج$_2$، ص: 272–273.

[2] المنصف عاشور؛ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 569–579.

[3] سيبويه؛ الكتاب، ج$_2$، ص: 190.

ج-8- اسم إشارة ومشار إليه:

جعل سيبويه من هذا المركب كذلك نظيرا للمنعوت والنعت حين يقول: «فأما الرفع فقولك: "هذا الرجل منطلق"، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: "هذا منطلق"»[1].

ج-9- المميز والتمييز:

يشترك هذا النوع من المركبات مع المركب من اسم موصوف وصفة، في أن التمييز يؤتى به ليوضح الجنس ويبين كميته، وكذلك النعت يوضح المنعوت ويزيل إبهامه؛ يقول ابن يعيش: «إن المقادير إذا انفردت، كانت نعتا لما قبله لما تضمّن لفظها من الطول والقصر والقلة والكثرة، فإذا قال: "رأيت ثوبا ذراعا" فكأنه قال: "قصيرا"، وإذا قال: "رأيت ثوبا خمسين ذراعا" فكأنه قال: "طويلا"، وإذا قال: "مررت بإبل مائة" فكأنه قال: "كثيرة"»[2].

ج-10- المستثنى منه والمستثنى:

ذهب سيبويه إلى القول أن المستثنى المسبوق بنفي أو استفهام من قبيل النعت، فيقول: «وذلك أنه وصف أنك لو قلت: "لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا" وأنت تريد الاستثناء [...] وإذا قال: "ما أتاني أحد إلا زيدٌ" فأنت بالخيار إن شئت جعلت "إلا زيدٌ" بدلا، وإن شئت جعلته صفة، ولا يجوز أن تقول: "ما أتاني إلا زيدٌ" وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة "أمثل"، وإنما يجوز ذلك صفة»[3].

---

[1] نفسه، ج$_2$، ص: 83.

[2] ابن يعيش؛ شرح المفصل، ج$_2$، ص: 44.

[3] سيبويه؛ الكتاب، ج$_2$، ص: 147-148-149.

بعد تعرفنا على دلالة الأشكال الوصفية في هذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- المتتبع للمشتقات الوصفية يجد لها دلالات أساسية، وأخرى ثانوية، فالصفة المشبهة لها دلالة أساسية هي إفادة معنى الثبوت، ولها دلالات ثانوية منها الدلالة على الألوان والعيوب والحلى والسجايا والخلو والامتلاء، كصفة الفاعل لها معنى الحدوث والفاعلية كدلالة أساسية، ومعنى المبالغة والنسب والصيرورة كدلالات ثانوية، أما صفة المفعول فدلالتها الأساسية هي إفادة الحدوث ومن وقع عليه الفعل، كما تفيد المبالغة معنى ثانويا، وتدل صفة التفضيل على الزيادة والكثرة في الحدث. أما صيغ المبالغة فتدل على تكثير الحدث والمبالغة فيه، ومن معانيها الثانوية إفادة معنى الثبوت والنسب.

2- تتبادل المشتقات الوصفية المعنى فيما بينها ومن ذلك التناوب بين صفة الفاعل وصفة المفعول، والصفة المشبهة وصفة المفعول.

كما تتبادل المشتقات الوصفية المعنى مع وحدات لغوية أخرى وذلك كالتناوب بين صفة الفاعل والمصدر، وبين صفة المفعول والمصدر واسم العلم واسمي المكان والزمان، وبين صفة المبالغة واسم الآلة واسم العلم.

3- للصفة التابعة للموصوف دلالة أساسية هي التخصيص للنكرات والتوضيح للمعارف، ولها دلالات ثانوية، كالثناء، والمدح، والذم، والتحقير، والترحم، والتفصيل، والتعميم، والإبهام.

4- تفيد الصفة التابعة الواقعة نعتا عند ***(C. Touratier)*** معنى التقييد والتوصيف والتوضيح للاسم.

5- تشترك الأشكال اللغوية التي تأخذ الوضع التركيبي للصفة التابعة، في دلالة التوضيح والتخصيص، كما أن لها دلالات أخرى، ومن ذلك دلالة المصدر الذي أخذ الوضع التركيبي للصفة على المبالغة في الوصف، ودلالة اسم الجنس الذي وقع هذا الموقع على معنى الكمال. أما الدلالة الناتجة عن النعت المقطوع فهي إفادة لفت الانتباه للسامع والتعظيم والمدح، وتحذف الصفة التابعة للموصوف للدلالة على التفخيم أو التحقير وتتعدد الصفة للموصوف الواحد لإفادة التوكيد ومزيد التقرير والتفصيل والتعميم والإبهام.

6- يشترك المركب من اسم موصوف وصفة مع مركبات أخرى في المعنى، ومن ذلك اشتراكه مع المركب من موصول وصلة، بحيث لا معنى للاسم الموصول إلا إذا تم بصلته واقترن بها لتكوين الاسم كاملا، والموصول وحده ناقص دلاليا فيحتاج إلى تكملة توضحه، وكذلك الموصوف متى استعمله المتكلم احتاج إلى صفة للتوضيح والتخصيص.

خاتمة

خاتمة هذا الجهد المتواضع هي مجموعة من النتائج التي نتمنى أن تسهم –ولو بشكل يسير– في إيضاح مفهوم الصفة في اللغة العربية، ويمكن لنا أن نورد أهم نتائج البحث فيما يلي:

1- عالج قدماء العربية الصفة كمفهوم من المفاهيم النحوية، ولجأوا في تحديدها وتصنيفها إلى معايير الدلالة والصرف والتركيب، وتعد الصفة عندهم اسما وهذا نابع من الأسس التي اعتمدوها.

2- اعتمد رضي الدين الاستراباذي المعيار النحوي الوظيفي أثناء تحديده للصفة، فأبرز نوعين للصفة هما:

أ- الصفة بالمعنى العام أو الصفة الصرفية وهي المشتقات الوصفية التي يطلق عليها أيضا الصفة الأصلية حيث تشغل الصفة الأصلية وظائف نحوية كالمبتدأ والخبر والحال والنعت وغيره.

ب- الصفة بالمعنى الخاص أو الصفة التابعة لموصوف، وهي ما يشغل وظيفة النعت من صفة أصلية أو ما ينوب منابها كالمصدر والاسم الجامد واسم الإشارة وغيره.

3- لم يقتصر مصطلح الصفة والوصف للدلالة على معنى الوصفية والحدوث، بل أطلقه النحاة على معان نحوية أخرى؛ حيث أطلقوا على الحال والتمييز والتوكيد والأسماء المبهمة وغيرها من المفاهيم النحوية صفة ووصفا.

4- لم يفرق الكثير من نحاة العربية القدامى بين المصطلحات (صفة، وصف، نعت) تفريقا واضحا، و باعتمادنا مفهوم القِسْمِ والوظيفة التركيبيين تمكنا من أن نميز بشكل جلي بينهما، حيث يمثل المصطلحان "صفة" و"وصف" قسما تركيبيا قائما بذاته، ويمثل مصطلح "نعت" وظيفة تركيبية.

5- عالجنا الصفة من منظورين اثنين، من حيث كونها كلمة، ثم من حيث ورودها في مركب اسمي فتجلت الصفة وفق المفهوم الأول كمشتق من المشتقات الوصفية (اسم فاعل، صفة مشبهة، اسم مفعول، صيغة تفضيل، صيغ مبالغة)، وتجلت الصفة وفق المفهوم الثاني في صورة عنصر تابع للاسم موصوف مشكلين بذلك مركبا اسميا تظهر فيه الصفة في

شكل مشتق من المشتقات التي رأيناها أو ما يأخذ وضعها التركيبي كالشبيه بالمشتق والمصدر والجار والمجرور.... وغيره.

6- بتطبيق مقولة إفراد الكلمة وتركيبها عند نحاة العربية، ونظرية الصيغم والمركب في اللغويات الحديثة، تجلت الصفة كما يلي:

أ- الصفة ضمن مقولة الإفراد ونظرية المورفيم التي تتمثل في الصفة الأصلية أو المشتقات الصفوية وما يتصل بها من الزوائد والأشكال الصيغية.

ب- الصفة ضمن مقولة المركب: تتجسد في الصفة عندما تكون عنصرا رئيسيا أو ثانويا ضمن التركيب.

وبذلك يكون تقسيم الرضي للصفة إلى صفة بالمعنى العام والصفة بالمعنى الخاص على وجه كبير من القبول.

7- تشغل الصفة بمنظور الوظيفة النحوية في النحو العربي وظائف تتوزع على محلات الرفع والنصب والجر والتوابع، فتكون مبتدءا، وخبرا، وفاعلا، وحالا، ومجرورا بالحرف أو الإضافة، ونعتا...

8- تشغل الصفة وفق النموذج التركيبي في اللغويات الحديثة –الذي يستند إلى معيار علاقي بحت- عدة وظائف تركيبية منها: وظيفة المسند، والمسند إليه، والمتمم الفعلي، والنعت وغيره.

9- تتجلى الصفة التابعة بعدة أشكال لغوية ويطرأ على المركب الذي تنتمي إليه –موصوف وصفة- ظواهر شكلية كالتقطع وتعدد الصفة والقطع... وهذا التنوع الذي يطرأ على الصفة التابعة لا يؤثر في جانبها الوظيفي النحوي إذ تبقى وظيفتها دائما هي النعت.

10- للصفة بنوعيها الأصلية والتابعة معان أساسية وأخرى ثانوية، فالصفة المشبهة مثلا لها معنى أساسي هو الدلالة على الثبوت، ولها معان ثانوية كالدلالة على الألوان والعيوب والسجايا وغيره، أما الصفة التابعة دلالة أساسية التي هي التخصيص والتوضيح، ولها دلالات ثانوية كالمدح والثناء والذم والتحقير والتعميم والإبهام.

11- تفيد الصفة التابعة الواقعة نعتا عند ***(C. Touratier)*** معنى التقييد والتوصيف والتوضيح.

12- تشترك الصفة مع أشكال لغوية أخرى في معنى التخصيص والتوضيح، كما تستقل تلك الأشكال بدلالاتها الخاصة، ومن ذلك دلالة المصدر الذي أخذ الوضع التركيبي للصفة النعت على المبالغة.

13- تشترك أصناف من المركبات في اللغة العربية مع المركب من موصوف وصفة في المعنى، ومن ذلك اشتراك الصفة النعت مع المضاف إليه في الدلالة على التخصيص والتوضيح.

وخلاصة القول؛ نقول أن هذه النتائج التي توصلنا إليها تمثل بعضا من الجوانب الاصطلاحية والشكلية والتركيبية والدلالية للصفة في اللغة العربية حيث بيّنا ذلك وفق مقاربات نظرية النحو العربي التقليدي من جهة، واللغويات الحديثة ممثلا في منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة الذي طوره اللساني الفرنسي كريستيان توراتي من جهة أخرى، وقد لاحظنا نقاط اتفاق في جوانب ونقاط واختلاف في جوانب أخرى بين المنهجين.

وفي الأخير أرجو التوفيق والعون من الله سبحانه وتعالى.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم برواية ورش بن نافع.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1957.
3. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السراج بن سهل، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
4. ابن الناظم، أبوعبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، شرح ألفية بن مالك، تحقيق، عبد المجيد السيد، دار الجيل، بيروت، لبنان 1419هـ-1998م.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.
6. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، شرح ابن عقيل، تحقيق، حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت لبنان ط5، 1417هـ-1997م.
7. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت لبنان.
8. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1999م.
9. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
10. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2004م.

11. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1409هـ-1988م.

12. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

13. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق، فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

14. أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

15. أحمد محمود نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006م.

16. الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، حسن حمد، بإشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م.

17. إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية مصر، ط1، 2006م.

18. بلقاسم بلعرج، لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية للمشتقات في الربع ألأول، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2005م.

19. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

20. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1957م.

21. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.

22. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق، أمين نسيب، دار الجيل، بيروت، ط$_1$، 1418هـ-1998م.

23. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر الجرجاني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.

24. رانيا سالم الصرايرة، صراع الأنماط اللغوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط$_1$، 2002م.

25. الرضي، رضي الدين محمد بن الحسيني الأستربادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط$_1$، 1419هـ-1998م.

26. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 1988م.

27. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت لبنان، د.ت.

28. سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، الوظيفة، المنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط$_1$، 2005م.

29. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق، إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط$_1$، 1420هـ-1999م.

30. سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، عالم الكتب الحديث الأردن، ط$_1$، 2004م.

31. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العالي سالم مكرم، عالم الكتب، ط$_3$، 1423هـ-2003م.

32. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط$_1$، 1418هـ- 1998م.

33. شحدة فارع وآخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط$_3$، 2006م.

34. صلاح الدين الزعبلاوي، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق سوريا، ط$_1$، 1984م.

35. صلاح شعبان، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2004م.

36. صلاح شعبان، تصريف الأسماء في اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2005م.

37. عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، العدد 02، ماي 2003م.

38. عبد الحميد دباش، الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم على الفعل، مجلة جامعة قطر للآداب، العدد 67،الدوحة 2003م.

39. عبد الحميد دباش، المحددات في العربية.

40. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، ط$_1$، 1957م.

41. عبد السلام العيساوي، التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، منشورات كلية الآداب، منوبة دار سحر تونس، ط$_1$، 2004م.

42. عبد الغني الدقر، معجم النحو، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت لبنان، ط$_2$، 1402هـ-1982م.

43. عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل، الوصف المشتق في القرآن الكريم –دراسة صرفية–، مكتبة التوبة، الرياض السعودية، ط$_1$، 1417هـ–1996م.

44. عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

45. عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي –قراءة لسانية جديدة–، دار محمد علي للنشر والتوزيع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة تونس، ط$_1$، 1998م.

46. عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط$_2$، 2004م.

47. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد العراق، ط$_1$، 1980م.

48. عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط$_1$، 1981م.

49. فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان الأردن، ط$_2$، 2003م.

50. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 1977م.

51. الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط2، 2007م.

52. ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط$_2$، 1983م.

53. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية –دراسة لغوية نحوية–، الناشر المعارف بالإسكندرية مصر، 1988م.

54. محمد أحمد خضير، التركيب والدلالة والسياق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 2005م.

55. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2003م.

56. محمود سعد، مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، الناشر المعارف بالإسكندرية مصر،د.ت.

57. المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب منوبة تونس، ط$_2$، 2004م.

58. يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق سوريا، ط$_1$، 1988م.

المراجع والمقالات باللغة الفرنسية:

1. ***DEBBACHE (A), le prédicat syntaxique en arabe, thèse de doctorat nouveau régime, Université de provence, aix-en provence.***
2. ***Dubois (J), et autres, dictionnaire de linguistique, librairie larousse, bordos, France, 2002.***
3. ***Martinet (A), élément de linguistique générale, armand colin, paris, 1970.***
4. ***Touratier (C), comment définir les fonctions syntaxiques, in Bulltin de la société de linguistique de paris, 72/1 librairie Klinck Ksiech, paris, 1977.***
5. ***Touratier (C), la semantique, armand colin, paris, 2000***